



الحمد ١٠

فتاوى حنفية

الشيخ محمد
بهار الله القرشي

١١٤٤
ف. ب. ع.

نقاوى حنفية ، تأليف ابن ظهيرة ، محمد بن محمد

— ٩٨٦ هـ . خط القرن الثاني عشر الهجرى تقديرا .

٩٣ ق ٢٣ س ٢٠ x ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة الآخر ،

عليها تملك — ١٢٤٠ هـ .

١٠٤١

الاعلام ٧ : ٢٨٩ ، معجم المؤلفين ١١ : ٢٠٠

١ — المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ — المؤلف ب — تاريخ النسخ .

كتاب الصلوة **سبل** عن رجل مسافر مع قافلة لا يقفون للصلوة ولا يصلون
 الا في المنزل وينزلون بعد الظهر مرة وبعد المغرب اخرى وهو ان ينزل وحده و
 توضأ وصلى تقوية القافلة فيخاف على نفسه وان لم ينزل لا يمكنه الصلوة على الدابة
 من غير وضوء اذ الوضوء لا يتيسر عليها فهل يجوز له ان يقلد مذهب الامام الشافعي
 رضي الله عنه في الجمع بين الظهرين والعشاءين فيقدم التي يخاف فوتها او يؤخرها
 فيصليها مع احتوائها في الخطأ أو يتيم بغبار ثوبه مع وجود الماء عنده فيصلي على الدابة
 موميا الى اي جهة قدر فان قلتم يجوز التقليد فهل يقلده في احكام الصلوة كلها واحكام
 الوضوء كلها والمياه ام في الجمع بين الصلاتين فقط **فاجاب** اذا كان الامر كما ذكر
 جاز لمن ابتلى ان يقلد الامام الشافعي اذ التقليد جائز كما علم وممن صرح بجواز ذلك
 من علمائنا المحقق الكمال ابن العمام فقال في شرح الهداية ثم حقيقته الانتقال انما يجوز
 في حكم مقلد خاصته فله فيها وعمل بها والابوة قلدت ابا حنيفة مثلاً فيما اشتهر
 من المسائل والتمت العمل به على الاجمال ليس حقيقة التقليد بل هو تعليق
 التقليد او عديبه فان اراد الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المقلد المعين
 بالزام نفسه ذلك قولنا ونية شرعاً بل الدليل يقتضي العمل بقول المجتهد فيما
 احتاج اليه بقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند
 طلب الحادثة المعينة وح اذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عليه عمله والنائب
 ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والا هذا لا ينسأ
 كل مسألة بقول مجتهد اخف عليه وانا لا ادري ما يمنع هذا من النقل
 فكون الانسان يتبع ما خفف على نفسه من قول مجتهد مسووع له الاجماع
 من الشرع فله وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته
 ومثله يعتد به لمع وجود ما يعضده من الحديث الشريف ان الله
 عزائم نعم ان يجعل الانسان دبرنا و اخفاه بالمذهب فهو موم

رخصة كما يجبان قولهم

او يقلد في مسئلة جارية في مرة اخرى شافياً وقد نقل
 المدينة في كتاب الموسوم بالعقد الغريزي احكام التقليد جواز التقليد عند ذوي المذاهب
 الاربع مع شروط ذكرها عنهم ثم التيم بغبار ثوبه او بنزاع لوجهه مع وجود الماء لا
 يسوغ في مثل هذه المسئلة بل جواز ذلك في بعض مسائل محصورة ليست هذه منها
 واذا اراد التقليد فالظاهر انما يقلد في حق جميع الصلايات لا غير ذلك الصلاة ودون
 احكام المياه اذ احكام الثابت للضرورة يتقدر بقدرها كما في الاحكام الشرعية ليس هذا
 محل بسطها والله تعالى اعلم ثم ظهر بعد التامل ان التقليد ينبغي ان يكون في الجمع
 بين الصلايتين واحكام المياه والوضوء والشروط وتجنب ما يراه الشافعي من
 الشروط فان الخفي لا يشترط النية في الوضوء ولا يقول بنقض الطهارة بمس
 المرأة فلو قلنا الخفي انما يقع في حق الجمع بين الصلايتين لا غير وتوضأ بغير نية تكون
 صلاته باطلا عند الشافعي فلا يفتيد التقليد بل الاو بان يقلد في حق الجمع مع مراعاة
 الشروط او نقول هذا مبني على انه هل العبرة باعتقاد الامام او الماموم فنقول
 باعتقاد الماموم لا يشترط التقليد في الشروط ومن قال العبرة باعتقاد الامام يشترط
 ان يقلد في الشروط ولم اقف على نص في عين المسئلة والمختار التقليد في الصلاة
 مع مراعاة شروطها والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب الزكاة**
 عن رجل اجتمع عنده بعض مال مشكوك فيه هل يجب عليه زكاة اذا بلغ مبلغ النصاب
 وحال عليه الحال ام لا وهل على تقدير قولك بالوجوب لوضع ذلك المال بعد ان
 عليه سنون صغيرة غير مخرجة فافقر اليك بسبب فيا عه كيف يفعل به
 الانقوام الماضية التي كانت وجبت عليه مع فقره وصيغ حاله فلو اقرض
 عشرة دنانير مثلاً وجمع قفيزين او ثلثاً فاعطاهم تلك العشرة
 ما وجب عليه من الزكاة في السنين الماضية عن تلك فخطا فقبلوها
 ما خفف بطريق الاستقراض فافترضوه اياها فاعطاهم **سبل** ثانياً عن
 الثاني فقبلوها ثم استردوها منهم ثانياً مستقرضاً ثم ارجع اياها فاف

يهودي عالم

عن الثالث انه
 هذه الثلاثين برصاصهم واختارهم طابعين غير مكرهين بعد ان طيب انفسهم بشي
 فقل نعم هذه الطيلة وتسقط عنه تلك الزكوات الواجبة بسببها وهل تنفك
 ذمته عما اقترن من ثلث دفعات بهذه الطريقة ام لا فان قلتم بعدم الصحة فقل
 لهذا الامر محذور تنقضي به الورطة **فاجاب** قال في الفتاوى البرازيلية وكوني
 من المال الخبيث الذي وجب التصديق به ان يقع عن الزكاة وقيل بل هو المال
 الخبيث ايضا بالاجتب فيه الزكاة لان المال واجب التصديق انفق ملامه هذا هو
 الجواب عن المال الخبيث واما الجواب عن صحة هذه الجملة المذكورة
 فنعم هي صحيحة ولا مانع الاضاف كتاب كامل على ابواب الفقه في الرجل
 الشرعية من الزكاة وغيرها وذكر صاحب التحقيق في الاصول وعنده الى
 النوازل من كتب المذهب ما نفسه مثل ابو القاسم عن امرأة ماتت
 وقد فاتتها صلوات عشرة اشهر ولم تترك ما لا قال لو استقرض ورثتها فغير
 حنطة ودفعوه الى مسكين وقبضه ثم ذهب المسكين لبعضه ورثتها ثم تصدق به
 على المسكين ثم لم يزل يفعل كذلك يتم لكل صلاة نصف صاع اجرة ذلك
 على عليهما قتيبن بهذا ان التبرع في الغدا كما لا يصل انتهي فظهر بهذا النقل صحة
 جواز الجملة المذكورة وبشرادمة المفترض من المذكور **كتاب الرجل**
 عن الواقف بمنزلة هل تغفر ذنوبه كلها حتى عظام العباد ومجانا ام لا بل ان يجمع
 الظالم والمظلوم كان مثا واقص للمظلوم وان شاء للظالم وارضى المظلوم **فاه**
 ظاهر الحديث يدل على ان كلهما وهو اللابوق بك الله وسورة حمزة
 الحديث انه لما عاد الدعا بالمرزولة اجيب اياها سال عنها الله عليه
 ان شئت اعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم فظاهره الغفران
 كما في الحديث **باب** الى ما سال واما انه يحتم عليه ان يجمع بين الظالم
 فلا نقول **باب** ما يدل على ذلك لكن الحديث فيه اطلاق من حيث

وهو كانه وابوه عيسى بن مرداس قال ابن حبان في كتابه مسوقا كانه منكر الطر
 جدا فلا ادري التخليط منه او من ابيه وايضا كان فموسى فقط الاحتجاج وقال البيهقي
 وهذا الحديث له سننوا هديفة ذكرناها في كتاب الشعب فان من يشا هذه فقيه
 الحجة وان لم يصح فقد قال الله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم
 بعضا دون الشرك انتهي وفي بعض طرق الحديث أي رب ان شئت ادخلت
 او اعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم وفي بعض طرقه ان شئت انت
 المظلوم من الجنة قال الكل الدين يوضح الهداية بان يرضى المظلوم بالازدياد
 في مشيئة من يزكو احضوا منهم في الدماء والمظالم انتهي وعلى كل تقدير ففضل
 الله واسع وله ان يعذب الطائع ويعفو عن الظالم لا يسئل عما يفعل والله
 تعالى اعلم **كتاب النكاح** **مسئل** عن حاكم صنف زوج بكر صغيرة باذن وليها
 المحر وقيل ذلك الزوج من الحاكم المذكور هل يكون النكاح صحيحا ويمكن
 الزوج من الزوجة المذكورة ام لا **فاجاب** النكاح صحيح بلا ريب ولا
 خلافت في ذلك بين علمائنا والله تعالى اعلم **مسئل** عن رجل تزوج باوارة
 على انها حرة بحفرة ابوها وهو المزوج لها ففضل بنعيم حاصلة وقارفتها الزوج
 فادعت المرأة الحبل ثم جاهد شخص وادعى ان اباه المرأة المذكورة وامها
 مملوكان له وثبت ذلك بالطريق الشرعي لدا حاكم شرعي فاحكم الله في هذا الحبل
 هل هو حرا ومملوك بالتبعية يثبت نسبه ام لا وهل النكاح صحيح ام لا وهل
 يجب نفقة العدة ما دامت حاملا ام لا **فاجاب** اذا تزوج الرجل المذكور
 المرأة المذكورة على انها حرة ثم تبين انها مملوكة فالنكاح موقوف على اجازة
 الحاكم ان اجاز ذلك نفذ وان رده بطل ويعزم الزوج العقر والولد حرة
 بالنية والمعتبر في القيمة يوم الحضور حيث وقع العزاق قبل اجازة
 الولي تبين فساد النكاح كما لو رده المولى وثبت الولد اذا طهر ويكون
 له نفقة ولا يجب نفقة العدة اذا النكاح الفاسد لان نفقة فيه هذا اذا



تزوجها على الفاسد **مسألة** إذا تزوجها على ظن انها حرة ثم تبين انها متة فان اولادها رقا
لمولاه لان معتز لا مفتر قال الحدادي في شرحه الكبير على القدوري ما نصه ومن تزوج
امته على انها حرة فولدت منه ثم اقام رجل البينة انما امته فالمولى بالحق ان شاء الله
النكاح وان شاء الله بطل وبغيره الزوج والعقد والولد حر بالقيمة وانما يفرم فيجتمه يوم الطهر
ولو ظن انها حرة فافق امته قالوا لا ولا دار فالمولى الامته لانه مفتر لا مفتر والله تعالى
اعلم **مسألة** عن امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من شخص معين بصدوق معين
بشرط ان لا يتزوج عليهما ولا يتسري ولا يفر بها بغير وجه شرعي ومضى ففعل بشيء
من هذه الشروط المذكورة تكون المرأة المذكورة طالما لم تنكح بالشرط والرجل
الذي يريد الزواج حالف بطل ما تزوجت امرأة تكون طالما وفعل الوكيل المذكور
ما امر به الموكلم من الشروط في صلب العقد مع فصوله وقبل ذلك العتق
على ما شرط ففعل به هذا النكاح بهذه الشروط المذكورة ويعمل بها وتكتب
في صك النكاح ام لا تكون الشروط والعقود **الاجابة** النكاح صحيح مع شروط
المذكورة ولا تغدره وتفسد الشرطية المستقبل قال الحدادي في فصوله ما نصه
النكاح لا يقع تعليق بالشرط ولا إضافة الى المستقبل ولكن لا يبطل بالشرط
ان يقع فاذ بطل لغاؤه الحكم المترتب عليه والزوج الحالف بقوله كما تزوجت
امرأة تكون طالما اذا تزوجت ففعل بها وهو بالفعل لا بالقول صحيح النكاح
ولا حثت عليه الا اجازة بالفعل ان بيعت اليها المهر او بما معها قال الحدادي
وبغيره من علمائنا كذا في كتابه في فسخ النكاح والطلاق وهو صاحب الفتاوى الكردية وصاحب حاشية
الفتاوى واللفظ للحدادي نفسه ولو قال لها كذا تزوجتك فانت طالما لو
تطلق من كل مرة تزوجها ابدان اراد ان يتزوجها ولا يقع عليه طلاق فان
في ذلك ان يزوجه ففعل به وبغيره الحالف بالفعل اذا بطل النكاح بان يزوج
بالمهر اليها او بما معها وان افاضه بالقول حثت انتهي واذا تزوجها الوكيل
بغير شروط المذكورة ولم ترخص لا يقع النكاح الا ان ذكره على ذلك

منه الاكراه لان النكاح يصح مع الاكراه كما هو منقول المذهب والله تعالى اعلم **مسألة** عن شخص
اقر لامرأة اجنبية انها زوجة ثم اقر انه طلقها ثم اقر ان طالع ان لم يكن تزوجها قط وانما
حري ذلك منه حجازة ولم تصادق الزوجية على التزوج ثم بدله ان يتزوجها قبل
ان يتزوج بزوج آخر ففعل بحوزة ذلك ام يواخذ بما قرره ام كيف الحكم فما
قولكم في الكفاة هل هي من شروط لزوم النكاح ام من شروط الجواز بحيث لا يقع
اذا ادهل يدور مع الحاق الوار والشيخين ووجودا وعدما وهل يختلف ذلك
 باختلاف الاعصار والاعصار فلو كانت حصة لم يكن لها احد من القرابة
وزوجها الحاكم بغير كف لمصلحة راعا من صيانة وغيرها حيث لم يكن لها احد اصل
فكالحال ان الزوج ذو وصاية الا انه لا يكافئها في النسب في الحكم في ذلك
هل يقع النكاح موقوف ويكون لها المهر اذا ابلغت كما اشار اليه ذلك
صدر الشريعة في شرح الوقاية ام لا يقع الاصل بينوا النكاح هو الموقوف ذلك
والحق **قابلة** اذا اقر بالتزويج باجنبي ولم تصادق حاذ ذلك لا موقوفة
تشهد بالعقد لا تثبت الزوجية بينهما ولا يقع اقراره بالطلاق فرفع النكاح فاذا
لم يثبت الاصل لا يثبت الفرع فلم ان يتزوجها وان لم يتزوج بزوج آخر والكفاة
من شروط لزوم النكاح فاذا وجدت الكفاة لزوم النكاح وليس للمولى اعتراض
و ان لم يوجد حوز العقد يبقى للمولى حق الاعتراض والفسخ وهذا
هو ظاهر المذهب كما صرح به ازبائ المتون والشروع من كتب المذهب
ان النكاح يقع موقوف قال صاحب الوقاية ففعل نكاح حرة مكلف
ولو من غير كفوف بلا ولي وله الاعتراض وقال في متن القدوري واذا
تزوجت المرأة بغير كفوف فلا وليا للزوجين يعني والكفاة ان يفرقوا بينهما
فقال في متن الجمع تحفظ على ما نصه واذا تزوجت **مسألة** من غير كفوف جاز
للاولياء التفرق بينهما والكفاة تدور مع الحاق الوار ووجودا وعدما
يختلف الحال واذا تزوج القاضي صغيرة لم يكن لها نصيب ولا قرابة

اذا الطلاق

من جهة الام او من ذوي الارحام بغير كفوف لمصلحة او بغيرها فالعقد موقوف فاذا بلغت كان لها الخيار وهذا ظاهر المذهب واختاره صاحب الجمع وحشي عليه جماعة من علماء
 رحمهم الله تعالى **مسئل** عن رجل اقرانه تزوج ام ولده فهل ينشأ بهذا الاقرار
 النكاح والعقود والحال انه مات وترك اولاد اقل من رجل فهل للوصي ان يطالب بفسخ
 النكاح واثبات العتق قبل النكاح ام لا **فاجاب** المنقول في المذهب ان الشخص
 اذا اقرانه تزوج ام ولده لا يكون ذلك اقرارا بالعقود وكذا نقل علماء زمان الرجل
 اذا قال لاصته هذه زوجتي لا يغنيها طرية فاذا بلغها طرية ففي باقية نية الرق ونكاح
 الرقية لا يجوز لمولاه وام الولد لا شك ان الرق قائم فيها كما هو مصرح به ومعلوم
 وجبت كان كذلك فلموصي ان يطالب باثبات النكاح وحدود العتق
 قبله حتى يسوغ نكاحها **كتاب الكفاءة** **مسئل** عن بنية مشتهاة لم يكن
 لها احد من الغرابة لامن العصبات ولا من ذوي الارحام لامن الرجال ولا
 من النساء وانما هي في جرح جنسية يخاف عليها الغشوة فخطبها شخص من الناس
 من ذوي الوجاهة الا انه لا يكافئها في النسب والحال انها في بلدة لا يبعدون
 تزوج مثلها من مثل هذا الشخص عارا ولا يلحقها الشين بذلك فاذا زوجها
 القاطن بالشخص المذكور هل يجوز ذلك يكون الكفاءة من شرائط اللزوم لا من
 شرائط الجواز والحال ان فيها مجتهد فيه بين العلماء حتى لو قضا القاضي جواز
 ذلك صار لازما لما فيه من صيانة المذكورة ام **فاجاب** اذا زوج القاطن البتة
 المذكورة ولم يكن لها احد من العصبات ولا من الغرابة ولا من ذوي الارحام
 واخفرت الولاية في القاضي وكان ما ذكره من تزوج الصغار وقد ذكر ذلك
 في مشوره ففقدت بها من غير كفوفه باطل كما هو به علماء وقال الا ترى
 في كتاب احكام الصغار ما فيه من غير الاب والجد زوج من غير كفوف
 فاذا ركت القسبة فاحازت النكاح لا يجوز انتهي **كتاب النكاح** **مسئل** عن مملوك
 لو جعل عقد عليه على امرأة بغير اذن سيده ولم يجز ان

او انما تزوج المملوك او اراد العتق

نكاح ودخل على المرأة المذكورة ووطئها واقام معها مدة فعلت المرأة ان السيد
 لم ياذن للمملوك فقالت له طلقني فان وطئك حرام ولا املكك من ذلك فطلقها
 فترجعت عقيب الطلاق فما حكم الله في نكاح المملوك بغير اذن سيده
 وما حكم تزويجها بالثانية من غير عدة وهل تلزمها عدة والحال ما ذكر ام لا واذا
 ظهر بها حمل وجازت بولده هل يكون من الزوج ام من المملوك **فاجاب**
 اذا لم يجز المولى نكاح مملوكه المذكور فوطئها والطلاق الواقع لغوا عبرة به
 لعدم صحة النكاح ولا عدة على المرأة المذكورة لان النكاح الموقوف لا عدة
 فيه عند عدم الاجارة وان حصل فيه الوطئ قال في الغاية للسروبي نقلا عن
 المحيط ما نصه الوطئ في نكاح الغنوة لا يوجب الودة بخلاف النكاح الخاص
 والوطئ بالشبهة لان نكاح الغنوة لا ينعقد في حق الحكم فلا يورث شبهة وفي الاختيار
 ما نصه ولا عدة في نكاح الغنوة قبل الاجارة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف
 فلم ينعقد في حق حكم فلا يورث شبهة الملك والحل والعدة وجبت صيانة
 المرأة المحترمة احترامها عن شبهة الانساب انتهي ونكاح المملوك من النكاح
 الموقوف فهو شامل لهذا الحكم فاذا علم هذا قلنا ان تزويج عقيب العتق
 اذا كان نكاح نكاح اذا ظهر بها حمل فان جازت به ستة اشهر فصار من ضمن
 التزوج عند الخنفرة وارب يوسف ومن حين الدخول عند محمد فقوله للزوج
 المذكور والافقو للمملوك ولا يثبت نسبه منه لانه علق من الزنا لقوله
 صل الله عليه وسلم ابا عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر اي زاني والله
 تعالى اعلم بالصواب **مسئل** عن شخص تزوج بزوجته ثم تزوج بزوجته
 ثانية والزوجة الاولى خالة ارب الزوج الثانية فهل له ويجوز الجمع
 بينهما ام لا وقد دخل بها الزوج وحملت منه وجازت بولده فهل هذا
 لو طي وطئ شبهة ام لا وما حكم هذا الولد هل هو زنا والصادر عنه هذا العمل
 بما هل فهل يعذر بذلك ما حكم الله في ذلك **فاجاب** النكاح باطل

النكاح الموقوف لا عدة فيه

ولا يجوز الحج بين هذه الزوجتين وبين خالتيها ولا جد علي الوافي المذكور ويجب عليه أداء
الحجران كان مسجداً والآخر المثل ولا جد عليه ويثبت نسب الولد قال في من القدر
ومن تزوج امرأة لا يكل له نكاحهما فوطيها لا يجب عليه الحد ويعذر ان كان لا يعلم
ذلك وهذا عند الجحيفة انتهى ويجب التنبيه على ما سيأتي والله تعالى اعلم
الرضاع **مسألة** عن رجل له ام تزوجت غار رجل وجاءت امه بنت وللام المذكورة
احنت ارضعتها بفتح عشرة اشهر ثم ولدت ذكراً آخر ومات الزوج المذكور
ثم تزوجت بزوج آخر وجاءت منه بذكر ثم ان احنتها التي ارضعت منها تزوجت
وجاءت بنت وكبرت البنت فهل للولد ان يتزوجها وهي بنت خالته
وخالته ارضعت من امه من زوج غير ابيه فهل يكل للذكر المذكور ان يتزوجها
لكونها بنت خالته وبنت خالته من النسب يجوز له تزوجها فهل يجوز ذلك
من الرضاع ام **فأجاب** منع من جهة التزوج هنا مانع وهو ان خالته المذكورة
صارته احنة من امر رضاعاً فبفتح بنت احنة رضاعاً وهي لا تحل **فأجاب** ^{جاء في المتن}
الجواب كذلك لا يختلف **وسئل** عن احنت كبيرة ارضعت احنتها
صغيرة من غير ابيها ولم تنو ابين فهل لها ان تزوج ابنتها عا بنت احنتها التي
ارضعت منها ام **فأجاب** لا يجوز للولد المذكور ان يتزوج بنت خالته
لان خالته صارت احنة من امر رضاعاً وبنت الاحنت نسباً لا يجوز تزوجها
وكذا ارضاعاً **مسألة** **الطلاق** **مسألة** عن رجل حلف وقال كلما تزوجت
امراً فطلق ثلاثاً ولو نكحها فصوره او قبول فولي ففعل يجوز له ان يعمل
بمذهب الامام الشافعي ويطلق بمسبب الحكم الشافعي فيستزوج ام **فأجاب**
الحالف المذكور حيث شدد على نفسه بصيغة الحلف المذكورة له ان يترك
الامام الشافعي ويعمل بمذهب الامام اذا صدق استمع كما قال العلماء والتقليد
جائز كما سيأتي عن ائمتنا ثم صورة فسخ العي من ان يتزوج الحالف لقوله
ثم يحفر بها لذي الحكم الشافعي قد عي عليه المرأة انه تزوجها عا مائة

معا مثلاً وتطلب باءه فيقر الزوج بذلك ثم يقول ابرأ كنت حلقت قبل التزوج
ابراً فماتت امراً فففي طالق فمقتضى هذه العي من وقوع عليها الطلاق قبل التزوج
بها فاذا سمع القاضي كلامهما والتمست المرأة منه فسخ العي والى حكم بقار
النكاح فاجابها الى ذلك بحكم فسخ العي وبقاء النكاح بغير قضاءه وتحل
المرأة له زوجها ولا يحتاج حكم الحاكم الى امضاء قاضي آخر فان امضاء ذلك كان المحوط
كذا نقله عمدة المذهب قاضي خان في فوائده وصاحب خلاصة الفتاوى و
الفتاوى البرازية فهذا جواز التقليد **مسألة** عن رجل قال لزوجتي وهو يرضع
ان تمت من هذا المرض وما اشتريت لك عقداً فانت طالق بالثلاث
فقام من المرض وحرج وراح وجاء ولم يشر لها ثم مرض اياً ما قليلة ثم مات
فهل تعد عدة الوفاة اياً ما اودع عليه الطلاق الثلاث بما فيه وحرمت
عليه ولا ترثه ام **فأجاب** اذا قام من المرض وصار يذهب ويحي فهو
كالحي فاذا علم الطلاق بفعل نفسه وهو القيام من المرض وقام منه ولم يشر
لها تعدد وقع عليها الطلاق الثلاث وان كان يذهب ويحي لان تعليقه
بما فيه حال مرضه وبعد الشرطية حال المرض يقع الطلاق وتترث منه وتعد
باعتد الاجلين اعني عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرا تكمل فيها ثلاث
حيض هذا معنى قول علي بن ابي طالب بان بعد الاجلين هذا اذا مات والعدة
قائمة كما في هذا السؤال واما لو مات بعد انقضاء ثلاث حيض فلا ميراث
لها والله تعالى اعلم **مسألة** عن مسألة قول الرجل يلزمني الطلاق من امرأة
ان لا افعل كذا ثم فعل في الراجح في المذهب ما لم يخبر به والموتى عليه الوقوع
ام لا فان الامام الهادي قد نظم هذه المسئلة وقال ما قول يلزمني الطلاق
لازم وكذا علي لذي الامام وان نوى والكل عند طلاق ان نوى
فما لم يخبر به على السوا في حلفه بولي قولها اذا وبوله من قول يلزمني
لا ولذي الضرورة من علي فففي لا ان لا طلاق سيلل نوع المرفعي

من عند السيد الجليل

انتهى وفتوى من تقدم من مشايخ اليمن افتى بالوقوع بل وبرهن على ذلك وصنف
رسالة لكن جعل ما فيها راجع الى انه جعل هذه بمنزلة اليقين والحرز الايمان العرف مع
ان المسئلة مشهورة الخلاف ولكن العرف الخاص هل يخرج به ام لا وكذلك فيما هو
المعتمد عليه في دعوى الغيب هل هي مسموعة عند ظهور الغيب الفاعل في الوقوع
ام لا بد من الغرور من احد الى وقوع الاثر ومن الواسط بينهما كالمدال مثلا
فاجاب ربه قول الرجل على الطلاق او يلزم الطلاق الوقوع كما مر
بذلك المحقق الكمال ابن السهام في شرحه على الهداية المسببة بفتح القدير وكذا
في فتاوى ابن السهام في شرحه على الهداية المسببة في الشبهة والعرف الخاص لا يخرج به
وعرف اكثر البلاد كمر حلب والشام ومكة واما لما يستدلون هاتين اللفظتين
ولا يقصدون الا الطلاق فلا يمكن العرف فاصلا والمعمودية دعوى الغيب الفاعل
الفاخر مسموعة نفس على ذلك في فتاوى قاضي الهداية سراج الدين شيخ الكمال
بن السهام وفي القنية شمع اذا حصل الغرور من احد العاقلين والله تعالى اعلم
مسئل عن شخص قال له شخص اخر بزوجتك فقال له انما تفتني فقال
له ذلك الشخص انك لم تمض عليها وهي بكر وقيل انك تريد اخذ وجهها باصبعك
اي تزيل عذرتها ففهم فقال ان كنت ما مضيت عليها وان كانت بكر افعني
لم تزل عذرتها فافهم طالق وشهد على نفسه بذلك ففعل اذا كشفت عنها
فوجدت لم تزل عذرتها يلزم طلاق ام لا وهل ان لزوم الطلاق له ان يرجعها
بلا اذن ولا عقد عليها ام لا **فاجاب** اذا وجدت الزوجة بكرا فخذ طلاقه
رجوعه ولا يجزى الى عقد جديد والله تعالى اعلم **مسئل** عن رجل طلبت
زوجه السفر الى جده فقال على الطلاق الثلاث ما خليك تسافري الى
جده ففعل يقع عليه الطلاق الثلاث ام لا **فاجاب** يقع الطلاق والحال هذه قال
العلامة ابن فرشته في شرح البحر اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت باين
ثم طلقها بايضا من غير ان دخلت الدار في عدتها يقع المعلق هذه عبارة

مع من لا يجزى
العدت في دعوى الغيب الفاعل
الفاخر

ثم قال ما خلاص ما على عوف
معلوم حكم بيمينه حاكم شرعي ثم
رجع بعد انما لم يسم يوم او ليل
ثم سافر الى جده

عندنا طلقة باينة وهذا المنقول هو الجواب **مسئل** عن رجل حلف فقال
ان كانت زوجتي بكر افعني طالق فادعت الزوجة وخاضعها في ذلك الزوج فحضر
امراتان من النساء الثقات فكشفتا عنها فوجدتاها بكرا ومضى عليها ثلاث حصص
من يوم الحلف فاراد زوجها المذكور مراجعتها ففعل له ذلك بعد دعوى الثالث
من غير رضاها ام لا بد من رضاها ففعل له ذلك بعد ذلك الحال ما ذكر **فاجاب**
ليس للزوج المذكور مراجعتها بعد دعوى عدتها الا بعقد جديد ورضاها **مسئل**
عن رجل تزوج امرأة وهو زوجة فقال لها زوجي بشري وانت مطلقة مني ففعل
يقع عليه الطلاق ام لا ويكون رجعا ويرجعها ام لا **فاجاب** يقع طلاق رجوعه
والزوج مراجعتها بالقول او الفعل والله تعالى اعلم **مسئل** عن شخص
تزوج بغير اطلاع والده فلما سمع والده بزواجه تسوثن وحصل بموجب ذلك
بينهما كلام او حصل انفصل من ذلك الشيء طلبا لرضى والده وكان على يده ملوط
فقال من طبا لوالده كما هو معي طالق ثلاثا وقصد بذلك الملوط المذكورة ففعل
يقع الطلاق ام لا وماذا يجب عليه شرعا **فاجاب** قول الرجل كما هو معي يقتضي
العموم فيندرج في هذا اللفظ الزوجية لانها من جملة ما هو مع فيقع عليها الطلاق
باعتبار ظاهر هذا اللفظ واذا ادعى انه لم ينفذ الزوجية وانما اراد ما هو مع
في يده لا يقبل قوله قفار ويقبل ديانته فيما بينه وبين الله تعالى فيجوز له وطبها
فليخبر السائل ما اراد والله تعالى اعلم **مسئل** عن رجل تزوج امرأة ثم
طلقها بالثلاث فبعد الطلاق الزمته بيمينه انه يقول ان فلانة كذا حلفت
على فعل يجوز له ان يطاها بعد التحليل وايضا حلفه الجيمعة المذكور وان ان
وقع منه خطاب لها او مراسلة او جماع فيكون وجب حدره كونه الامر وهذا
الذي صدر منه مجبور على ذلك القول ففعل به في ذلك وبهينه **فاجاب** اذا
قال الرجل المذكور كما حلفت با فلانة حرمت علي لا يجوز له ان يطاها اذا حلفت
هي انما تحل له بالتزوج فكانه قال كذا تزوجت فلانة ففعل طالق وقد مر على ما

في المتن والشروح من كتب المذهب انه اذا قال ذلك اتقني العموم الما بئلا ان كلما
تقني عموم الافعال واستدلوا لذلك بقوله تعالى كلما نصحت جلودهم بدلناهم
جلودا غيرها ويقولون تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيادها فيها ويستظهر لهذه
المسئلة بمقول المذهب قال في الفاوي الطيبرية والولوا اجبية في حساب التعلق
الطلاق مانعه اذا قال لا جنية ان طلقك فبعدني صريح ويصير كانه قال ان تزوجت
وطلقك فبعدني حر وقلة بالحرف في الفاوي الصغرى لكن قوله حرمت على ليس
من صريح الطلاق بل احرام من الفاظ الكتابات فلا يقع الطلاق الاباليت فان قال نويت
الطلاق تقع طلاقه باينة الا ان يفي الثلاث فيقعون لانه شدد على نفسه او اراد ان يظلم
كان ظاهرا وان قال اردت المحرم او لم ارد شيئا فهو من يصير بها مولى ومرة
علمنا ان المتأخر من الى الطلاق من غير نية والعقري عليه واما جوده على الطلاق بانه
ان خاطبها او راسلها او جامعها يكون دمه هدرا ولو بالامر فليس ذلك يعني بل هو
كلام لغوي لا غير والله تعالى اعلم **باب الحضانة** **مسألة** عن شخص طلق زوجته
ولم يصاب بنت غير حمزة وهي عندها بمقتضى الحضانة واراد يطلبها ليسلها في بيته
ويردها فاحتفت اصحابه من ذلك وقالت ان اراد السلام عليها في غير بيته ففعل لها
فلك ام لا فارسل الاب المذكور يطلبها من والد الزوجت ليسلها فاحتفت من ذلك
فهل يحرم عليها ذلك ام لا وهل للتواقي منها من ذلك وارسل الاب بنت لوالدها ليسلها
عليها ويردها ام لا وهل يلزم الوالد اذا وجد معتبره حضانتها كانه امره حضانة
اصحابه **لا جواب** ليس للام ولا للوالدها ان يمنع الاب من السلام على ابنته حتى
اراد ومن فيه انتم والقاضي ان يني المانع عن ذلك والحضانة حق للام لكن المنقول
في الحكم ان الاب اذا كان معسرا عن نفقة ولله الحضانة وكانت له عمة مودة
صار ادت ان ترثه الولد بالهاجنا ولا تمنع الولد عن الام وانه باقي ذلك وتطالب
الاب بالنفقة فالصحيح من المذهب ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير شيء ولا
ان تدفعه الى عمة اما مع يسار الاب فلا والله تعالى اعلم **باب النفقة**

مسألة في النفقة
الاب

عن رجل له ورثة ومن حملتهم ذكرا بالغ ونبت بالغة اتفق عليها المورث بعد الوفاة
خو عشرة سنين ودفع بعض مال المذكور المذكور ليختبر رشفه واشترى حليا وترك
عند البنت المذكورة ثم انتقل المورث بالوفاة فطالب بقية الورثة الولد
والبنت المذكورين بما انفقه المورث عليهما بعد الوفاة وبالمال المدفوع
لاختقار وبالطبي المتروك عند البنت والحال انه لم يعلم قصد المورث في ذلك
فهل لهم المطالبة بذلك ام لا وهل يقبل قولهم بمنعهم ام لا بد من البينة بما يبرهن
من تملك وغيره **قاسا** اما ما انفقه المورث المذكور فليس بقية الورثة
المطالبة به لما ان نفقة البنت البالغة على ابها سواء كانت حليمة او زينة و
ذلك على سبيل الوجوب ولهذا يجب الوالد اذا اعتنع من الاتفاق وما انفقه
الابن البالغ كذلك لا يطالب به وانه وان كان لا يجب على الاب نفقة ابنة البالغ الصبيحة
فما انفقه عليه فهو مسترع فيه ولا رجوع فيما هو مسترع الا ان يكون اشهد انه انفق
بشرط الرجوع فلبقية الورثة المطالبة به واما ما دفعه المورث من المال للابن
لاختبار وكان زعم الورثة وكذا ما دفعه للبنت من الحلي والعمامات ووجه دفعه فان
ادعى الابن والبنت انه ملكهما فظاهرها يدعيه استحقاقا غيرهما من الورثة
لان الاصل ان الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجب فاذا اقام بقية الورثة بينة ان
ذلك ودعيه ادعائه او قرض فلمهم الرجوع على الابن والبنت والافلا والله
تعالى اعلم **مسألة** عن رجل ميسر وله زوجة مع سره هل تسقط نفقتها عنه لما ذكر
ام لا **قاسا** اذا كان الزوج معسرا استدين عليه الزوجة بامر القاضي ثم تحمل
الدام عليه ليرجع عليه اذا ايسر ولو استدانته عليه بغير امر القاضي ليس لها
عليه رجوع فان لم تجد من يقرضها ترفع الامر الى القاضي ليتقضي بوجهه بوجهه بطريق
الشرعي ولا يفرق بينهما كما هو مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه **مسألة**
عن رجل معسرا حقدرا قليل ما يلزمه من النفقة وهل اذا سكن زوجته في محل
انت كبيرة يلزم لها من يونسها في المسكن ام لا وهل اذا استمر معها فيه يكون

انما ابنه انما
الحضانة

لم يرد في النفقات مقدار سبب
 في النفقات مقدار سبب
 في النفقات مقدار سبب

كما يقال **فان** لم يرد في النفقات مقدار معين بل يجب على الرجل العسر نفقة الاعسار
 والمخرج في ذلك الفرق ولا يلزم الزوج ان ياتي بها من يوسعها اذا كانت بين جيران
 وسكنه معها **كاف** **فان** **الايمان** عن شخص صدرت منه عيب صيام
 سنة كاملة وعتق رقبة مومنة بشئ معين وخرج عشرة الفوار من البقر في يوم الخمر
 لا ياكل طعام فلان ولا يشرب له شرابا فاكل من طعامه وشرب من مائه وليس له قرعة
 على ما التزم من الصيام والاعتق ولا يوجب العشرة الا انوار في يكون مظهرا هل يجرى
 في الصيام ان يطعم شيخا للمساكين فانه لا يقدر على الصيام وما كان الدية الذبح والعتق هل
 اخلاص ام يفتقر ذلك في ذمة الى ان يقدر بسوا ذلك **فان** اذا اكل الى الف من
 طعام الرجل المذكور وشرب من مائه حنث في يمينه ويلزم كفارة يمين في المشهور
 من المذهب قال الحاردي في شرح القدر في اذا قال ان فعلت كذا ففعلت او
 صوم سنة او صدقة ما املك ابراهم ذلك كفارة يمين ويخرج عن العدة بالوفا
 بما سبب ايضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهذا
 بظاهره نذر يمينه ويسل الى اي الجنتين من شاء شتم كلامه واذا حلف على شرط
 يريد وجوده كقولك اني اعطي الله مائة ففعلت او عتق يلزم الوفاء بما التزم ولا يجرى
 كفارة اليمين باتفاق في المجنفة واصحابه وتعرف النذر عندنا انه نذر بصفة يمين
 بموجبه فالى الف المذكور مخيران شاء الله وقاما التزم وان شاء كفر كفارة يمين والله تعالى
 اعلم **فان** **حد القذف** عن رجل قال بزهو رجل من الصحابة انه ابن زانية
 وامه مسلمة وعن رجل قذف ام احمدهم وهي كافرة ويحسن القذف الى بيت النبي صلى الله
 عليه وسلم كذبا بسوا الناطق **فان** اذا قذف انسان ام احده من الصحابة رحن الله
 تعالى عنهم فالمطالب بالحد هو من يقع القذف في نفسه بقذفه وهو قرابة الولد والوالد
 والولد اذا اصابا بلحن بهم دون سائر القرابة كما لا حنة واللىم والاحزان والاولاد هم
 فليس لهم حق الخصومة والمطالبة ثم لا بد ان يشب احصان المقدوف وذلك بشرط
 وهي العقل والاسلام والحرية والعفة فان كان احدهم اولاد المقدوفه موجودا

الوفان معروف نسبة ثابت كان هو الختم المطالب يقذف جديته العليا وفي هذا
 عسر شديد لا يحد ويوجد لتناول القرون من السنين لعدم ثبوت شرائط
 الاحصان المذكورة لتعذر الشهادة بذلك وذلك من شرائط صحة الدعوى و
 لعل هذا من الخيال واما اذا كانت الام كافرة فلا على قاذفها لعدم الاحصان
 لكن لو شهد شاهدان عاقدان اذا كانت مسلمة يعزرتينراشديد الجسب
 راي القاضي ومن استسبب الى النبي صلى الله عليه وسلم كاذبا فهو كذاب
 ملعون اثم قاسق ولا تقبل له شهادة ويعزرتينراشديد البليغ كيف عن
 هذه الدعوى الكاذبة ويتوب ويستغفر الله تعالى والافقوا يقضي به اللعنة
 مدامره نسأل الله السلامة من الزلل والعسر من الخسران
الردة عن رجل سب رجلا بانه لعن الله فلانا واباه واهل بيته الى
 حوا وادم ما يلزمه ذلك هل يقتل ام يستتاب واذا قلعت بتوبة فهل يفرب
 او يعزرا ويحج عليه يمين ماذكر **فان** **اللعن** على شخص بعينه وان كان
 قاسقا او كافرا لا يجوز بخلاف اللعن على الجنس كقوله تعالى الا لعنة الله على
 الظالمين ولعن رسول الله في الحمر عشرة الى غير ذلك من الاحاديث التي
 يطول ذكرها ولا يلحق ايرادها ههنا وحيث علم هذا فلعن هذا القائل فلانا
 واباه الى آخر ما ذكر لعن يمينه اجداده انبياء لما جاز له ذلك فكيف يمين لعن
 الانبياء فان العرب من نسل اسماعيل عليه السلام واسم عييل متصل بادم
 وهو اقل قلنا بدخول الغاية فقد شمل آدم وهو والا فحق ومنه من الانبياء
 وقد قال علي وانا ان من سب نبيا من الانبياء لعنه او تقسم فقد كفر وهذه القتل
 ولا توبة له وكذا السحر والزنديق وهو الذي لا يتدين بدين ولا توبة له قال
 البرازي في قفا واه ما نه عن سب الرسول عليه السلام او واحدا من الانبياء
 عليهم السلام فانه يقتل حيا ولا توبة له اصله سوار كان بعد القردة عليه و
 الشهادة او جازيا من قبل نفسه كالتزديق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة

والانصاف في طلب الاصل الحق متعلق
 حق العبد فلا يسقط بالتوبة

كسائر حقوق الأديين وقد اذهب إلى بكر الصديق رضي الله عنه وأمانه الأعظم و
أهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين
اختلف في وجوب قتل إذا كان مسلما وقال سحنون المالكي أجمع العلماء أن شائعه
كما في حكم القتل ومن سب في كونه فقد كفر انتهى وعن علي رضي الله عنه أنه صلى الله
عليه وسلم قال من سب نبيا قاتلوه ومن سب النبي قاتلوه هذا إذا كان
القبيل عاقلا أما إذا علم أنه مجنون أو معتوه أو به خلل أو لم يفهم من هذا التكليف
فلا تجزي عليه الأحكام الشرعية فيجب على القاضي إذا رفع إليه هذا القائل أن يظفر أذنه
ويحيط به ذلك ما أمكن نسأل الله السلامة من الزلل والخسران والعقوبة
من الرينج ونشرات اللسان والله تعالى أعلم **مسألة** عن شخص يجرأ وسب
الشيخين سيدنا أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما واليها ذبا الله تعالى فسيح
من المسلمين السب منه فنجوه إلى الحاكم الشرعي وشهدا إلى أنه المذكورون
لدي الحاكم بما سمعوه من الشخص المذكور فسئل فيريد جوابا فقال الحاكم الشرعي
هو هذا في نفسه مجنون فثلاثة أيام إلى أن يعود إليه عقله فلما ذهبوا
بالشخص المذكور إلى الحسن استتب ثياب وتشهد وترجي عن الشيخين
فقبل تقبل ذلك منه بعد السب أم لا وإذا لم يتب وأمر على السب فليزله إذا
سب سيدنا أبا بكر وعمر فليزله وهل إذا أدى الشهود والشهادة
عند الحاكم الشرعي بما سمعوه منه يبرأ منهم من الله سبحانه وتعالى وما الحكم في ذلك
كله كتب المذهب المعتبرة ناطقة بأن من سب الشيخين أو لعنهما
أو أحدهما فهو كافر لكن بقي الكلام هل يقبل توبته أم لا فتعني قواعد المذهب
أنها تقبل توبته يخرج امتنا بأن من سب نبيا أو غيره من الأنبياء صلوات الله
عليهم أجمعين لا تقبل توبته وهذه القتل وكذلك الساحر والزندقي لا تقبل توبتهما
ويقتلان هذا وفيه الغاوي البرزائية أن من قال برجعة السموات إلى الدنيا فلا
جيريل غلط بالوجه إلى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي ثم قال ويجب

في نفهم كون الشر خلق الله تعالى وفيه قولهم أن كل فاعل خالق فاعل نفسه والكفار
أحوالهم في الكفارهم جميع الامة ثم ذكر شيئا آخر غير ذلك وعددها ثم قال بورد ذلك
والحكام هؤلاء الأحكام المترين انتهى ولا شك أن المرتد إذا تاب تقبل توبته فمن يقول
أن جيريل غلط بالوجه لا شك أنه أعظم من سب الشيخين لأنه أنكر نبوة محمد صلى الله
عليه وسلم واشتبهه بالنبي صلى الله تعالى عنه ومع ذلك جعل العلماء حكم المرتد في
قبول التوبة فكذا من سب الشيخين لأن ذلك دون انكار النبوة وأما إذا ثبت
وأمر على السب فإنه يقبل بلا شك فلم أطلع فيما وقفت عليه من كتب المذهب
على عدم قبول توبته سب الشيخين إلا ما عزي إلى الخطيئة أن سب الشيخين
لا تقبل توبته ويقبل بلا تراخ وأما الشهود إذا أدى الشهادة لدى الحاكم
الشرعي يبرأ منهم وليس في وسعهم سوا هذا والله تعالى أعلم **مسألة** عن شخص
نسب إلى علماء السادة الحنفية قولاً عظيماً صورته أنهم يقولون أن الله لم يتوعد
قوم لوط بوعيد وإنما عاتبهم على فعلهم بقوله أما تقولون الذكران فعل يلزم بذلك
شيء لأنه نسب إليهم شيئا جفياً أم لا **أجاب** لم أقف على شيء مما نسب إلى
علمائنا فيما وقفت عليه من كتب المذهب وهذا القول كذب من هذا القائل
ومجازفة في الدين وبراءة حق علماء المسلمين ويظهر من حال هذا القائل أنه ممن
يتعاطى هذا القول الفعل القبيح ويريد إقامة حجته وأحضته يستند إليها فلا
قوة إلا بالله نفوذ بالله من مفرور أنفسنا وسلمات أعمالنا وقول القائل
المذكور يخفى على العلماء المذكورين أنهم يقولون أن الله لم يتوعد قوم لوط بوعيد
بل عاتبهم قول باطل مردود بل قد ورد الوعيد في حقهم في عدة آيات من
ذلك قوله تعالى في سورة هود أنه قد جالمر ربك وأنهم اتهم عذاب
غير مردود وقوله تعالى في السورة المذكورة إلا امرأته أنه ليس بها ما أصاب
والمراد العذاب الذي حل بهم وقوله تعالى فجلنا على أيها سافلها وأعطنا
سماحاً رقة في سجيل الآية ومن ذلك قوله تعالى في سورة البر وقضينا إليه

ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصححين الى ان قال فاخذتهم الصبح مشرقين فجلعنا
عليها ساقطها واعطنا عليهم حجارة من سجيل ومن ذلك قوله تعالى في سورة الشعرا
في انشاء الآية التي استدلت بها هذا القائل فقال فحينها واهله اجمعين المأجوراني
الغابرين ثم ذكرنا الآخرين واعطنا عليهم مطر افسا وعطرا لنذرين المراد بقوله ذكرنا
هو العذاب ومن ذلك قوله تعالى في سورة النمل فاجنباها واهله الآية ومن ذلك
قوله تعالى في سورة الصافات ثم ذكرنا الآخرين اي بالعذاب المتوعد فاني يقول
هذا القائل الخاسر الما بين ان الله لم يتوعدهم وهذه الايات مركبة في الوعيد
مكذبة لقوله ووردت احاديث كثيرة مركبة بالوعيد في حقهم من ذلك قوله
صل الله عليه وسلم مات وهو يعمل عمل قوم لوط نقلة الله اليهم حتى يحشرهم
يعني في النار وقوله عليه الصلاة والسلام من عمل عمل قوم لوط فاقبلوا
القائل والمفعول به وقوله عليه الصلاة والسلام ملعون من عمل عمل قوم لوط
فاذا علم ذلك يجب على القائل التعذر بحسب ما يراه العلم الشرعي اذا اهل
في التعذر كما نقله علماءنا ان كل من ارتكب منكرا او اذى مسلما او موافقا يقول
او فعل بغير حق ويجب تعذره وهذا القائل قد حصل منه الايذا في حق العلماء بقوله
قال الله تعالى ان من زين له سوء عمله فرأه حسنا انشأ الله السلام من جهنم الخذلان
والعصية من الزلل **ويل** عن سب اهل العلم وعيبتهم هل يكون ذلك ام لا
واذا قلتم بكونه هل يشترط اهلية الكمال بحيث يغني ويقرى ام لا وكذا سب جملة
القران المحمدين عن العالم **لا فاجب** لا يشك احد من المسلمين في فضل العلم
واهله وارتفاع قدر علماء الدين المبينين شرف نبي سيد المرسلين نفع الله بهم
اجمعين ورفعهم عما من سواهم من العالمين قال الله سبحانه وتعالى قل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال تعالى فاستلوا اهل الذكر
ان كنتم لاتعلمون وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا عنكم والذين اوتوا العلم ادرأى
الي غير ذلك من الايات والآثار كيف كما هو مقرر في محله ولم يزل العلم موبدا

ولما دونه عا رفس الانام منشورا وفضل اهل مولود مشهورا فان ثبت ان ما هذا
من النابن بحر اعلى علماء الدين بسبب او عيبه او استغفار له لعله واستحقاقا وعلم
ذلك منه وتحقق فلا شك في كونه واجبا لجميع اعيان الوجود وعبادته وتبين منه وجهه
ويظهر اعادة محبة الاسلام ان كان قد خرج ويكون وطيم مع امراته زنا والمتولد منها
في هذه الحالة ولد زنا كما نقله علماءنا كما في بيان وغيره ووجب اسلامه واستتابه
وتجديده كالمكان ان يعود الى الاسلام بعد ثبوت ذلك عليه كان دونه هذا
واما اذا سب احد علماء الامم غير المسلمين فانه او عا داه الى الفسقة الشرع لا يكون
كالمعزلة بغير التعذر باللائق بحسب ما يراه القائل لكونه محررا عليه بذلك وتخصه
بالسبب الى ذاته لنسبته الى العلم وبالجملة فالحكم العلماء المتقين مستحومة وعادة
الله في تشقيم معلومة واما يكون العالم مفتيا او مدرسا فلا يشترط ذلك
اذا انصف يكون عالما اذا فهم وضبط ويكون هو ايم الشر من خطايم كفر
فذلك ان لم يفت ويدرس لنسبته الى العلم واما عيبه لجملة القران العزيز المحمدين
عن العلم ممن استغفروهم او سبهم واذا هم يقول او فعل فانه يعزر على ذلك
هذا اذا قصد بذلك اذالة ما لو قصد كونه محمدا القران فلا شك في كونه وقد نقل
علماءنا ان من ابغض عالما بغير سبب يخفى عليه الكفر فقال الله السلام من
الخنسرا والزلل وان يصون غفيرة عما من الزين والخلل **ويل** عن
سبب ابا بكر وعمر وعثمان وعليهم رضي الله تعالى عنهم وغيرهم من الصحابة وعن سبب عائشة
وقالته رضي الله تعالى عنهم ومن سبب ابي البقي صا الله عليه وسلم غير عائشة
فان كتب المذهب المختارة ناطقة بان من سبب الشيخين او لعنهما او هرا
فهو كافر لكن بقي الكلام هل تقبل توبته ام لا ولم اقف على نقل من عدم قبول توبته
شي من كتب المذهب المختارة الا ما عراه بعض العلماء الى المحيط ان سبب الشيخين
لا تقبل توبته وتقبل بلانرا وكذا ارايت في بعض كرايس من كتب المذهب
مروية الاول ولم ادر ما المراد بالحيط هل هو البرهاني ام الرضوي واما ما نقله

استهزا

واختصاص ذلك بالذكور من اولاده المنتسبين اليه حيث قال حتى ينتهي الى الواقف على ترتيب الارث
افتونا **فاما** العمل بما شرط الواقف واجب لاجل العود الى غرضه ولا يخفى ان يكون
الاحتقاق بين المستحقين على سبيل التشريك لعدم الالفاظ الدالة على الترتيب من
لفظة ثم وما يبيحها من الالفاظ وقول الواقف فاول كلامه يدل على ومن مات منهم
ولم يكن له ولد اي قوله حتى ينتهي الى الواقف فاول كلامه يدل على دخول ذكور اولاد البنات
وقوله آخر كلامه حتى ينتهي الى الواقف على ترتيب الارث يدل على اخراجهم والعبارة في كلام
الواقف باخرها كما نص عليه صاحب الاسعاف الجامع بين كلامي هلال والخصاف
لبعض المتأخرين من علماءنا وقد ادرته ورأيت لما جاوركم وهو كتاب مختصر شتمل على فوايد
كثيرة فيكون قول الواقف حتى ينتهي الى الواقف فرتبة صارفة للذكور من اولاد البنات
والغرض من الطرق الموصلة الى الحكم الشرعي كما نص على ذلك العلامة افضل المتأخرين
الحرمي المنقح بدر الدين بن القوس الطنفي رحمه الله له شجر السعادة في الفروع والاعلى
وانزل على جديته ما دل على الوجه المناسب فحصله والاولا في كتابه المسبب بالفوايد الفقهية
في اطراف القضايا الحكيمة فانه كتاب جليل صغير الحجم غرر العلم في نحو كراسين يتقن
لكل طالب علم ان يكون عنده منه نسخة وهو مشتمل على ستة فصول في شرحها وشرحها
اطراف كل قضية حكيمية تمت تلوح بعونها التحق في حكمه ومحكوم به ولم يحكم عليه
وصالح وطريق ثم قال الفصل السادس في الطرق الموصلة الى الحكم وهي اما البينة او الاقرار
او اليمين او المنكول عنها والقبض منها وعلم القاضي او القرائين ان اليمين على ذكر اهل ذلك
ما لا يحتمل الجواب بسطه وقد ذكر علماءنا من الحكم بالقرائن مسائلها اذا اختلف
الزوجان في تمام البيت فثبت علم هذا فقول الواقف على ترتيب الارث يخرج
ذكور اولاد البنات الا ان يكون اباؤهم ممن ينتهي نسبهم الى الواقف فيدخلون هذا
ما ظهر من الجواب **مسئلة** عن مدرسة فيها وظائف معلومة وعليها اوقاف
اثبت شخص بين يدي حاكم الشريعة المطهرة ان الواقف فلان الفلاني وقف هذا
الوقف وشرط ان تكون الوظائف والنظر الى فلان واولاده واولاد اولاده

ما بقوا وتناسلوا وان هذا المنتسب من اولاد اولاد المشر وط لا النظر وحكم بذلك الى حال
ان من اقارب من هو متوقف في المدرسة المذكورة تحت يد كل شخص ارض بغيرها
في مقابلة وظيفته فمات الاقارب المذكورون وخلفوا اولادهم فمات الاقارب المذكورون
على وظيفته ابيه والى حال ان منهم متاهلين وغير متاهلين وجعل الطالب مكان ابيه
المدرس والمدرس طالب في مقام ابيه ان هذه وظيفته ابيه فقل يجوز له ذلك
ان يكون قادرا في نظارة ويغزل شرعا وما الحكم فيه ولو كان الناظر ايضا تحت يد
الاوقاف بغيرها في مقابلة في مقام ابيه في مقابلة وظيفته النظر والامامة وغيرها و
الاقارب من هو متاهل للتدريس وغيره وهو محروم لا يوطى الاما كان لا يهتفل
بما في النظر بذلك ام يجب عليه جمع الغلة وصرها الى مستحقها بما يقتضيه الشرع
الشريف وترك الاحتجاج بفعل الاباحة وهل يحل له ان يستصفي لنفسه اكثر الغلة
بمقابلته وظيفته النظارة لا يكون له من ذلك الا ما يكون لامثاله من النظارة **فاما**
اذا شرط الواقف ان تكون الوظائف والنظر الى فلان واولاده ما بقوا وتناسلوا بشرط
في ذلك ولا يجوز مخالفة ولا يجوز اخراج النظر والوظائف عن اولاد فلان المشر وط
لهم ذلك مادام موجودين فاذا اثبت شخص لذي الحكم الشرعي بعد استيفاء المطاع
الشرعية له من اولاد فلان استحق الدخول في الوظائف والنظر فان كانت الوظائف
متعددة لا يمكن هذا المنتسب القيام بجميعها فله ان يوزع غيره من له اهلية لذلك لتقدير
القيام بالجميع ثم اذا مات الاقارب المذكورون وتركوا اولادهم فان كان اولاد فلان
المذكور موجودين فهم المستحقون للوظائف على بشرط الواقف ولا يجوز لناظر
توزيع غيرهم على الف بشرط الواقف ولا يجوز لناظر توزيع غيرهم مع وجودهم ناعما
ان هذه الوظائف كانت بيد ابايهم فلا عبارة بذلك اذا الوظائف لا تورث
نعم لو انقضت اولاد المشر وط لا النظر والوظائف ولم يبق منهم احد كان لناظر توزيع
غيرهم فلو بقي منهم واحد فهو متوهم على غيره فيوزع اولادهم بغير باقي الوظائف
لغيره ممن يكون اهلا لمباشرة تلك الوظيفة فاذا فعل الناظر فلو اخرج العالم بشرط

الواقف مع ائمة المال بالشرط الواقف فلا عبرة بغيره ويكون ذلك قاصدا في نظارة ونحوه
 شرعا اذ ولاية نظارة واية مع شرط الواقف فاذا اختلف الغرض واذا استولى الناظر
 على موقوف الاوقاف وانجزها لنفسه مع وجود غيره ممن هو من اقارب الواقف وفيه
 اهلية للمباشرة فله ان يرفع الاموال احكام الشريعة المظفرة او اياها في الامر بنظره ذلك
 ويوصل كل من كان اهلا الى ما يستحقه وظيفة الناظر على الاوقاف انما هو الايجار
 وجمع الغلة على الوجه الناظر للاوقاف ولا يجوز له ان يخرج لنفسه اكثر الغلة في مقابلته
 وظلمة النظر ولا يستحق الا اجرة المثل اذ لم يشترط له الواقف شيئا معينا ومضى فعل
 غيره ذلك الغرض شرعا مثل الله السلامة من الزلزال والحدان ونفوذ من
 منور النفسنا وسكنات اهلنا **مسئل** عن امرأة وقفت ارضها فدخلت وسقيتها
 على رجلين بنم على اولادها ونسليهم وعقبهم ابدانا سلاسلهم واهلهم للغرة وجعلت
 اهل الرجلين ناظر اعلى الوقف المذكور يوجره ويستفله ويبدا بعارته ان احبها
 الى ذلك ثم يقيم الباقي بينه وبين شريكه في الاحتفاظ ثم ان الارض المذكورة
 استبدلت بدار بركة كبرورة اقتضت ذلك فدخل الناظر المذكور يوجرها ويقيم
 الاجرة بينه وبين شريكه كما تقدم واستمر على ذلك مدة من السنين ثم ان الناظر
 وشريكه سكنوا الدار مستغنين ثم ظهر من شريك الناظر ضرورة وثقب معية السكنى
 بسبب ذلك فادى الناظر ان يستقل بالسكنى ويدفع للشريك نصف الاجرة
 فيما يخصه ليرفع الضرر عن نفسه فهل له ذلك ام لا ويجبر على الخروج ويوجر الدار
 جميعها ويقتسمان اجرتها ام كيف الحال **فاجاب** حيث كانت الدار المذكورة
 مستبدلها وليست موقوفة للسكنى فالموقوف عليها ان يشاء يسكنها
 وان شاء الاجارة اجدها انظر وقسم الاجرة بينهما وحيث حصل الناظر
 من شريكه الضرر واراد الناظر ان يدفع لشريكه نصف الاجرة ليرفع الضرر
 عن نفسه لم ذلك فان امتنع الشريك من قبض الاجرة او قال يا اوجر نفسي
 الاجنبى ليس له ذلك لان المستحق ليس له ولاية الاجار وانما ذلك للناظر

وتقول المذهب ان اجارة المشاع من غير الشريك لا تجوز عند الحنفية والفتوى على قوله
 نص عليه عمدة المذهب قاضي خان في فتواه وغيره من علماءنا **مسئل** فيما اذا وقف
 شخص وقفا على جماعة معينين ثم من بعدهم على اولادهم ثم اولادهم واذا
 انقضوا كان وقفا على الفقراء وعين الواقف ناظر اعلى وقفه المذكور ولم يجعل
 له شيئا من ريع الوقف فهل للقاضي ان يعين الناظر شيئا من ريع الوقف في
 مقابلته نظره او لا واذا لم يبق من الموقوف عليهم غير شخص واحد ويؤول
 الوقف من بعده الى الفقراء وطلب بعض الفقهاء من الناظر في حياة ذلك
 الشخص ان يصرف الوقف المذكور له في حياة ذلك الشخص او لا وهل للناظر ان يخص
 واحدا او اثنين من الفقراء بما يحصل من ريع الوقف ام لا بد من توفيقه على جماعته وهل
 يختلف الحكم بين كون الريع قليلا او كثيرا **فاجاب** اذ لم يعين الواقف
 الناظر شيئا من ريع الوقف للقاضي ان يعين له قدر ارض ريع الوقف لا يزيد على
 اجرة المثل نص على ذلك الطرسوسى في كتابه انفع الوسائل وكذا الحنفية فاذا
 طلب بعض الفقهاء في حيوة من يعي من الموقوف عليهم ان يصرف له الوقف بحينه
 يكون احق به من سائر الفقراء لا يجوز له ذلك لان منقول المذهب ان يعين
 الفقير لا يعتبر ولو عين كما هو مصرح به واذا كان الوقف مطلقا للفقراء اجاز للناظر
 ان يخص ربه واحدا من الفقراء لان الوقف الالف واللام في لفظ الفقراء المراد
 الجنس كما نقل ذلك قاضي خان في فتواه وقال لو اعطى فقيرا واحدا جاز لان الفقراء
 لا يحدون فتكون للجنس وعزاه الى ابي يوسف في منظومة الطرسوسى بما صورته
 لا يجب التعميم في الوقف على من كان مسكينا كذا قد نقلنا ومثله في منظومة ابن
 وهبان والظاهر ان المسئلة وفاقة بين ايئنا **مسئل** عن واقف شرط في
 كتاب وقفه شروطا منها ان من توفى من ارباب الوظائف وله ولد صالح يستد
 في وظيفة والده نزل الناظر مكان والده في الوظيفة واجرا عليه المعلوم المقرر له فيها
 وان كان يرعى صلاحه استتب عنه في الوظيفة الى حين صلاحه حيث وجب بشرته

وقف
 الواقف
 الواقف
 الواقف

الوظيفية والله فعل قول الواقف وله ولد معين في الولد الواحد وشامل للواحد فكثر وهل خات
 شخص من ارباب الوظائف وله ولدان احدهما صاحب الوظيفية حين وفاة والده
 والاخر قاضي بزي صلاحه الاخر وهل اذا قرر الى كم من هو صاحب السد الوظيفية حين الوفاة
 يكون التعيين صحيحا موافقا لشرط الواقف في قدر حصته فقط ويكون نائبا عن ابيه
 ان انا به الناظر لانه لو علم الشرط لم يجالفا ولا يسنوا ذلك **ظاهر عبارة الواقف**
 قوله وله ولدان مراده الولد الواحد وان كان لفظ الولد شاملا للواحد فكثر ويطبق
 على الذكر والانثى لكن الغالب ان الوظيفية تكون لواحد وان كانت تقبل الاكثر
 وما يساعد على ذلك قول الواقف نزل الناظر مكان والده فلو كان المراد اكثر من
 واحد لقال نزلت الناظر واذا مات شخص من ارباب الوظائف عن ولدين
 احدهما صاحب السد الوظيفية فانه يتفردهما الصالح للسداد ولا يشتركان وقول الواقف
 فان كان بزي الاخر يحمل عماما اذا كان الولد صغيرا ليس فيه سداد الوظيفية او
 كان كبيرا غير صالح لما فيه من مانع يمنع بان يكون تركها لاي شخص في يستنبط عنه
 الناظر لان يصير اهل السد الوظيفية فيها شرها وليس مراد الواقف انه اذا كان
 لصاحب الوظيفية ولدان صالحا وغير صالحا ان الناظر يستنبط عن غير الصالح
 حيث حصل السداد بالصالح هذا مظهر من عبارة الواقف واذا قرر الى كم من
 هو صاحب السد الوظيفية لا يفيد تعينه مع وجود الناظر الخاص من قبل الواقف وان وافق بشرط
 الواقف وقول السائل في قدر حصته ويكون نائبا عن ابيه الى اخر كلامه غير موجه اذ
 قول الواقف انا به الله فان كان بزي صلاحه محمول على الولد الواحد لظاهر اللفظ
 ويكون تقدير الكلام اذا مات صاحب الوظيفية وترك ولدا صالحا السد الوظيفية
 قرره الناظر وان كان غير صالحا بل بزي صلاحه اشتاب عنه الناظر اياه حين اهليته
 للمباشرة هذا مظهر من الجواب **عن ناظر وقف كان يدفع لشخص**
 في كل سنة خمسة سلاطين فتوفي الناظر المذكور وآل الناظر الى ولده من بعده فرفع
 الخمسة الى الشخص المذكور على حكم ما كان يفعله والده فتوفي المذكور له وترك ولدا

بنت وطالبها كان ياخذ حقه فدفعه فلما قبض المبلغ قال ان الذي يستحقه جدي اكثر
 من هذا وطلب منه الناظر ان يثبت نسبه الى الواقف ليظهر قدر استحقاقه فعل يلزم
 بنوت ذلك ام لا وهل للناظر منع ما كان يدفعه الي ان يثبت نسبه ام كيف الحال
 منقول المذهب ان مصارف الوقف اذا اشتبهت ولم يعلم شرط الواقف ان الناظر يتبع
 في ذلك من كان قبله من الناظر فيما كان يفعله فيمن شي عليه فاذا ادعى ولدا لثبنت المذكور
 ان حقه كان يستحق اكثر مما دفعه له الناظر لاعتباره بمجرده وعواه وعليه البينة بذلك فان
 اشترب الناظر في نسبه له ان يطالبه بشبوت احتياطا خشية من الرجوع عليه بعد
 ذلك اذ اتبين عدم استحقاقه اذ في دخول ولدا لثبنت في استحقاق ربع الوقف
 خلاف بين الائمة هذا مظهر من الجواب **عن شخص مريض وهو**
فاسد عاقل انه وقف داره التي يملكها على جهة معينة وسلمها الى المتولي
استأجرها منه وذلك في المرض واستند ذلك الى مدة سنتين ماضيتين يعلم انه كان
فيها صحيحا ثم ادعى الى شخص آخر ان يحضره ويوقع ديونه ويتصدق بثلاث مئة
الذي يحلفه فما الحكم في هذا الوقف في المرض وسأده الى حال الصحة بما قراره هل
هو معتبر من جميع المال او من الثلث في اذا كان من الثلث فهل يقع الثلث بين
الوقف وبين الصدقة حيث كان الدار في حياها ثلث المال ام يقدم الوقف ويخرج
منه قيمة الدار كاملة فان فضل شئ تصدق به والا فلا شئ للصدقة ام كيف الحال
الوقف المذكور يكون من الثلث لان سائر التبرعات تكون من الثلث
وسأده الى حال الصحة لا بشرط واذا ادعى الى شخص آخر انه يحضره ويوقع ديونه
ويتصدق بثلاث مئة فالوصية صحيحة وحكم هذا الوقف ان من الثلث لانه محرز في المرض
المقتل بالموت فاذا مات يقع الثلث بين الوقف والوصية لان الوقف في
المرض كالوصية فيضرب للوقف بنصف والموصي ايهما بالنصف قال في الاسواق
احكام الاوقاف للشيخ برهان الدين الطرابلسي ما هو ربه رجل وقف ارضاء قوم
واوصى بوصايا اخرين والثلث لا يفي بذلك ولم تجزها الورثة يضرب لاصحاب

وكذا

صاحب التبرعات تكون من الثلث

الوصايا في ثلث التركة بقدر ما وصي لهم ويضرب للوقف في ثلث بقية الارض فما اصاب
اسم الوصايا بامه كان لاصحاب الوصايا وما اصاب الارض قيمة الارض الموقوفة منه افرز
بقدره منها وكان وقفا على ما سبقت فلو كانت ثلث التركة مثلا خمسة عشر دينار وقيمة الارض
عشرين دينار والوصية عشرة دينار يعطى للموصي لهم خمسة ويغير نصف الارض وقفا
لان الوقف في المرض كالوصية فيشا ويان انتهى كلامه وفي هذه المسئلة قيمة الارض جميع الثلث
فيقسم بينهم وقوله يضرب بمعنى ينسب **عن** مريض ارسل الى حاكم الشريعة وطلب منه رجلا
هو الذي يس من وباحته اليمن ليوحي بحضرة فوق الوقف المرضي داره الموقوفة بلكة وشد ذلك لياسين
ماضين مثلا ثم اوصى الى اقران يقوم بحجته وقضائه ديونه وان يتصرف عنه بالثلث بعد ذلك
ثم مات الموصي فعقب ذلك من مرضه ذلك وقدم القاضي بتسجيل ما صدر عنه فقول يكون
حكم هذا الوقف في الصحة - لاساذه الى مدة ماضية ويكون الامر بالتسجيل بحكم هذا الوقف
ويكون من جميع المال ام حكم الوقف في المرض ويكون من الثلث الاحتياط الى القضا في لزوم
واذا كان للموصي ورثة فادعي احدهم بان مورثه حال اقر جميع ما ذكره مرضه كان مختلط العقل
لاشعوره بما صدر عنه فحل شئ من ثلثه بذلك ويحل جميع ما ذكره لافلوقاقت سنة بان
التصرف صدر عنه وهو مريض الجسد صحيح العقل فهل تقدم بينته ام بينة الاختلاط وهل
في ذلك تفصيل بوجه الحكم او قبله ام لا **فاما** اقرار المريض في مرض الموت بالوقف
وخوفا حكمه كما سائر التبرعات من له يخرج من الثلث فقط ولا غيره باسناد المريض ذلك
الى حال الصحة - ما لم يثبت ذلك بينة او يتصرف في الورثة واما مجرد التسجيل فليس حكم لان
شرط صحة الحكم تقدم دعوى الورثة لاختلال عقل الموصي حال الاقرار فان صدرت
الدعوى بعد الحكم اليه الموقوف لثبوت الوقف ولزوم فلا تنفع لانها مبنية على صحة
وبينة النفي عن صحة الدعوى فان صدرت قبل الحكم المذكور فان كان الوقف مختلط العقل
من الاصل فالبينة بينة من يدعي طرق الصحة - وان كان تسليم العقل من الاصل فالبينة
بينه من يدعي طرق الاختلاط **فاما** مجرد اقراره على كل حال **فاما** مجرد اقراره الله ابن لغيره
ما اجاب به الجواب المذكور من اول كلامه الى قوله لان شرط صحة الحكم تقدم دعوى صحة

موافق للمنقول في المذهب وقوله بعد ذلك لكن الوقف يلزم الى آخره غير موجب لان ذلك في
الوقف المخرج من مخرج الوصية وهذا ليس كذلك ثم قوله واما دعوى اهل الورثة الى آخر
كلامه وما ذكره من التفصيل اذا كان قبل الحكم او بعدهم اعف عليه في شئ من كتب المذهب
فالحفظ ان الشبه الشاهد كون المتصرف في قلا او ايا ولما قاله فان كان الوقف
مختلط الى آخره فلا وجه وتوجيهه كما نقله العمادي وغيره ان الشبه الشاهد بالرد الى موقف
على المستحقة لان عندنا زيادة فاذا كان هذا الوقف موقوف اذ مختلط العقل
وقامت بذلك سنة بان حال الوقف كان مختلط العقل قبلت لانها اثبتت شيئا زائدا
فيعمل بها والاذا ثبت صحة وقفه لم يكن في ذلك بالوقف واما بعد الحكم به فقد تازت
النسبة بالحكم فاما ظهر من الجواب بمسألة المنقول **عن** مريض وقفت جميع
داره الموقوفة على ولده محمد مدة حياته ينتفع بذلك سكنا واسكنا بغير وجه الا انما
ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده ابدانا سلبا بعد نسل وطبقة بعد طبقة
فاذا انقضوا ولم يبق منهم احد كان ذلك وقفا على محمد ثم على اولاده وذريته ونسله
وعقبه ثم على اولادهم واولاد اولادهم ابدانا سلبا فاذا انقضوا ولم يبق منهم احد
كان ذلك وقفا على محمد ثم على اولادهم واولاد اولادهم ابدانا سلبا فاذا انقضوا ولم يبق منهم احد
كل يوم ما يتيسر من كتاب الله العزيز بالحرم الشريف المكتبة المحفوظة بالمصنف الشريف
المكتسوب وقفا على الوقف المذكور ويحكم القراءة بقسوة الاختلاط والمعوذتين
والفاتحة ويهدي ثواب ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وسائر الانبياء
ثم المواقف فحل اذا آل الوقف الى احد من اولاد محمد واولادهم ولم يكن
يحسن القراءة او بعضهم يحسن وبعضهم لا يحسنها يستخرج من لم يحسن القراءة اذا
انقر جميع الوقف ام يشارك من يحسن القراءة فيه لدخوله في جميع الاولاد والنسل
اولا يدخل في الوقف ويسقط حق من يستقل الوقف لمن يحسن القراءة فمن لم يحسن
واذا قلتم بدخوله في الوقف ولم يحسن القراءة لدخوله في جميع الاولاد والنسل فحل عليه
ان يقيم عنه نائبا لقراءة ما ذكره الوقف ولا يلزم ويكون طلب الوقف للمرأة المذكورة

انما هو من كماله حيث ابتدئ على الاولاد والنسل والذرية الى انقرضت في شرط اولاد
 من لم يحسن القراءة منهم من الوقف المذكور واستتابه من لم يحسنها اذ من المعلوم ان
 الاولاد والذرية والنسل والعقب لا يلزم ان يكون كلهم يسكنون القراءة اما الصغار وعدم
 تعلم والرجال ان الواقف ابد الوقف عليهم الى انقرضت **فاحسب** بشرط الواقف
 يلزم ما لم يكن فاذا اشترط بشيئا يتبع بشرط الا فيما لا يتغير بان بشرط ان لا يورث وقفه فلا يورث
 اليه لان المراد من الوقف الدوام فاذا لم يورثه كان ذلك كذا اذا قال ليس للقاضي عزل
 المتولي في الوقف لا يعتبر ذلك لانه قد يكون في ولاية من يورثه في العزل وكذا اذا
 شرط ان لا يورث وقفه اكثر من سنة فحرب ولم يكن بعد الناطق في من الريع يورثه
 واحارته سنة لا في يورثه فان القاضي لا يلتفت الى كلامه ويأمر ان يورثه
 مدة في اجرتها يورثه ولو كثرت السنين وفي هذه المسئلة اذا وقف على
 اولاده ابدا ما تناسلوا انما قصد نفع اولاده على الدوام وحيث بشرط القراءة الى
 من يؤول اليه الوقف من الاولاد في المصحف الموصى به المصنف الشريف المصنف الشريف
 فاذا لم يحسن احد منهم القراءة فتركت هذا الوصف فلا يستحق احد منهم شيئا من
 الريع فمقتضى المذهب ان يورث الريع الى الفقراء الى ان يتوقف احد منهم بالقراءة
 فيعود الوقف اليه قال نزه القينة عن كتب المذهب بالشرط في الوقف ضعيف
 على اولاده الفقهاء واولاده اذا كانوا فقهاء مات احدهم عن ابن صغير نفقة بعد
 سنين لا يورث نفقه ولا يستحق شيئا قبل حصول تلك النفقة وانما يستحق ما الحقيقة
 منهم وان كان واحدا فخذ من ريعه في عدم الاحتياج حيث قامت النفقة والصفحة ويؤثر
 هذا ايضا ما نقله الطحطافي في احكام الاوقاف حيث قال لو اقر رجل اوقاف ارضه
 وقال في كتاب وقف قد جعلت ارضي هذه على زيد واولاده واولاد اولاده ابدا
 ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على ان اذ احبها اولادهم واولادهم واولادهم
 ويكون غلة لهم فاحسب بعضهم اغنياء فاقا الوقف يورث على من احبها منهم وكذا
 اذا احبها هو كلهم يورثهم فاذا استغنوا واستغنى البعض فان توقف عنهم ونقل

ونفقه
 اولادهم

وبعضهم

هلال من احكام وقف ما يخصصه من اهل الخصاص فقال لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 على ولد في العود او العيال يكون الوقف لمن كان اعور او اعرج او اعرج في ذنوبه
 ثم قال ومن اعور منهم افرج بعد الوقف لا يورثه من ذلك بخلاف قوله
 على اولاد في الفقر او الذين يسكنون البصرة فان الوقف لمن حدث له الفقر
 من ولده ولم يكن سكن البصرة ومن استغنى وانتقل من البصرة ليس من الغلة
 شي لان الفقر يحدث بعد الغنا والغنا يحدث بعد الفقر فهو صفة فاذا وجد
 استغنى واذا زالت لم يستحق شيئا من الغلة وكذلك السكنا فاما السوء والعما
 فانهما صفتان لم ينتقلا عنها فهو بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي
 تزول وتعود انتهى فهدى النقول صريحة في عدم استحقاق الاولاد المذكورين
 لشي من الغلة لغوات الصفة وهي عدم القراءة واما الاستتابة فغير جائزة
 قال في الفقيه المذكورة اذا استخلف ما مام المسجد خليفة اليوم عنه من مات
 غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا قال الطرسوسي في كتابه انفع
 الوسائل المشتمل على مسائل الوقف فقلا عن هلال ما نصه لو اوصي في وقفه
 الى جسي فالقياس لا يجوز ولكني استحسن ان ابطالها مادام صغيرا فاذا كبر كانت
 الكاية اليه انتهى وقريب من هذا ما نقله الخصاص في احكام اوقافه ان ظاهر
 الوقف اذا حلت به افة منفعة من مباشرة النظر انه لا يستحق العلوم المقدر له
 فالمعبر من هاتين العبارتين عدم جواز الاستتابة واما ما نقله في الفقيه
 فهو صحيح في عدم الاستتابة حيث قال لا يستحق الخليفة شيئا من اوقاف الامامة
 لكن حيث وقف الواقف على اولاده ابدا ما تناسلوا استحقوا ذلك ولما شرط
 صفة القراءة فيهم ولم يحسنوها خرجوا من الاستحقاق ولا شك ولا خفاء ان الوقف
 انما مراده نفع اولاده في الحقيقة وان لا يخرج الوقف عنهم فيمكن التوفيق
 بان يقال ان الصفة بالنسبة الى الاولاد غير معتبرة وبالنسبة الى غيرهم
 تكون معتبرة لمنزلة الاولاد ويستظهر لذلك بمسئلة ذكرها علما وانما يمكن

ان يخرج عليها هذه الميثلة قياسا ويجعل التوقير هي منقولة في المتوف
والشروع من كتب المذهب صودتها لوزن ستمين ان يصلي في المسجد الحرام او
يصوم اياها بمكة له ان يصلي في غير المسجد الحرام وان كان اقل منه شرفا وفضلا
وكذا له ان يصوم في غير مكة في بلد اقل شرفا قال في الجمع من كتب المذهب و
سقطنا تعيين النادر اليوم والدرهم والفقير يعني ان الشخص اذا تدر
ان يتصدق بهذا الدرهم المعين المشار اليه في يوم الجمعة مثلا على هذا
الفقر المسمى محلا مثلا ان يتصدق بدراهم غير المشار اليه في غير يوم
الجمعة على فقير غير محله وكذا اذا تدر ان يلبث ساعة في المسجد الحرام طلت
في غيره جاز عند علماءنا الثلاثة وفي فتاوي قاضي خان لوقال مالي صدقة
على فقر امكة ان فعلت كذا فحنت وتصدق على فقر امكة بلخ او بلدة اخرى
جاز ويخرج عن النذر كالموجب عليه صوم او صلاة بمكة فقط في غيرها
انتهى فلهذه المنقول صريحة في عدم تعيين المحل والاعيان والوقف والندى
مادتها واحدة وجبايا اجاب العبد فاذا كان كذلك والوقف المحل او لاد
الوقف ونسبه ذكورا كانوا او اناثا يمكنهم ان يحفظوا ثلاث سور من
اقتدار وبقرونها كل يوم في بلبثهم حيث كان التعيين غير مقرر الى ان
يصير احد منهم بالصيغة المذكورة فيقرأ في المسجد ويجعل عرض الوقف
سيما اذا كان الحاكم بالوقف المذكور حنفيا هذا ما اقتضاه الجواب بمساعدة
المنقول **مسئل** عن كتاب وقف صورته وقف فلان بن فلان لاراضي
المحدودة على اولاده وهم فلان وفلان وفلان وليس للبنات شيء من هذا
الوقف الا البر والصلة للزوجة منهن والحازبة منهن لها النفقة والكفاي
واذا لم يصلهن الناظر بشي مما ذكر فليس حقن بالفرصة الشرعية وحكم بالوقف
حاكم شرعي فما يصدق الا ناث من ذلك ما مقتضى قول الواقف فلان حقن
بالفرصة الشرعية هل هو صحيح مع قوله اولاد وليس للبنات شيء من هذا

الوقف

الوقف لمقتضى خروجهم من الوقف **فاجاب** شرط الواقف بواجب ما امكن فاذا
منع الناظر البنات المذكورات من الصلة للزوجات منهن ومن النفقة و
الكسوة للزفات فالظاهر ان الربيع يقسم على الذكور والامهات من اولاد الوقف
فيعطى للبنات من الربيع بنسبة الميراث الشرعي ولو كان الذكور اربعة
مثلا والا ناث ثنتان تقسم الغلة عشرة اجزا فيأخذ كل ذكر سهيف لقول
الواقف فلان الفرصة الشرعية ولا يمنع ان تقسم غلة الوقف على هذا الا
عتبار بعضها بحكم الوقف وبعضها بحكم الارث فيكون ما يأخذ الذكور من
الغلة بجهة الوقف وما يأخذ الاناث بجهة الارث لقول الواقف
وليس للبنات من هذا الوقف شيء ويستظهر هذا بما ذكره للخلاف في حكم
الاوقاف في باب الوقف في المرض حيث قال ولو ان رجلا مريضا ارشاه
صدقة موقوفة لله عز وجل ابداء اولاده وولد اولاده ونسله وعقبه ابدا
ما تناسلوا ثم من بعد لم يما الساكن فان كانت هذه الارض تخرج مائة
كانت موقوفة تقسم غلتها على جميع ورثته عيا قدر موارثهم منه فان كانت
لزوجته وله ولد كان لها الثمن وان كان له ابوان كان لها السدسان ويكون
الباقى من الغلة بين ولده لصلبه للذكر مثل حظ الانثيين فتكون هذه
الغلة جارية على هذا مادام ولده حيا هذا اذا لم يكن له ولد فان كان
له ولد لصلبه وله ولد ولد قسمت الغلة على عدد ولده لصلبه وعلى
عدد ولد ولده فما اصاب ولده لصلبه من ذلك قسم بين ورثته جميعا
على قدر موارثهم منه من قبل ان هذه وصية والوصية لا تخوز لوارث
فما اصاب من كان يرثه من ولده من غلة هذا الوقف قسم ذلك بين جميع
ورثته الواقف على قدر موارثهم منه وما اصاب من كان يرثه من ولد ولده
من غلة هذه كان ذلك لهم فاذا انقرض ولده لصلبه قسمت غلة هذه
الصدقة بين ولد ولده ونسله على ما قال الواقف ولا يكون لزوجته

قد روي عن حاكم الارث ان الرجل اذا اراد ان يوقف

صدقه

لصلبه

ولا يثبت من ذلك شيء لان الوصية تنوزل لو ولد الولد اذا كان فوقه من
يرث الوقف **وسئل** عن امرأة وقفت بيتا على نفسها مدة
حياتها ثم من بعدها على زيد ثم من بعده على عتيق لها ثم من بعده على رجل
من اربابها ثم من بعده على رباط لها وعلى اهله ثم من بعد اهل الرباط
على الفقراء والمساكين وشرطت لنفسها في وقتها الزيادة والنقصان
فقط وحكم الحاكم بصفة الوقف ثم من بعد احوال اخر جرت المستحق لذلك
الوقف بعد ما وادخلت اخنبا من غير الموقوف عليهم وهي لم تشترط
الادخال والادخال ثم توفيت قبل ذلك الادخال والاخراج الذي فعلته
صحح ام لا **فاجاب** ان شرط الادخال والاخراج فالظاهر انه لا يجوز
لها اخراج المستحق المذكور لعدم الشرط وافتصارها على الزيادة و
النقصان لا يدل على الاخراج والادخال والنقل في عبارة الخصاف
وهل لا يغيرها من كتب المذهب ان الواقف اذا شرط في عقده الوقف
الزيادة والنقصان والادخال والاخراج وان يخص من شار يحرم
من شار يفضل من شار جاز له فعل ما نص عليه وحيث لم تنص على
قعة على ذلك صريحا لا يجوز لها الاخراج وانما لها ما شرطته نصا
والزيادة والنقصان لا يطلقان على الاخراج والادخال هذا ما ظهر
من الجواب ولم اقف على نص في المسئلة سواء ذكرته من النقل ولهذا يكتب
الموقوفون مستندات الاوقاف الزيادة والنقصان والادخال والا
خراج وغيرهما من الالفاظ **وسئل** عن رجل وقف ارض على جهة معلقة
وشرط شرطها انها متى ماتت وذمتها مشغولة بدين كان للناظر على
وقفه المذكور ان يولي دينه من اجرة الدارين المذكورين وكان الواقف في
حالة صحته وسلامته ولم يكن خال الوقف للدارين عليه شيء من الدين وانما
حدث الدين بعد ذلك فرب وفاته ثم مات وترك خلفا في دينه

وثبت

19
وثبت الوقف المذكور على يد حاكم حنفى وحكم بلزوم الوقف في صحة الواقف
قبل موته باربعة اشهر قبل ان يات بالدين المطالبة بدينهم في خلفه
لان فيه وفاء بالدين او فاعله امر تتوجه المطالبة على الناظر ليدفع لهم من
اجرة الدارين ام كيف الحال **فاجاب** لا ريب ان الدين المطالبة بدينهم
من خلف الميت لان الدين مقود بحد من الامر لقوله تعالى في ايات الموارث
من بعد وصية يوصي بها او دين ولان التركة متاعا ملك للميت فتقضى دينه
منها سواء كان الدين مستقرا للتركة او لم يكن قال في الهداية الورثة اذا
قسموا التركة ثم ظهر على الميت دين محيط او غير محيط ردت القسمة وهذا
في الدين المحيط فلا ريب ان جميع المالكين مع التضرع وكذا في غير المحيط
لتعلقه بغير ما بالتركة شايعا انتهى فاذ جعل الله تعالى قضاء الدين في
عين التركة لا تتوجه المطالبة على ناظر الوقف لان غلة الوقف ليستحققة
شرعا وحيث تقرر هذا فيجعل قول الواقف ان الناظر يولي دينه من غلة
الوقف على ما اذا لم يترك خلفا اما اذا ترك خلفا فلا يصير شرط الوقف
مصادما للنص فلا يعتبر **وسئل** عن امرأة وقفت عقارا لها على
نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على اولادها ثلاثة ذكور وامنتين وعلى
كل من سيحدثه الله لها من الاولاد وكنت بذلك جهة شرعية وثبت
ذلك على الحاكم حنفى عالم عدل مفت مدبر من يعلم حاله كل واحد من
عاصره وحكم بصفة الوقف ولزومه ثم رفع حكم الحاكم ما لى عالم عدل
فتنزه بطريق المشرع واشهد على نفسه بذلك ثم انقل بحكم حنفى نصا لا
شرعا ولم يذكر الواقف كانت الجهة المذكورة صورة الطريق الموصلة الى الحكم
غفلة منه فهل يكون عدم ذكر ذلك محلا بحكم الحاكم بحيث يجب به نقض
حكمه والحال ان الحاكم المذكور كتب خطه انه حكم بلزوم الوقف مع علمه بالخلاف
والاختلاف في ذلك واشهد على ذلك نفسه ام لا يكون محلا بحكم **فاجاب**

لا عبرة لعدم ذكر الموت بصورة الطريق الموصلة الى الحكم وان ينبغي له
انبات ذلك والظاهر انه انما ترك عملة منه فلا يكون محلا للحكم لان القاضي
لا يجوز له الاقدام على الحكم الا بعد استيفاء الموجبات الشرعية والا فلا
يكون حكما وحيث اقدم على الحكم فالظاهر انه استوفى له سيما اذا كان عالما
عدله فاذا اشهد على نفسه بالحكم فحكمه ماضى لا يجوز نقضه والحال
ما ذكره ان عالما قد ذكره ان حكم الحاكم يحمل على السداد والاستقامة
ويصان عن المنقض ما امكن قال العلامة محمد المذهب قاضي خان في
فتاواه قضاء القاضي يحمل على الصحة ما امكن ولا ينقض بالثبوت وتقبل
العلامة الطرسوسي في كتابه انفع الوسائل الذي جمع فيه مسائل الوقف
ما نصه حكم الحاكم يحمل على السداد والاستقامة وقال العلامة شيخ
الشيخ ابن الفرس الحنفى في كتابه الاقضية الحكيم قضاء القاضي العبدك
العالم لا يتعقب ويحمل خاله على السداد انتهى وفي تنقيح الكثر وادفع الى
القاضي حكم حاكم امضاء الا ان مخالف الكتاب اية السنة او الاجماع وهذه
هذه العبارة في سائر المتون من كتب المذهب كالعقود والجمع والوفاء
والخيار وغيرها ولو وقع بآب النقص محرم الشك والوهام اطلت احكام
القضاة ولا استقرار الحكم مطلق تعالى الله الثبات على الدين وبيان
ما هو الحق اليقين انتهى **وسئل** عن شخص وقف ارضه على اولاده
ثم على اولاده الى انراضهم واقام على وقفه فاطر اشريعيا واسم الوقف المذكور
في حياة الواقف وصحة رتبته الوقف على يد حاكم شافعي وحكم بصحة الوقف
وموجه بعد استيفاء الشروط الشرعية ثم ان الواقف بنا في الارض
الوقف اربعة مخازن وانتقل بالوفاة ولم يبين حكم ما بناه هل هو تبع للارض
الموقف او باق على ملكه فالحكم في ذلك هل يكون موقفة عيما واقفت عليه الارض
ام تكون ملكا للورثة وما قولكم في الواقف المذكور انه بعد وفاته ادعت زوجة

علي

علي ورثته بغير معين من الدنيا نيرانها دين عليه فانكروا لكل كثر الورثة
واعترف به البعض ثم وقع الصلح بينهما وبينهم على ان يسلموها لبعض المخازن
المذكورة فيستغلها مدة حياتها بعد القدر الذي ادعت به فاستلمت
المخازن واستغلتها مدة سنين فحصل لها من غلتها اكثر من القدر الذي
ادعت به فهل الصلح المذكور على الصفة المشروعة صحيح لا يرد عليه ليس للورثة
رجوع في المخازن ساد امت في قيد الحياة ام لهم الرجوع خصوصاً بعد استيفاء
القدر المدعى به وهل ما استغلته زابدا على ما ادعت به يرجع الورثة به
عليها ام لا وما الحكم الشرعي في ذلك **جواب** اذا بنا الواقف المذكور في
الارض الموقوفة بظافان بناه من غلة الوقف او من ماله وقال انه الموقوف كان
موقفا وان لم يذكر شيئا وبنا من ماله يكون ملكا كذا نص عليه في كتاب الاسما في
الجامع بين كلام هلا والخلاف وهما المرجح في مسائل الوقف واما الجواب
على سئلة الصلح فلهذا ظاهرا لا اذا وقع على ماله معين بمنافع اعتبر بالاجارة
فاذا لم تذكر مدة معينة لا يقع الاجارة فيفسد الصلح ويكون من قبيل الصلح
عن شيء معلوم مجهول وهو فاسد كما صرح به صاحب الاختيار وغيره ثم قال
والحاصل ان كل ما يحتاج الى قبضه يدان يكون معلوما لان جهالة تفتي الى
المنازعة انتهى فاذا لم تذكر المدة بطل الصلح وهذا استوفى القدر المذكور
استحقته فتخرج المخازن منها وتعود الى اهلها والحال ما ذكره ويرجع الورثة
عليها بما زاد عندها من مقدار دينها ثم الصلح عند علمنا بما يرمع الاقرار والكو
والاقرار والاقرار غير انه هنا وقع باطلا لعدم ذكر المدة **وسئل** عن دار ذات
ساكن عديدة منسوبة الى شخص معين تلقاها بغير ورثته بعد موته ووضع كل منهم
يده على مسكن من الدار المذكورة وسكنه فبعد مضي مدة اخبرهم شخص ان الدار
المذكورة وقف فقفلوا موثرهم عليهم ثم على عقبهم من بعدهم فقصوا عن حقيقة
ذلك وعرف بعضهم الحق على نفسه واعترف شخصان من الورثة المذكورين بالوقفية

كل ما يفتي في الوقف لا بد ان يكون معلوما

للكوثره وبرفعها بيد المدعي عن ذلك وخاص بعضهم فذلك وهو شخص
ثالث منازع في الوقف ومنع مما هو تحت يده عن ذلك فرغ المحاصم
الممتنع الى الحاكم حنف المذهب وادعى عليه بالوقف فيما هو تحت يده بان
ذلك وقف وقعه مورثهم فلان عليهم ثم على عقرهم **فاجاب** المدعي
عليه بالانكار والتمس احبات ذلك الوقف بالبينة الشرعية لدى الحاكم
المدعي لديه فاقام المدعي بينة شرعية بذلك وزكية البينة لديه بعد
ان احضر المدعي عليه المحاصم مكتوباً يشهد له بشرايه بعض ما هو تحت يده من
احد الورثة المذكورين بشرائط لا **وق** عسكاً ايضاً بهذا المكتوب المذكور
مع انه مجهول الخط غير معلوم كاتبه وليس فيه بينة موجودة تشهد بمضمونه
فالغاء الحاكم المدعي لديه ولم يعمل به وبعد تزكية البينة الشاهدة بالوقف
المذكور طلب المدعي من الحاكم المثار اليه الحكم بما اتفق اليه من الوقف المذكور
بوجه المدعي عليه فتوقف الحاكم المذكور عن المبادرة الى صلب الحكم في ذلك
الحيث وقوفه على فتاوى العلماء في ذلك بما هو الوجه الشرعي ثبت في ذلك
فهل للحاكم المذكور الحكم بالوقفية المذكورة فيما هو تحت يد المدعي عليه
المنكر المذكور من الوقف مع بينة الدار المذكورة والحال ما ذكر ام لا وهل
للمدعي عليه مناصحة في الوقف بعد ثبوته بالبينة المذكورة واعتراق شريكه بحة
الوقف المذكور ورفعها ايدي ملكها عن ذلك ام لا وما حكم الله في ذلك **فاجاب**
منقول المذهب ان احد الورثة اذا اعترف بالوقفية من ايده ولو اخذ
بقراره ومن انكر الوقفية تكون حصته ملكاً فاذا ادعى من له ولاية الدعوى
على المنكر بان ما تحت يده وقف من مورثه واقام بينة شرعية وزكاهما التزكية
الشرعية وجب على الحاكم الحنف المثار اليه المبادرة الى صلب الحكم وان اخرج الحاكم
اثم كما هو مصرح به في ادب القضا من كتب المذهب ولا غيره بالمكتوب
الذي احضره المدعي عليه سواء كان مجهول الخط والكاتب او معلوم ما حيث

قامت

قامت البينة الشاهدة بالوقف اما اذا كان المكتوب مجهول الخط وكاتبه مجهول دليل
على تزويره فيجب على الحاكم الغاؤه بل ويجب عليه تاديب من اظهره بحسب ما
يليق به سيما وليس فيه بينة تشهد بمضمونه واما اذا كان المكتوب المذكور مثلاً
معلوم كاتبه ويشهد بعد ورايهم من احد الورثة فان كان البائع عالماً بالوقفية
ادبه القاضي لتعاطيه الحقوق الباطلة وان لم يكن عالماً فيعذر به وبالسبب باطل
حيث شهدت البينة بالوقف وحيث عرف ذلك فلا يجوز للحاكم المذكور التوقف
بل يجب عليه الحكم بما قامت به البينة المذكورة ثم بعد الحكم ليس للمدعي عليه
مناصحة في الوقف بوجه من الوجوه مقضياً عليه فلا تسمع دعواه وصار
الوقف كما زما باتفاق ابي حنيفة واصحابه **وسئل** عما نقله الشيخ قاسم
الحنفي في كتابه موجبات الاحكام وصورته ومنها واقعة الحكم والفتوى
في رجل وقف حصه مشاعة من اشجار على ارض الغير على نفسه ثم من بعد
عما شخض اخر الى اخر اجبت بان الوقف باطل والحكم باطلاً باطل كان حقيقة
الحكم مركبة من اجتهاد ديني مختلفين فابويوسف ان صح الوقف على النفس
والشاع يبطل وقف المنقول قصداً وصح وان صح وقف المنقول يبطل وقف
المشاع والوقف على النفس وقد صرح جماعة من العلماء بان ما كان كذلك فهو
باطل بالاجماع انتهى هل نقل احد من علماء الحنفية ما يخالف هذا مما يقتضيه الجواب
فيما كان كذلك ام لا وهل اذا كان وقف شخص وقفاً وشرط انه ان مات وعليه
دين يقضي دينه من غلة وقفه هل هذا الشرط مفسد للوقف كما زعم بعض
الحنفية ام لا وهل نقل احد من علماء الحنفية هذا الفرع ام لا وهل يبطل الوقف
بالشرط المفسد ام لا وهل يبيع الوقف وقضا الدين اذا كان على الواقف من ثمنه او لا
من بقائه وقضا الدين من غلة ام بقاءه او لا اذا كان الشرط صحيحاً وهل هذا
الشرع منقول في كتب المذهب ام لا وهل ما عراه بعض الحنفية الى صاحب
الاسطوانة اذا ادار الامر بين ابناء الوقف وابطاله وجعله ملكاً فجعله ملكاً

اولي لان النفع الخاص للورثة اولى من ابقا الوقف هل هذه عبارة الاسعاف
وهل هذا على عمومته ام في صورة مخصوصة اذ النفع العام للورثة وغيرهم
لا شك انه اولى من النفع الخاص كما لا يخفى مما تقتضيه القواعد الشرعية والعرفية
وهل اذا شرط الواقف ان لا يمار وقفه المنقول الا بمرهين هل هذا الشرط مفيد
للووقف كما زعم بعض الحنفية ام لا **فاجاب** نعم نقل علماؤنا ما يخالف كلام
الشيخ قاسم المذكور قال العلامة الطرسوسي في كتابه النفع والوسائل المشتمل
على مسائل الوقف في الكلام على وقف المحجر هل يصح ام لا بعد ان تكلم على مسئلة
ما نصه فان قلت كيف يجوز الحكم بجهة هذا الوقف وابو حنيفة لا يراه فها
الفتنة هي مركبة من مذهبي مذهب ابي حنيفة وابي يوسف فان الوقف
صحيح عند ابي يوسف والحكم بنفاذ تصرف المحجر غير صحيح وعند ابي حنيفة
عكس قلت هذا مشكل في القضية ولكن رأيت في منية الفتى في مثل هذه
الواقعة المركبة من مذهبي قد نص فيها على لجواز ونصه لوقفي القاضي
بشهادة الفساق على غائب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على
غائب فانه ينفذ وان كان ممن يجوز القضاء على غائب يقول ليس للناسق
شهادة ولا للنساء في باب النكاح شهادة هذه عبارة المنية فقد جعل الحكم
وان كان مركبا من مذهبي جازا فكذا نقول في هذه المسئلة انتهى كلام
الطرسوسي وقال العلامة افضل المتأخرين احمد بن يونس الشهير بابن
الشليبي في جواب له على سوال رفع اليه عن رجل وقف منقولا على نفسه
ما نصه وقف البناء بدون الارض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقف البناء
بدون الارض على النفس اشكال من جهة ان الوقف على النفس اجازة ابو يوسف
ومنه محمد ووقف البناء بدون الارض من قبيل المنقول ولا يقول به ابو يوسف
فيكون الحكم به حكما مركبا من مذهبي فلا يجوز ثم نقل كلام الطرسوسي المذكور
بالخرف ثم قال وفي مصلوقا كثيرة على هذا النمط حكم بها القضاة السابقون

وقد ثبت البناء في الارض من قبيل المنقول

انتهى

اشهر كلامه اذا تقررت هذا وعلم كما نقله الشيخ قاسم من قوله فان كان كذلك
فهو باطل بالاجماع لا يصلح ذلك لانه ان اراد **وسئل** عن رجل وقف
جميع ماله على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده المذكور ثم من بعده
ذلك على ما ذكره بعد انقراض اولاده وكان ذلك في مرض موته ثم مات وترك
اولاده وترك زوجتين ولم يثبت الوقف على يد حاكم شرعي فما حكم الله في ذلك
وما الحكم في الوقف في مرض الموت **فاجاب** المفتي به في مسائل الوقف مذهب
الامام ابي يوسف ويلزم من الوقف مجرد قول الواقف وقفت ولا يحتاج الى
حكم فاذا وقف شخص جميع ماله في مرض موته على نفسه ثم على بعض ذريته دون
بعض في هذه المسئلة فهو جائز ثم اذا مات الواقف فان اجاز ذلك
بقية الورثة جاز ذلك وان لم يجزوه صار ثلث ذلك وقفا لان الوقف
في مرض الموت لبعض الورثة بمنزلة الوصية والوصية للوارث لا تجوز الا
باجازة الباقيين ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان كان للواقف
زوجة دخلت في غلة هذا الوقف وكان بقدر ميراثها ومن مات من
الموقوف عليهم **وسئل** عن المسئلة المتداولة بين الناس الان في
استبدال الوقف وحكم القضاء فيها هل هو صحيح في مذهب ابي حنيفة
ام لا ولا بد من شروط تستوفي بينوا لنا الجواب ثانيا والمشرور من
مذهب الامام **فاجاب** مسئلة الاستبدال مبنية على معرفة فقد
لا بأس بها ثم يفرع عليها ما يجوز من الاستبدال ولا يجوز لان الحكم على الشرع
فرع تصوره والاستبدال ينقسم الى ثلاثة اقسام اولها ان يشترط الواقف كتابة
وقفه ان يستبدل بوقفه متى شا لنفسه وللناظر على وقفه من قبله
وهو المسمى عند الفقهاء بالمتولي والقيم الثاني ان لا يشترط ذلك كله ولا ناظر
الثالث ان يشترط عدم الاستبدال بان يقول لا يستبدل به ولا يناقل
اما القسم الاول وهو ما اذا شرط الاستبدال له وتغيره فلا اشكال في جواز

الفتى في ذلك من الوقف على اولاد

الوقف في مرض الموت على الورثة

قبل موت الواقف الاستبدال
منه شيئا من ماله من اجازة الثاني
صار ميراثا وهو محجور وما لا يثبت

ان شرط الواقف الاستبدال
منه شيئا من ماله من اجازة الثاني
صار ميراثا وهو محجور وما لا يثبت

ذلك له اول الناظر بحسب الشرط لكن بشرط ياتي ببيانها كما مضى على ذلك الامام
 الخفاف وهو المقتدي بغير احكام الاوقاف وكذا الامام هلال بعد فان المعول
 على نقلها وكذا صاحب الذخيرة وقاضي خان وغيرهما من علماءنا وكلهم يعول على
 الاماميين المذكورين وهو مذهب الامام ابي يوسف والفتوي في مسائل الوقف
 على مذهبه وان كان ذلك يميز الى ابي حنيفة كما انه ابا يوسف تلميذه واخذ عنه
 واكثر فروع الوقف معزية الى قوله وقول الامام محمد واما القسم الثاني
 وهو ما اذا لم يشترط الواقف الاستبدال لصلاب سكت واطلق الوقف وهذه
 المسئلة هي التي تعزى الى مذهب الحنفية ووقع فيها من القضاة من وقع فهل
 للقيم ان يستبدلوا باذن الحاكم ام بغير اذنه ام ليس له ذلك بل للحاكم نقل الامام
 المصحح قاضي خان فانه في فتواه انه لا يمكن ذلك الا القاضي اذا راي المصلحة في ذلك
 وكذا الخفاف وصاحب الاسعاف من المتأخرين وغيرهم لكن جواز ذلك مقتيد
 بشرط منها ان يكون ذلك بامر القاضي وهو ان يرفع الناظر الامر اليه لياذن له
 في ذلك اذا كان راي في ذلك مصلحة ومنها ان كان الموقوف دارا وندعت الى الخراب
 وصارت لا ينتفع بها ولم يكن في يدي الناظر ما يعمرها ولا يجد من يستأجرها
 بما يفي بها رتها وان كان ارضا وكانت لا تصلح للزراعة بان كانت سيحة او نوة
 او جري عليها البحر بحيث صارت لا ينتفع بها او كانت غلثها لا تفضل عن
 مؤنتها فيؤدي ذلك الى ان لا يصل الى الموقوف عليهم شي لفساد في الارض ومنها
 ان يكون المستبدل بها والمستبدل في محلة واحدة ويكون الملك المستبدل به اكثر
 ريعا واجدا بنا وجودا رضاءا اذا كان كذلك يجوز الاستبدال باذن القاضي
 قال في الاسعاف مختصر وقف الخفاف للعلامة البرهان الطرسوسي ينبغي ان
 يخص بمرأى اول القضاة الثلاثة المشايخ بقوله صلى الله عليه وسلم قاضي في
 الجنة وقاضيان في النار المفسر في العلم والعلم ليل يحصل التطرق الى ابطال
 اوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا انتهى واقول لعزيم هذا في عز وجوده

وقد حصل التطرف الى ابطال ذلك وشاع وذاع وفشا فلا قوة الا بالله واما
 الثالث وهو ما اذا شرط ان لا يستبدل بوقفه ولا يباقل به كما يشترط اكثر الوا
 قفين فهل للحاكم ان يستبدل اذا راي المصلحة للوقف فهذه المسئلة لا تعرفها
 لا يمتناو قد جوز ذلك من متأخري علماءنا العلامة الطرسوسي كتابه انفع
 الوسائل وعلل بان الضرورة قد تخرج الى الاستبدال لان الاراضي ربما لا تخرج
 من العلة ما يفضل عن مؤنتها وكذا فلا يصل الى الموقوف عليهم شيء يخرجها
 على مسئلة ما اذا شرط الواقف ان لا يوجر وقفه هذا اكثر من عام واحد
 ثم تداعى الى الخراب لان الناظر يرفع الامر الى القاضي حتى يوجر مدة اكثرهما
 شرط الواقف بقدر ما يعمر بها الوقف ويجوز مخالفة شرط الواقف لان هذا
 شرط لا يابى فيه كما اذا شرط الواقف ان لا يكون للقاضي ولا للسلطات
 كلام في وقفه لا يعتبر شرطه فيجوز للقاضي ان يفعل ذلك لو كانت العامة
 وليس في ذلك قال الطرسوسي والاولى للحاكم لكن في هذه العجائب كانه اذا فتح
 يدخل عليه الدخيل ويخرج عليه من لا يقدر على دفعه ورده هذا ما تحرر من
 الجواب في هذا المقام نسأل الله الصحة من الوقوع في الزلل والسلامة من
 الضلال في القول والعلل والله تعالى اعلم **وسئل** عن رجل اوقف دارا على
 بنته لصلية ودارا فاطمة وجيدة يستفمان بذلك مدة حياتهما ثم من
 بعدهما عا اولادهما ثم اولاد اولادهما ثم نسلا وعقبها ما تناسلوا بطن بعد
 بطن ومن انتقلت بالوفات منها عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا
 عقب رج نصيرها الى اخاتها فقد والله سبحانه وتعالى ان جيبته ماتت
 اولاد وترك بنتا اسمها ستييت فوضعت يدها على النصف حصتها منها
 مدة من الزمان ثم ماتت فاطمة وترك اولاد واد كورا واما ما فوضعت يدهم
 على النصف حصتها منهم مدة من الزمان ثم ماتت ستييت وترك ولد فاطن
 اولاد فاطمة ان ولد ستييت ما يستحق حصته امه معهم فانفردوا بالوقف

غيره
 منسج

والطوه وحدهم ولم يعطوا ولد ستيت منه شيئا مطلقا فادعي ولد ستيت
انه يستحق حصته امه فهل يستحقها ادعائه ام لا واذا قلتم باستحقاقه
فهل يستحق النصف حصته امه او يشترك مع اولاد فاطمة ويكون الوقف بينهم
بالسوية **فاجاب** صريح عبارة الواقف فيفيد الترتيب لا الاثر بكون لفظة
ثم وحدها تفيد الترتيب وكذا قول الواقف بطننا بعد بطن وكذا اعيان الاقرب
فلا قرب فهدى الثلاثة الالفاظ على وزان واحد مفيدة للترتيب عند
علمائنا اذا تقرر هذا ثم ماتت جيبية المذكورة نصيبها الى اخاتها فاطمة لا
الي بنتها ستيت علمائنا بشرط الواقف واتباعا لقوله ثم من بعدها اي من بعد
جيبية وفاطمة اللتين هما من الطبقة الاولى وهذا من باب ترتيب المجرع
على المجموع اعني مجموع اهل البطن الثاني على انقراض مجموع اهل البطن
الاول لا ترتيب كل شخص بابيه خاصة كما نص عليه الطرسوسي ونقله عن
كتب المذهب قال الامام الخفاف علامة هذا الشأن المعول عليه فيه مانعه
رجل وقف على ولديه فلان وفلان ثم عيا اولادها من بعدها فمات واحد منهما
عن ولد لا يصرف اليه شي من اموال الاول باقيا لانه لا شرط انتقال النصيبين
اليه بوفاة ابيه وعمه وهذا عين هذه المسئلة بالحرف وكذا نقله هلال
في كتاب وقفه فوضع يد ستيت بعد موت امها بغير استحقاق بل المستحق
لذلك خالها فاطمة المذكورة بعد امها جيبية كما علمته فلورثة فاطمة الرجوع
على ستيت بما تناولته من العلة في تلك المدة واذا ماتت فاطمة بعد ذلك
وتركت اولادها ينتقل جميع الربع الي ستيت والى اولاد فاطمة بالسوية بينهم
حيث لم بشرط الواقف فاضلة بينهم لاستوائهم في الدرجة لكونهم من البطن
الثاني فاذا ماتت ستيت بعد ذلك ينتقل الي اولاد فاطمة بجميع الربع و
ينتقل نصيبها اليهم مضافا الي ما كانوا يستحقونه معها لكونهم اعلى درجة
من اولاد ستيت وليس لهم شي ما بقي احد من اهل البطن الثاني ولم اولاد

كلام
ينتقل



فاطمة يجري الحال في ذلك كذلك مادام احد من البطن الا عيا لا يستحق من دونه
معه شي ولو بقي احد ينفر به فاذا انقضى الثاني يكون للثالث ثم الرابع وشم
هكذا ابدا **وسئل** عن مستند صورته وقف فلان جميع المال الفاني على نفسه
مدة حياته ثم من بعده عيا اولاده الموجودين الآن الآن الاربعة وهم فلان وفلان
وفلانة وفلانة وعلي من سيحد ثمانية له من بعدهم كذا ثم عيا اولاد المذكور
فقط دون اولاد الاناث فانهم لا يستحقون في الوقف شيئا ثم عيا اولاد المذكور
الذكور واوكاد لم ابدا ما تناسلوا فاذا انقضى واحد من المذكور وله ولد رجع
نصيبه الي ولده فاذا انقضى واحد من الذكور ولم يكن له ولد رجع نصيبه
الي من هو في درجته للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقضى الاولاد جميعهم وابادهم
الموت ولم يبق منهم احد كان وقفا على فقر الحرم الشريف الكي وثبت ذلك على يد
حاكم حنفى بوجيه فهل قوله للذكر مثل حظ الانثيين راجع الي من انقضى ولم
يكن له ولد ورجع نصيبه الي من هو في درجته خاصة من اولاد اولاد اولاد ذكور
الواقف المذكور ويكون بالسوية بين البطن الاول للذكر مثل حظ الانثيين
او راجع الي ساير البطن المذكورة **فاجاب** ظاهر عبارة الواقف في قوله للذكر
مثل حظ الانثيين انه راجع الي جميع البطن لا تعال كلامه وارتباط بعضه
ببعض وكلامه كله كالشي الواحد ولو اراد تخصيص بعض البطن لابي ما يدل عليه
كما يقع في عبارة بعض الواقفين وحيث لم يكن في اللفظ ما يدل على التخصيص
تعيين لان يكون العود الي الجميع وايضا بعد عقلا ان الانسان يميز اولاد الاولاد
الذكور ولا يميز اولاد صلبه هذا ما ظهر من الجواب **وسئل** عن رجل معه اولاد
ذكور واناث فرض فمات قريب موته او حي بحضرة جماعة شهود فقال يا جماعة
البيت الفلاني وقف على ولدي فلان والبيت الفلاني وقف على ولدي فلان
والبيت الفلاني وقف على بنتي فلانة والبيت الفلاني وقف على بنتي فلانة
البيت الفلاني وقف على جميع اولادي الذكور والاناث وولد اخوتي فلانة هو

وحكم

لا

مهم فانتقل الى رحمة الله تعالى فلما سمعوا الورثة قالوا ما نرضي بهذا البيت ان
 يكون وقفاً لاجل ولد الاخت وما نرضي به الا ملكك فهل يدخل ولد الاخت معهم
 في الملك او في الوقف فاقام الميث ولد اخته وصبا على اولاده ومعه حكم حاكم فقعد
 اياماً فطاح عليهم البيت الذي هم ساكنون فيه فسد الطريق فصار عليهم ضرر يعلم
 خلق كثير فقام ولد الاخت وبني ما انهدم وعمره جميعاً حتى كان في الورثة
 ان يجاسوه بما عمر به فهل له عليهم طلب ما عمر به ام لا **فاجاب** اذا وقف الرجل
 المذكور الدار المذكورة على جميع اولاده وعلى ولد اخته المذكور وكان ذلك في مرض موته
 فان كانت الدار تخرج من ثلث ما لا الواقف فان اجرها تقسم على عدد اولاده
 وعلى ولد اخته فاقاب اولاده يقسم ذلك على جميع ورثة الواقف الموقوف عليهم
 وغيرهم حتى لو كانت له زوجة كان لها الثلث وما اصاب ولد اخته فهو له حكم الوقف
 كان الوقف في مرض الموت حكم الوصية والوصية لا تجوز للوارث واولاده
 وارثون فلذلك بطل الوقف وقسمت الاجرة على جميع الورثة على قدر موارثتهم
 الموقوف عليهم وغيرهم وولد اخته غير وارث فيجاز الوقف عليه وان كانت الدار
 الموقوفة لا تخرج من الثلث ولم تجز الورثة يكن لها ميراثا للورثة وثلاثها
 يكون وقفاً يقسم بينهم وبين اولاده وبين ولد اخته على عدد هم فما اصاب الاولاد
 يقسم بينهم وبين سائر ورثته على قدر موارثتهم وما اصاب ولد اخته كان
 عليه لكونه غير وارث فالوقف عليه جائز ويضم هذا الحال في التسمية كذلك مادام
 اولاده موجودين فاذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على ولد اخته بمفرده ثم اذا مات
 صار الوقف للفقر الا ان كان شرط الواقف ان يكون بعد ولد اخته يصير اولاد ولد
 اخته فيكون لهم كذا نص عليه الامامان الخصان وهلال وهما المعول عليهما في
 مسائل الاوقاف وما بناه ولد الاخت المذكور ان كان هو الناظر لانه يرجع بما
 امره في اجرة البيت والله تعالى اعلم **ومثله** عن شخصين اقامهما حاكم شرعي
 على عقار موقوفاً على غلته الى جنة معينة فوضع احدهما يده على العقار المذكور

هـ

واستغلا

واستغله مدة من الزمان والناظر الثاني لشارك له النظر حاضره في البلد فطالبه
 بقطعة ما يخص نظره من الغلة في المدة الماضية ليعرفه في جهته المعينة له فقال
 مرفها في جهتها المعينة فهل يقبل ذلك منه مع عدم مباشرة شريكه له في تلك
 المدة وعدم علمه بحقيقة ما صرفه ام لا ويضمن له ذلك وهل له الانفراد بالتصرف
 والحال ما ذكر ام لا وهل الناظر من القاضي على الوقف قبل القاضي كالناظر من قبل الواقف
 في الحكم ام يفترقان **فاجاب** اذا اقامها القاضي على الوقف المذكور فلا يجوز
 لاحدهما ان يفرد بالتصرف سوا شرط اجتماعهما او اطلق وهو مذهب الامام
 ابي حنيفة ومحمد والفتوى عليه خلافا لابي يوسف فان انفرد احدهما بالتصرف
 فقد خالف فيضمن ما صرفه ولا يقبل قوله ح فيما صرفه مع يمينه هذا ان
 اقامها قاضي واحد وامان اقام كل واحد منهما قاض على حدة حاز كل واحد
 منهما ان يفرد بالتصرف وحكم الناظر من قبل القاضي حكم الناظر من قبل الواقف
 ولا يفترقان الا في مسائل مسرة احدهما ان الواقف لو جعل الناظر على وقفه
 معلوماً كثيراً او قليلاً جاز قوله اخذه والقاضي اذا جعل ناظر وجعل له
 معلوماً اكثر من اجرة مثله كيجوز وعملوا بانه يجوز للواقف من التصرف
 ما لا يجوز للحاكم والثانية ان الواقف اذا جعل الناظر لرجل واولاده من
 بعده جاز ذلك ويتبع شرطه بخلاف القاضي والله اعلم **ومثله** عن دار
 وقف استأجرها شخص مدة معلومة طويلة من ناظر شرعي وحكم بالا
 جارة حاكم شافعي مراصتها ثم ان المستأجر هدمها وبناها وخلط انقاض
 الوقف بانقاض يملكها حق صارت لا تميز ثم باع الانقاض ماعدا الارض
 بيماشرعيا المعروف ببيع الناس وثبتت البيعة على يد حاكم حنفي فهل البيع
 صحيح ام فاسد فان قلتم بفساده فما وجه الفساد هل هو من حيث
 اختلاط انقاض الوقف او من حيث انه بيع الناس ببنوا ذلك **فاجاب**
 المسع المذكور على الوجه المذكور فاسد من حيث الاختلاط وعدم التمييز

وقف الاستأجره من الناظر من قبل الواقف
 على الناظر القاضى شرطا ليعرفه في جهته
 من الناظر من قبل القاضي

بخلاف ما اذا كان الوقف متممرا فانه يبيع البيع في الملك دون الوقف على الراجح
 من الذهب واما بيع الوفا فان صرح المتعاقد ان بالشروط فسد البيع ايضا
 هذا على القول بجواز بيع الامانة في المنقول واما على القول بالفسخ فلا يصح
 البيع المذكور كما صرح به صاحب الفصول الحادية **وسئل** عن مال موقوف
 على ناس من جدهم ثم على اولادهم واولاد اولادهم ابدان متناسلوا بعد اولاد البنات
 وشرط الواقف ان من مات منهم وله ولد فنصيبه راجع الى ولده ومن مات
 منهم وليس له ولد فنصيبه راجع الى اهل الوقف يقسمونه بينهم ثم ان
 المال انحصر في ثلاثة اخوة حمي وزيلج ومحمد فمات زيلج واخر ولد من مبارك
 وعامر واخوه حمي ومحمد ثم مات حمي المذكور وخلف اخاه محمد او ولدي
 اخيه مبارك وعامر فقال محمد حمي يختص بي وتكم يا ولدي اخي وقال
 مبارك وعامر نصيبه بيننا وبينكم بالتسوية على شرط الواقف ان من مات
 وليس له ولد فنصيبه لاهل الوقف يقتسمونه بينهم فقال عمرهم محمد انا
 طبقة عليا استحققه وتكم **فاجاب** الربيع الذي يستحقه حمي يكون
 مقسموا ما بين اخيه محمد وبين ولدي اخيه زيلج مبارك وعامر
 بالتسوية بينهم لانهم اهل الوقف كما نص على ذلك الامام المحقق فاسم بن
 قطلوبغا في كتابه موجبات الاحكام وافاد فيه ان اهل الوقف هم المتنازلون
 لربيعة ولا يختص به محمد الا ان كان الواقف شرطا ان الطبقة العليا تجب السفلى
 فح يكون لمحمد بمفرده والله تعالى اعلم **وسئل** عن حرمة لها ارض ستقوي في
 بعض الاودية ودور بمكة المشرفة فماتت عن زوج وولدين ذكورا احدهما
 غايب فوضع والده يده على ما خصه بغير وجه شرعي ايضا واستغله مدة
 سنين ثم مات الوالد المذكور فوضع اخوه يد على ماله بغير وجه شرعي ايضا
 واستغله كذلك مدة سنين ثم مات الغايب المذكور عن ذكر وبنت واحدة
 فماتت البنت المذكورة عن اخيهما وزوجها لا غير فادعي الزوج المذكور على

الاخ

الاخ واضع اليد الذي هو عم البنت بما يخصه بالارث الشرعي في ماله لغيرها
 وجدها فاجاب بان المال وقف على الذكور دون الاناث فلا تستحق البنت
 المذكورة فيه شيئا بمقتضى شرط الواقف واظهر مستندا يتضمن الوقفية
 قد ماتت شهودة والحاكم بمضمونه فدل بثبت الوقف بهذا ويعمل بمقتضاه
 ام لا واذ اثبت الوقف بالطريق الشرعي الذي لا شبهة فيه هل يرجع على راضع
 اليد المذكور بما استفاده من العدة في المدة الماضية ويستحق الزوج نصيبه
 من ذلك **فاجاب** لا عبرة بظهور المستند المذكور ولا يثبت به الوقف
 والخط لا يعمل به عند علمائنا وانما يثبت الوقف بالبينة او الاقرار قال في
 فتاوى قاضي خان وفي خلاصة الفتاوى والبرازية والفصول الحادية واللفظ
 لصاحب الفصول وصورته رجل في يده ضيعة ادعى انها وقف
 ولحقه صك فيه خطوط القضاة والعدول وطلب من القاضي ان
 يقضي بذلك الصك ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لانه انما يقضي
 بالحق وهي البينة والاقرار واما الصك فلا يصح حجة لان الخط مما
 يزور ويفتعل انتهى ومن شرط ثبوت الوقف بان يكون الواقف مالكا
 حائرا لما وقفه الى حين صدور الوقف منه وتشهد البينة بذلك لدى
 الحاكم بالوقف كما صرح بذلك الامام الحنفى في كتابه احكام الاوقاف
 ونصه لو قال رجل هذه الضيعة ضيعتي وقفها على المساكين واقام
 شاهدين انه وقفها على المساكين لم يستحقها بهذه البينة الا ان تشهد
 الشهود انه وقفها وهو مالك لها يومئذ لان الرجل قد وقف مالا يملك
 انتهى وكذا نقل هذا الفرع الامام هلال في احكام الاوقاف له فاذا لم يثبت
 الوقف بالطريق الشرعي فلا عبرة بالمستند المذكور ثم على تقدير ثبوته
 بالطريق الشرعي فللزوجة الرجوع بما يستحقه من العدة في زوجته لانه
 صار ميراثا مستحقا لورثتها **وسئل** عما اذا اشترت وطيفة من الوفا

ومن ان بعض اصحابنا يقولون ان الوقف لا يثبت الا بالبينة والاقرار

بمدرسته او جامع ولها ناظر خاص فقرر حاكم الشريعة المطهرة شخصاً في
 الوظيفة المذكورة وقرر الناظر شخصاً اخر فقرر الناظر الخاص بالتولية
 في الوظائف بدون استطلاع رأي القاضي وسوا كان الناظر الخاص بشرط
 الواقف ككونه قابلاً مقامه او مولياً من قبل من له ذلك وهل يقتصر الحال
 بين الناظر الخاص بشرط الواقف وبين غيره من الناظرين فاذ كان الناظر
 انما يفرض اليه الاجارة والقبض والعمارة والقرى الى المستحقين فكل
 ينتظم ذلك التولية في الوظائف مع انهم قد قالوا ان الوصي من جهة
 القاضي والوصي من جهة الميت ليعترقا وذلك ان الذي من جهة القاضي
 يتخصص بما خوله وهل يكون تقرير القاضي بمنزلة الحكم منه للمقرر لموكل
 فواحد من امتنا الخفية على ان الناظر الخاص بالتولية في الوظائف
 سوا كان من قبل الواقف او غيره فاني لم اقف على شيء في الكتب الموجودة
 عندنا يدعي ان الامام في موجبات الاحكام للشيخ قاسم فطلوبنا وان
 ذكر واقعة الفتوى في تقرير الناظر الخاص بالتولية ولكن يفيد ان
 الناظر بشرط الواقف **فاجاب** اذا قرر الناظر شخصاً في وظيفة من
 الوظائف وقرر الناظر العام شخصاً اخر في تلك الوظيفة فالعبرة بما قرر
 الناظر الخاص كما صرح به العلامة المحرر قاسم بن قطلوبغا تلميذ المحقق
 الكمال بن همام في كتابه موجبات الاحكام وغيره من علمائنا والناظر الخاص
 هو من كان من قبل الواقف كما صرح به الشيخ قاسم وشيخ الاسلام وقاضي
 القضاة بمصر سعد الدين الديري الحنفى العيسى ولم اقف لغيرها على
 ذلك وقد بينا ان له التولية والتقرير ولم اقف على نقل في المذهب ان
 الناظر من قبل القاضي يسمى خاصاً ووجه ظاهر لان القاضي له النظر العام
 فمن ولاه القاضي يصير نائباً عنه من جملة نوابه فلا يخالف في الوصف بخلاف
 المتولى من الواقف لانه يصير كالواقف في حق التصرف في الوقف خاص بواقفه

الخاص

على الناظر الخاص والناظر العام

واما

واما تقرير القاضي هل يكون بمنزلة الحكم فنقول العلامة الطوسي في كتابه
 انفع الوسائل الذي الغه في مسائل الوقف ان فعل القاضي بمنزلة قوله وحكمه
 واستشهد بعدة مسائل منها ان القاضي الحنفى المشروط له تزويج الصفا
 في تقليده يكون تزويجه بمنزلة حكمه حتى لا يجوز للقاضي الشافعي وغيره
 من مخالفة ان يبطله وباقي المسائل لا يحتمل الجواب بسطها والله يقول
 الحق وهو يهدي السبيل وهو اعلم بالصواب **وسئل** عن وظيفة تسييل
 بركة الشربة من قبل السلطنة تقر فيها شخص بشرط الواقف فمات المقر في
 الوظيفة فتقرر فيها شخص اجنبي من قبل باشا مصر فعزل الباشا وتولي غيره
 فقرر الشخص المذكور من الوظيفة وقرر فيها شخصاً من اقارب المتوفي فهل
 هو الحق بها واول من الاجنبي ام لا واذا استمر الشخص المعزول بياشراً هل يستحق
 المعلوم ام لا يستحقه لانه باشر وظيفة لا يستحقها فهل يكون المعلوم المقر في
 الوظيفة وياخذ المعلوم من تاريخ تقريره ام لا **فاجاب** لا شك ان الاقرب
 يكون احق من الاجنبي واولاً القرابة لها مزية ورتبة زائدة على غيرها
 لهذا ورد في الحديث ان الصدقة على القريب يوتي المتصدق بها اجرين اجر
 الصدقة واجر الصلة وقال علماؤنا ان الزكاة الواجبة لا يجوز نقلها من بلد
 الى بلد اخر الا اذا كان بذلك البلد احد من قرابة المزكي فنقل اليهم ومن
 فروع المذهب ان الواقف اذا مات ولم يجعل للوقف ناظراً ان القاضي ان يقيم ناظراً
 على الوقف ولا يجعله اجنبياً ما دام احد من جود من قرابة الواقف لانه احق
 بذلك كل ذلك اولوية القريب على غيره ثم اذا استمر الشخص المعزول بياشراً
 الوظيفة بعد علمه بالعزل لا يستحق شيئا من المعلوم بل هو متبرع في ذلك
 والمعلوم لتولي الوظيفة يستحقه منذ تولاها **وسئل** عن رجل كان مقيماً بمكة
 وكانت له وظيفة بياشراً باجرة معلومة ثم سافر الى مصر فقام بها اربعة
 اعوام ثم لقيته فقرر الشراف عيى السلطان الناظر على الاقطار الحجازية رجال

من الوظيفة

اخرى الوظيفة المذكورة ثم عزله بجنته وقررها اعيان الوظيفة المذكورة
 لرجل اخر فباش خدتها مدة من الزمان فانها رجلا اخر الى باشة مصر غيبة
 الرجل المتقدم ذكره وشغور الوظيفة المذكورة فقر فيها باشة مصر بعد هذه
 المدة الطويلة وبعد ما شرح من التقرير فهل يكون انها وه صحيحا وتقريره
 صحيحا او يكون التقرير للتايق المذموم ذكره **فاجاب** انها على هذا
 الوجه باطل ظاهر للكتاب وتقرير باشة مصر ان كان بناء على انها المذكورة يجوز
 وان كان قد ابتداء من غير اعتماد على انها فله ذلك ويجوز لولا الامور ان
 يعزلوا ارباب الوظائف بجنته وبغير جنته كما يجوز ذلك في عزل القضاة سواء
 حصلت منهم جنته ام لا **وسئل** عن من سوس شريف من قبل صاحب مصر يتضمن
 بان قاضي مكة عرض لشخص ما انه كان بيد عمه وظيفة تسبيل بمكة المشرفة بوقف
 والده السلاطين وانما كانت مشروطة له وتوفي الى رحمة الله تعالى وتقرر
 فيها بعده رجل وان الشخص الذي هو ابن اخي المتوفي يستحق الوظيفة لكونها
 مشروطة لعمه المتوفي فقره باشة مصر في الوظيفة وعزل عنها الشخص المذكور
 فهل هذا التقرير صحيح وهل اذا كان في شرط الواقف بان الوظيفة بعد
 وفات الشخص تكون لشخص من اصلي الناس فهل المراد بذلك شخص يصلح للتسبيل
 ويقوم بخدمة من وهل للمولى الامران يعزل من كان بيده وظيفة منها بغير جنته
 وما حكم الله في ذلك **فاجاب** اذا قرر باشة مصر جلا في الوظيفة المذكورة
 وعزل الشخص المذكور فتقريره وعزله جائز ان ثم اذا كان الواقف شرط ان
 تكون الوظيفة المذكورة بعد وفات الشخص المذكور لشخص من اصلي الناس المراد
 من هذا اللفظ والله اعلم اصلي الناس لمباشرة الوظيفة المذكورة بان يقوم
 بخدتها كما ينبغي في مثل ذلك ولا يعطى لها ويتهاون في خدتها هذا هو
 المقبادر الى الفهم من هذه العبارة وليس المراد باصلي الناس اكثرهم صلاحا وهذا
 اذا مدخل ذلك في مثل هذه الوظيفة لانها ليست من الوظائف الدينية التي

تحتاج الى مثل ذلك كالمامة وما اشبهها واولي الامران يعزل من اراد
 من ارباب الوظائف بجنته وبغير جنته وكذا القضاة يعزل الوصي العدل
 ويخرجه من الوصايا بغير جنته مع كونه عدلا نص على ذلك علماءنا **وسئل**
 عن شخص وقف وقفا عيا تسبيل ما عذب بمكة المشرفة وشرط في وقفه
 المذكور ان يكون المتعاطي للتسبيل فلان ثم من بعده الى من يكون بالصلاح
 والعفاف مشهورا وبالصيانة والديانة فذكر ان قبل كل مسلم الاصل فيه العدل
 المذكورة واذا كان شخص يحفظ القرآن العزير جميعه بالغيب هل هو افضل
 واصح من شخص لا يحفظ القرآن واذا عزل ولي الامر شخصا من وظيفة بغير
 جنته وقررها لاخر ثم منعه المعزول من المباشرة فهل يكون مخالفا لولي الامر
فاجاب اذا شرط الواقف ان تكون الوظيفة المذكورة من بعد فلان لا من
 يكون بالصلاح والعفاف مشهورا الى اخره فالاصل في كل صل العفاف والصيانة
 حتى ثبت خلاف ذلك ومن كان يحفظ القرآن غيبا فهو لا شك بالنسبة
 الى غيره افضل من هذا الوجه ولولي الامر ان يعزل ارباب الوظائف الدينية
 وغيرها بجنته او بغير جنته قال في الفصول العبادية للسلطان ان يعزل
 الوصي العدل بغير جنته واذا منع المعزول متولي الوظيفة المذكورة من
 مباشرتها صار مخالفا له لعدم اطاعته لا موه فيترتب عليه مقتضاه
وسئل عن شخص بيده بعض وظائف في مدرسة معينة ولها ناظر خاص
 بشرط واقفها توفي صاحب الوظيفة الى رحمة الله تعالى فقر بعض القضاة
 فيها شخصا ولم يقرره الناظر الخاص فبسط هذا المقرر يده عيا شي من وقف
 المدرسة يزعم انه معين له من غير اجازة الناظر ولا اذنه واستمر يستغل ذلك
 ولا يباشرها فقرر فيه مدة والحال ان الناظر الخاص يجعل من عنده للشخص
 يباشرك في العلم في هذا الشخص المقرر وما يجب عليه من الغرم لو كان حيا
 ويؤخذ من تركته لو كان ميتا ولو ان هذا المقرر نزل للشخص اخر عن ذلك لم

يقترع الناظر الخاص لم يباشروا أيضا فهل يقيد النزول شيئا وهل يحكم به والحال
ما ذكرنا ولو ان حاكم الشريعة المعهودة قرر فيما ذكره شخصا اخر بعد ان عزى كل
متوقف منها لوجه شرعي ثبت عنده وقرره الناظر الخاص في ذلك فهل يكون
هذا المقرر مستحقا لذلك من دون المنزول له والحال ما ذكرنا ما ذكرنا ولا لو ان الناظر
اجر هذه الارض التي بسط يده عليها المقرر المذكور او لا على شخص اخر
باجرة مثلها فهل يجوز الاجارة وتلزيمه ولا يكون للنازل ولا للنزول معارضة
في ذلك لا يمكن وضع يده على ذلك بوجه شرعي وماذا يجب على ولي الامر اذا
رفع اليه ذلك هل يقرر هذا المقرر اخري الذي قرره الناظر الخاص ويمنع
النزول له عن ذلك وثابت بما ذكرنا في الامر الثواب الجزيل بالقصد الجليل
فاجاب التفتت من غير الناظر الخاص لا عبرة به ووضع يده هذا المقرر باطل
ويضمن جميع ما استفاده بغير الطريق الشرعي وان مات يوخذ ذلك من
تركته ونزوله لا يعتبر لانه دفع صحة التقرير ولا صحة لهذا التقرير الذي
سوا باشر النزول له ام لم يباشروا اذا قرر حاكم الشريعة المذكور شخصا
وقرره الناظر الخاص في ذلك فالهبة لتقريره ويكون مستحقا لذلك من دون
النزول له واذا اجر الناظر الارض فالاجارة صحيحة لازمة وليس للنازل ولا
لنزوله معارضة واذا ارففت هذه الماجرة الى ولي الامر سدد
الله تعالى فيمضي تقرير الناظر ويرفع النزول له وثابت على ذلك الثواب
الجزيل قال الامام العيني وليس للنزول في الاصل شي يعتمد عليه ولكن العلماء
والحكام لما عمت بذلك البلوى مشي ذلك للضرورة لان الوظيفة التي تكون بيد
انسان لا يملك الوقف الذي يتناول منه الربح فاذا لم يملك فكيف يجوز تملكه
وهو لا يملك الا الربح اذا قبضه ولا يملك نزول الربح الذي ما استحقه في ذلك
الوقف **سئل** عن وقف المدرسة اذا كان من اراضي بيت المال فهل ذلك من
عليه وعين جماعة من المتوطنين كالامام والخطيب وغيرها كما هو مذكور

في

في كتاب وقف المدرسة المذكورة ثم ان بعض الحكام اراد ان يزيد بعض وظائف
لم تكن في كتاب الوقف كدرس وغيره لمصلحة رعاها فهل يجوز التولية ويستحق
المؤهل المعلوم الذي قرره له وهل قرره في كتب الاوقاف ويصرف من ربح
الوقف بعد العارة الى الامام كذا والى المؤذن كذا الى اخره دليل على انحصار
الوظائف ام لا تدل هذه العبارة على انحصار خصوصاً حيث كان الوقف من اراضي
بيت المال ام كيف الحال فيه **فاجاب** ليس لبعض الحكام ان يفعل شيئا لم
يشترطه الواقف ولا يجوز توليته الا اذا كان الواقف شرط الادخال والا
خراج والزيادة والنقصان نعم اذا مات من عينه الواقف من ارباب الوظائف
يسوغ للحاكم تولية غيره عوضا عنه واذا قرر الواقف المؤذن في قدر معين لا يجوز
له ان يأخذ اكثر منه وكذا الامام وغيره من ارباب الوظائف **وسئل** عن وقف
البناء القائم على ارض منى هل هو صحيح ام لا وهل الحكم من الحاكم بذلك صحيح ام لا **فاجاب**
وقف البناء مفرد ابدون الارض غير صحيح سوا في ذلك منى وغيرها والحكم به غير صحيح
ايضا كما استفت عليه من النقول الصريحة الصحيحة التي ساد كرها في هذا
الجواب وهذا مما لا شبهة فيه بل الكلام في جواز نفس البناء ارض مناهل يجوز
ام لا وعلى القول بعدم جوازه كما هو المعتمد كيف يتقرب يوقفه بل ياتى بذلك
لكونه يتقرب بما لا يجوز وهذا امر خاص بمبنى واما من حيث العموم فقد نقل مولانا
قاضي خان فقال في فتاواه ما نصه وقف البناء دون ارض حال هلال لا يجوز
وقال حافظ الدين الكرد ربي في فتاواه ما نصه وقف البناء دون الارض لم
يجوز هلال وهو الصحيح انتهى فكل من عراه الى الامام هلال وهو من الائمة
المعول بقوله لا سيما في امر الوقف فان المعول عليه وعلى الامام ابي بكر احمد الخفاف
في ذلك حتى ان السبكي من الشافعية سئل عن مسئلة في الوقف فقال لها فيها
نصا لا صحابنا وانما ذكرها الخفاف من الحنفية وهو اما جليل بعمل بقوله وقد
نصر الخفاف على عدم جواز وقف البناء دون الارض كما سياتي وقال في المضمرات

شرح القدوري ما صورته في الفخيرة والواقعات ذكر هلال البصري
 في وقفه وقف البناء غير وقف الأرض يجوز وهو الصحيح وكذا وقف
 الكر دار من غير وقف الأصل لا يجوز وهو المختار لأن الكر دار البناء منقولان
 ووقفها غير متعارف انتهى في الفتاوى الظهيرية وقف الكر دار بدون
 وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون البنفس والكر دار شرع
 يتكسر في الأرض ثم يفرس فيه الأشجار ويبنى عليه الابنية وذلك التراب
 يسمى كسبا بكسر الكاف وسكون الباء الموحدة انتهى ومثله بالحرف في
 خزائن المفتين وقال العلامة الطرسوسي في كتابه الانتفع وعزاه إلى الذخيرة
 وقف البناء من غير وقف الأرض لم يجوز هو الصحيح أنه منقول ووقفه غير
 متعارف انتهى وقد وقفت على سؤال رفع إلى الشيخ زين الدين قاسم بن
 قطلوبغا الحنفى تلميذ المحقق كمال الدين ابن الهمام وصورته مما قولك في حل
 وقف جميع بنا دار علي شاطئ النيل المبارك فنه ما وقفه على نفسه ومنه ما
 وقفه على أولاده وجهات أخرى أخره بمجة لا تنقطع وحصل النظر في ذلك
 كله لنفسه وثبت لدى حاكم شرعي وأنه لم يزل في يده إلى أن مات لم يسله
 المقيم فهل هذا الوقف صحيح لازم أم لا وما الحكم في ذلك **فاجاب** بما صورته
 الوقف المذكور باطل باتفاق علمائنا قال الامام قاضي خان قال محمد بن الامام
 حسن في الأصل وقف البناء بدون الأرض لا يصح وقال الامام هلال بن يحيى في
 كتاب الوقف وقف بنا دار له لم يجوز قال الامام ابو بكر الخفاف قلت فما
 تقول في حل وقف بنا دار له دون الأرض قال لا يجوز وقف البناء دون الأرض
 وهكذا ذكر في الواقعات والذخيرة فهذه النصوص صريحة في بطلان
 وقف بنا دار بدون أرضها ولم يرد بصحة وقف بنا دار بدون الأرض
 نصرا قط فان قيل هذا المنع لعدم تعارف وقف البناء دون الأرض ذاك فلما
 تعورف يخرج صحة عي القبول بان المنقول اذا تعورف وقفه يصح قلت

على صورة الكر دار

يحتمل

يحتمل ان يكون هذا المنع ليس لعدم التعارف بل لان المنقولات تبقى بنفسها
 مدة طويلة إلى هلاكها فتكون متبادلة في الجملة بخلاف المناقاة لا يفسد
 له بدون الأرض في لا يتم التخيخ فثبت انه باطل باتفاق ائمتنا والحكم
 بذلك باطل لفقده شرطه وهو ان يكون حقوقا نص عليه في البدايع وهذا اقضا
 باطل عند علمائنا وايضا لما لم يكن المقضي به لا يصح منقولة ولا موافقا كان
 القضاء بذلك مجازفة ونفس في البدايع ولو قضى مجاز فالاصح قضاءه انتهى
 جوابه اذ اقرر هذا وعلم فانقله عبد البر ابن السخنة في شرحه على منظومة
 ابن رهبان ما خالف فيه شيخه الشيخ قاسم المذكور وخالف المشايخ المتقدمين
 من ائمتنا لا عبرة به ولا معول عليه وصورة ما قاله فرع مهم الحقيقة لكثرة
 وقوعه وعرة النقل فيه وهو وقف البناء بدون الأرض وقد وقع فيه كلام
 في سنة يميني وبين شيخني العلامة زين الدين قاسم الحنفى في مجلس
 السلطان خشقدم هو يمنع جوازه وانا اقول العمل على جوازه وقد صنف
 في الرد على مصنفه والحاصل ان الزاهدي ذكر في شرحه للقدوري عن السير
 الكبير ما نقله وقف المنقول باير عند محمد جري العرف به ولم يجز وعند
 ابي يوسف وقف المنقول باطل الا ما جري العرف به وفي وقف هلال وقف
 البناء والكر دار والشجر بدون الأصل لا يجوز وهو المختار ثم نقل عن الزاهدي
 انه قال وقف البناء في أرض الملك جائز عند البعض انتهى ما نقله عن الزاهدي
 ثم قال اعلم ان عمل الناس من من قديم نحو مئتي سنة والى الآن على جوازه والا
 حكام به من القضاة والعلماء اقبلوا على بوجوده متواترة والعرف جارئة
 فلا ينبغي ان يتوقف فيه ولا يفتربا ذكره الخصم انتهى كلام ابن السخنة **والقول**
 عن ذلك من وجوه الاول انه خالف النصوص الواردة من مشايخ المذهب الذين
 يعتبر قولهم ويعتقد على نقلهم كما تقدم من نقلهم وخالف شيخه الذي اجمع علماء
 عصره من ذوي المذهب الاربعة على علمه وقبول قوله وكان يبحث مع كل من ذوي

الظاهر

المذاهب الاربعة ويرجعون الى قوله والثاني ان الفتوى في مسائل الوقف
على قول ابي يوسف ووقف البناء مما لم يجرب به العرف كما تقدم نقله عن الطبرسي
وعزاه الى الذخيرة فلا يجوز الثالث انه اعني ابن الشحنة المذكور عن نقل
عن الزاهد الذي اعتمد قوله وجعله دليلا ما يخالف ذلك حيث قال
قال الزاهد لا يجوز وهو المختار وحيث قال جاز عند البعض في ارض
ملك وهذا دليل على مرجوحية ذلك وقال الشيخ قاسم وغيره ان القول
المرجوح في مقابلة الرابع بمنزلة العدم وحيث قال العلماء وهو المختار فهو
علامة على الفتوى نص على ذلك السمرقندي شارح الكنز وصاحب المختار
الرابع انه اجمع بالعرف وعمل قضاة العصر بذلك وانت خبير ان احكام القضا
بذلك ليست بحجة بل هي غير نافذة صريح بذلك الكمال المحقق وتلميذه الشيخ
قاسم المذكور حيث قال ان القاضي المقلد لا يجوز له ان يحكم الا بالقول
الراجح في مذهبه لا المرجوح وان حكم بالمرجوح لا ينفذ وان السلطان انما
ولاه ليحكم بالراجح من مذهب ابي حنيفة فيكون بالنسبة الي غيره معزولا
وكذا نقله الزاهد في القضية الخامسة ان القاضي عبد البر ابن الشحنة
كان يفتي ويحكم بالا قول الضعيفة حتى سمعت من بعض شيوخه انه
سمع ابن الشحنة يقول القول الضعيف يتقوى بالحكم فقوله يتقوى بالحكم
مسلكن من الحاكم المجتهد لا المقلد قال المحرر قاسم ما صورته وليس للقاضي
المقلد ان يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعبد عن الصيغ الي
الضعيف الا قصد غير جميل ولو حكم لا ينفذ لانه قضا بغير حق وما يقال
من ان القول الضعيف يتقوى بالقضا المراد به قضا المجتهد كما بين في
موضع مما لا يحتمل هذا الجواب انتهى كلامه السادس من الوجوه قوله
ولا يفتى بما ذكره الخصم فيه اشارة الى اتباع الهوى في هذه المسئلة والتمسك
على شيخه بتسميته خصما وليس هذا من الادب وليس له تمسك في جوار وقف

البناء

البناء دون الارض سوى ما ذكره من جريان العرف وقد علمت فساد ما
ذكره المحرر بانه يحتمل ان يكون المنع ليس لعدم التعارف الخاخر ما ذكره
كما تقدم والقاعدة الاصولية ان الشيء متى احتمل واحتمل سقط الاستدلال به
فتعين بهذا ان لا معول على كلام ابن الشحنة وتجاوز عنه وقضيته مع مولانا
شيخ الاسلام ذكره بامشهوره هي ان رجلا وامراة اعترفا بالزنا في مجلس السلطان
الفرقي بحضرة العلماء من **هـ** ذوي المذاهب الاربعة اربع مرات فافقوا
برجها ثم في ثاني يوم انكر ذلك فافقوا العلماء بانه يقبل رجوعها فاغتاض
السلطان ومدرسته كلمات في حق شيخ الاسلام المذكور وصار ابن الشحنة
يوجه كلامه ويميل معه في مراده فقال لشيخ الاسلام ما نصه هل يجب علي
السلطان ان يحكم بمذهب معين فزجره شيخ الاسلام زكريا وقال له ما هذه
المغظة والتلاعب في الدين وحيث علم هذا فليس للفتي ان يفتي الا بالقول
الراجح في المذهب وكذا القاضي قال شيخ الاسلام قاسم اتباع الهوى في الفتيا حرام
بالاجماع وكذا الحكم والفتيا بما هو مرجوح ومن يكتفي بان يكون فتياه موافقة
لقول او وجه في المسئلة من غير نظري في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع وقد
وقعت لشخص واقعة فافتوه بما يرضه فلما سألهم قالوا له ما علمنا انها كذلك وافتوه
بالرواية الاخرى وقد سمعت من لفظ بعض القضاة يقولون هل ثم حجر فقلت
ثم اتباع الهوى حرام ولا فرق بين المفتي والحاكم الا ان المفتي مخير بالحكم والحاكم
ملزم به انتهى كلام المحرر وما عزي في الجواب الاول الى شرح المجمع للصنفان الفتوي
ين وقف المنقول على قول محمد ليس على اطلاقه بل هو محمول على وقف المنقول المتعارف
وليس وقف البناء منفردا منه لعدم الدليل على ذلك كما علمته وما قاله المجيب الثاني من
ان عرف الديار المصرية انهم يستأجرون اراضي وقفا ويبنيون فيها ويقفون البناء
على جهة غير جنة الارض ويحكم القضاة بصحة ذلك فهو بمنزلة هذه المسئلة لان
الارض من غير موقوفة ولا مملوكة لتسأجر ويبني عليها والحاصل من الجواب في هذه

السلطان

المسئلة ان وقف البناء دون الارض لا يجوز هذا هو الصحيح المعتمد وهو الذي يفتي به
ويجوز عليه هذا من حيث العموم واما من فيها لخصوصية يجوز وقف بنائها قولاً
جزماً لوجوه الاول ان ارضها ليست مملوكة لتوقف يكون البناء تابعاً لها ولا يجوز
اجارة ارضها لانها لا ماله لها تستاجر منه هذا على القول الذي نقله الطرسوسي
بان وقف البناء على ارض مستاجر جائز وان كان للاجارة انتهى فانه يمكن تجديدها
ثانياً والثالث ان ارضها مبدلة لا يجوز وقفها والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل **وسئل** عن رجل يملك الثلثين في ثلاثة اماكن مشاعاً ولشريكه الثلث
وبجوار هذه الثلاثة الاماكن دار لزوجته وفي احد الاماكن زاوية يجتمع فيها
الفقر المذكور الله تعالى وقفها الرجل المذكور قبل بمدة سابعة على وقفه هذا
ثم ان الرجل المذكور وقف جميع الاماكن الثلاثة ما يخصه وما يخص شريكه
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته فلانة ولانته واستثنى
من الوقف شيئاً على مصالح الزاوية المذكورة وثبت الوقف المذكور على
يد حاكم حنفى مكية وحكم بموجب الوقف المذكور قبل الوقف صحيح والخال
ما شرح ام لا وهل يشترط لهذا الحكم تقدم دعوى في ذلك ام لا وسواسله
لمنقول ام لا ثم الوقف المذكور بعد مضي شئ من وقف ما يخصه في الاماكن
المذكورة وهو الثلثان لا غير دون الثلث الذي هو ملك شريكه ووقف
مع ذلك حصته في دار زوجته قدرها عشرة اسهم ووقف دار زوجته
ايضا وثبت ذلك لدى حاكم حنفى بالمدينة وحكم بموجب ذلك كله فهل يجوز
ذلك والخال ما ذكر ام لا وهل يبطل الوقف الاول بهذا الوقف الثاني ام لا
وهل يجوز للواقف الرجوع بعد ذلك كله ام ليس له ذلك وما الوجه
الشرعي في ذلك **فاجاب** اذا وقف الواقف المذكور ما يخصه في الثلاثة
الاماكن المذكورة وما يخص شريكه بغير اذنه فوقفه في نصيبه جائز
وفي نصيب شريكه موقوف على اجازة شريكه ان اجازة جاز وان رده

بطل

بطل كما هو الحكم في تصرفات الفضولي نص على ذلك الخفاف في كتابه احكام
الاقواق وحكم القاضي لا يكون الا بعد صدور دعوى فان كان الموقوف قال
في مستند الوقف بعد ذكر حكم القاضي حكماً صحيحاً شرعياً مستوفياً للمسوغات
الشرعية كفي ذلك لان الحكم الشرعي لا يكون الا بعد صدور دعوى نص على ذلك
بعض علمائنا واما التسليم الى المنقول فهو مذهب محمد بن الحسن ومنقول
المذهب ان مسائل الوقف كلها العمل فيها والفتوى على قول ابي يوسف وهو
لا يشترط التسليم الى المنقول ولا ان يحكم بالوقف حاكم بل يجوز الوقف ويلزم
بمجرد قول الواقف وقفت الدار الفلانية على كذا اذا ذكره ودها
هذا هو المعول به والمعول عليه عند علمائنا ثم اذا وقف الواقف المذكور
بعد ذلك ما يخصه في الاماكن المذكورة ثانياً دون ما يخص شريكه لا يضر
ولا يبطل بذلك وقفه الاول بل اذا دنا كذا ويظهر ان الخامل الموقوف
على ذلك انه توهم بطلان ذلك لكونه وقف نصيب شريكه بغير اذنه
توقفه الثاني صحيح ايضاً ما عدا زوجته فان وقفه لملكها موقوف
على اجازة زوجته ان اجازت ذلك جاز ولا يبطل ووقف الحصه من داره
بجدة جائز وان كانت مشاعاً لانه شملها حكم القاضي وارفع الخلاف
هذا ما ظهر من الجواب بمساعدة المنقول من المذهب **وسئل** عن رجل
عده معروف بالعدالة مستول على اوقاف بشرط واقفها بصرى في مضارها
الشروط في كتب واقفها بيدها رتبها كما شرط واقفها فطلب منه
القاضي الا يعير الا باطلاعه وعلمه فهل للقاضي ذلك ام لا واذا طلب القاضي
ايضاً منه المحاسبة عن الستين التي لم تكن في ولايته وعما كان في ولايته
فهل ذلك ام لا واذا قلتم له ذلك فهل لناظر الشرع ان يقول له لا احاسبك
حتى تعزني او لا **فاجاب** اذا احتاج الوقف الى العارة وكان في يد الناظر عليه
مال يحصل من ربح الوقف فله صرفه في عمارته من غير علم القاضي واطلاعه

على ذلك وان لم يكن في يده شيء من ربح الوقف واحتاج الى الاستدانة فان شرط
الواقف ان المتولي ان يستدين ويعرف له ذلك وان لم يشرط الواقف ذلك فليس
للمناظر ان يستدين الا باذن القاضي واذا اطلب القاضي من الناظر على
الوقف المحاسبة فله ذلك في السنين التي في ولايته وغيره لان له النظر العام
والقول قول الناظر فيما امر به مع يمينه لانه امين الا ان يذكر شيئا زائدا على
المعتمد في ذلك فلا يصدق الا بيمينه وليس للمناظر ان يقول للقاضي لا انا
سبكت حتى تقول لي **وسئل** عن ثلاثة اشخاص وقف كل واحد منهم وقفا
على طائفة معينة من غير ان يشترط عدد معلوم منهم وشرط واحد منهم
على الوقف عليهم ان يقرأوا له ربعة كاملة في كل يوم بالمسجد الحرام والآخر
قال نصف ختمه كل يوم بالمسجد الحرام والثالث قال ما تيسر كل يوم بالمسجد
الحرام وشرط كل منهم ايضا ان يدعو له عقب القراءة التي يقرأونها له وصار
الطائفة الموقوف عليهم يقرأوا باجمعهم ربعة واحدة فقط في وقت
واحد في المحل المشرط قرأتهم فيه ويدعون الجميع في آن واحد ثم يعقبون
قرأتهم بالدعاء الثلاثة الواقفين المأر بهم اعلاه جملة واحدة من غير
تمييز والنظر لهم اي الوقوف عليهم ناظر غيرهم فهل تصح القراءة المذكورة
للسلثة الواقفين المذكورين على الوجه المذكور ويكفي القراءة المأر بهم
اعلاه ويبرأ ذمتهم بذلك ام يلزم القراءة المأر بهم ان يقرأوا كل واحد
من الواقفين السلثة على انفراد ما شرط عليهم ويدعوا له على انفراد ما
حكم الله في ذلك **فاجاب** الوقف بالطريق الشرعي بعد استيفاء الوجوه
المسوقة له شرعا صحيح فشرط الواقف يجب اتباعه ما امكن ولا يجوز
الاخلال بشيء منه فاذا علم ذلك وتقرر فاشترط السلثة الواقفون
المذكورون يجب ان يعمل به ولا يكفي القراءة المذكورة على الوجه الشرعي **ا**
لاحد الواقفين وهو الذي شرط ان تقرأ ختمه كاملة في كل يوم واما

الاثنان الاخران فلم يحصل غرضها فلا تيرادمة الموقوف عليهم ولا يستحقون
من العلوم شيئا الا ان ياتوا بشرط الواقفون على حكم المشرط **وسئل**
عن شخص ادعى على اخيه بانك وقف هذه الدار على فلان وعلى عصبته وانا
عصبته واظهر من يده مستند اشريعا ثابتا على يد حاكم حنفى فامكر المدعى
عليه الوقفية وقال انا حال تاريخ هذه الوقفية ما كنت ملكك هذه
الدار وانما ملكتها بعد هذا التاريخ فهل يلزم المدعى بالوقف فيه اثبات جريان
الدار المذكورة في ملك المدعى عليه بالوقفية حال تاريخ الوقفية المدعى
بها ام لا والحال اني من يوم ملكت هذه الدار متصرف فيها بالسكن والا
سكان والهدم والبناء والوهن والبيع وانا وانتم في بلد واحد والحكام
اهل العدل والانصاف الموجودون وليست بشي شكوك مع علمك بذلك
ولم تتعرض لي بشي من ذلك فقد مضى على ذلك سنون عديدة فهل يلزمه
اثبات جريان ذلك الملك وما حكم الله في ذلك **فاجاب** ان كان شهود
الوقف شهدوا بالملك ان الواقف وقف هذه الدار وهو مالكها
يوم وقفها فالوقف صحيح وان لم يشهدوا **ا** بالملك له بل بالوقفية فقط
ويجوز الواقف الوقف وقال ان الدار لم تكن في ملكي يوم شهد الشهود
بالوقف وانما ملكتها بعد ذلك فلم يصدر مني فيها وقف حتى يعتدما فعلى
مدعى الوقفية اثبات ان الدار في ملك الواقف يوم وقفها قال الامام
الحضاني في كتابه احكام الاوقاف وهو امام هذا الشأن والعارس في
هذا الميدان ما صورته قوم ادعوا ارضا في يد رجل وقالوا وقفها فلان
علينا والذي في يده الارض يقول الارض لي فاقام القوم بينة ان فلانا
وقف هذه الارض عليهم لا يستحقون بذلك شيئا من قبل ان الرجل قد
يقضى لاهل شهادة الشهود ان فلانا وقفها لا يستحقها فلان ولا
القوم وكذا الوشهدوا وقالوا كانت الارض في يده يوم وقف لا يستحقون

بمذه الشهادة شيئا من قبل ان الارض قد يكون يستحق بكونها في يده ملكها
استمر فحيث تقر هذا بقى الكلام في مدعي الوقفية مع واضع اليد بالشرا وهو
دعوى الخارج مع ذمة اليد وكلاهما يدعي الوصول اليه من جهة واحدة فان
اقام البينة ولم يورخا فبينة واضع اليد اولى وكذلك ان ارخا وتاريخها
سواء وان كان احدهما سبق فمواولي وان ارخ احدهما دون الاخرهما كان
فبينة واضع اليد اولى ثم كما يصح الا في الملك قال الامام هلال في احكام
وقفه ما نصه قلت اريت رجلا اشترى من رجل ارضا وقبضها ووقفها
ثم جاء رجل فاستحقها واجاز البيع قال البيع جائز والوقف باطل لانه يوم
وقفها لم تكن ملكا لانه كان المشتري انما ملكها بعد الاجازة ولهذا قال علماءنا
ان القاضي انما يسوغ له ان يحكم ب صحة الوقف اذا ثبت عنده ان الواقف
مالك لما وقفه وان لم يثبت ذلك لا يحكم بالصحة بل يفسر الوقف وموجبه
وسئل عن شخص وقف ارضا على ولده وشرط انها وقف على الذكور دون الاناث
وصرح فيه بانه اذا امتازت الاناث للاكل والشرب يصرف لهم من ثمره
ذلك في عام فابقيهم وبعد شروط الوقف المذكور المانعة عن فساد ما
الواقف ولم يترك غير الولد الموقوف عليه ما ذكره مات الولد عن اربعة
ذكور وبنين وماتت الذكور فاصح احدهم ثلث نصيبه لشخص اخي
والحال ان كتاب الوقف لم يثبت عند حاكم فادعت البتة بالمال الموقوف
انها احق من الناس الاجانب فما حكم الله في ذلك وهل الوقف والوصية
صحيحة وهل البنات يمتنع من الوقف **فاجاب** الوقف صحيح وان لم يحكم به
حاكم كما هو مذهب ابي يوسف وهو المعنى به والوصية باطله واذا شرط
الواقف ان وقفه على الذكور من الاولاد دون الاناث يتبع شرطه في ذلك
وما شرطه للاناث من اعطائهم من غلة الارض قد كفاية نفقتهم
في كل عام فهو جائز ويصرف لهم ذلك اذا احتج ثم ينظر ان كان الواقف

الوقف

شرط

شرط ذلك للنفات من ذريته ابداما تناسلوا يعطى الناطر للبنين الموجودين
كتايبتها اذا احتاجوا والباقي يكون للفقر حيث انقضت الذكور من ذرية الواقف
وسئل عن رجل وقف وقفا وشرط النظر لرجل اخر ثم من بعده لبنية وبني
بنية الارشد قال لا يرشد بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ذايما ابداما تعاقبا
فاذا انقضوا ولم يبق منهم احد كان النظر اذ ذاك لناظر لحرمة الشرفيات
الرجل المذكور وترك اولاد اذكورا واناثا فمات الذكور وبقي الاناث هل
اولاد ذكورهم لفظ بنيه وبني بنيه نعم الذكور والاناث وهل للاناث
تولية ذلك بعد انقراض ذكور الاصلا بام فان لم يكن لهم ذلك فهل يكون
النظر لاولادهم من البطون ام لا **فاجاب** قال الامام الخفاف في
كتابه احكام الاوقاف ما نصه قلت اريت اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة على بني وله بنون وبنات قال تكون الغلة للبنين والبنات
جميعا الا ترى لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات
خوات ان الغلة لهم جميعا لقوله تعالى فان كان له اخوة ان الاخوة واخوات
سوا وقل الامام هلال في احكام وقفه ما صورته قلت اريت لو قال
ارضى صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات قال هم جميعا في الوقف
سوا قلت وهذا بمنزلة قوله بنو فلان والبنات فيه سواء وذكر
في المنار في الاصول الشيخ حافظ الدين النسي فقالي ولجميع المذكور بعلانية
المذكور يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط ولا يتناول الاناث المفردة
قال محمد في السير الكبير قال من في الحصن امنوني على بنو وله بنون وبنات ان الاناث
يتناول المفردتين انتهى فحيث تقر هذا وعلم حكمه فقول الواقف وشرطه النظر
لبني فلان نعم الذكور والاناث ويشملهم فمن كانت من هؤلاء الاناث الموجودات
من بنات الرجل المشروط له النظر وبنية من بعده متصفة بالارشاد به استحققت
النظر على الوقف المذكور فان استوفيت في الارشاد به كان النظر لا كبره سنا كما نص

عليه الخصاص **وسئل** عن رجل وقف اراضي له متعددة على ولد له يدعي عيسى
فانه لم يكن وشيد اكان وقفا على الرشيد من اولاد ولده عيسى المذكور وباع
ولده هكذا بهذه العيادة فمات الواقف المذكور ولم يحكم حاكم بالوقف المذكور
وباع ولده عيسى المذكور بعض الاراضي المذكورة فادعي اولاده وقفه الاراضي
المذكورة التي باعها والدهم عيسى واقاموا بينة تشهد بالوقف المذكور فهل
تسبح دعواهم الوقفية بعد البيع المذكور بما الوجه المذكور ام لا فلو حكم حاكم
شافعي مثلاً بموجب الوقف على الوجه الشرعي هل ان يحكم بابطال البيع
المشترى على يد الحاكم الخنفي والحال ما ذكر ام يرجع في ذلك الى مذهب
الحاكم الخنفي الذي حكم بموجب البيع المذكور **فاجاب** مذهب الامام ابي
حنيفة ان الوقف اذا لم يحكم به حاكم او لم يصفه الواقف الى ما بعد موته لا
يلزم فاذا مات الواقف ولم يحصل احد الشرطين صار ميراثاً عنه وح
فالباع المذكور صحيح على قول الامام ابي حنيفة وليس للحاكم الشافعي التدخل
كما ثبت بيعة عيسى للحاكم الخنفي لا نقلاً لقضائه الواقع للخلاف وهذه
المسئلة ذارة في كتب المذهب والله تعالى اعلم **وسئل** عن شخص من اهل
العلم موقوف عليه سهران من عقار من اصل سبعة اسهم مشاعاً غير مقسوم
مشترى محكوم به منقذ متصل عند الاربعة المذاهب والوقف المذكور على
النسب باسمه وعلى اولاده ونسله وعقبه بمشروط لا النظر ثم لا ولاده
من بعده وشرط الواقف ان لا يوجر اكثر من ثلاث سنوات متواليات
وان لا يوجر لتوجه وقد اجر الناظر الشرعي الحصة الموقوفة لشخص كرسنة
بسنهاتهم احتاج الامر الى ترميم خاص ودكة في العقار جميعه فاذا
الناظر للمستاجر بمعاملة ذلك بقدر حصته في الوقف والحال ان اجلا
الوقف العقار من حجر صوان منحوت فتمت الماذون له في العمارة بازيد
فاهو ما ذون له فيه وهدم البيت جميعه وغير رسومه واحداث

فيه

فيه دكاكين مستنجلين وغير حجارتها الصوان بحجر الما وهو دونه في الثمن
والحال ان الناظر حاضر متقدم يوجع فلم يحضر يوماً من الايام على بعض ممره العمارة
في الوقف فهل ما صرفه من غير اذن الناظر يكون وقفاً ام لا وهل يهدم ويبعد
كل شيء على اصله ام يستمر ويصير وقفاً وهل اذا انقضى الماذون له بزيادة عمارة
لم تنسخ شرعاً يعمل بها ام هي باطله فاسدة ويلزم عود كل شيء الى رسمه ام لا
وهل اذا اكر المستاجر القطار جميعه بعد بنايته يلزمه الزايد في الكراجرة
الوقف ام لا وهل يلزم الما ذون ثمن الا حجار الصوان ام لا **فاجاب** اذا بني
المستاجر وغيره في الدار الموقوفة بناء من مال الوقف ومال نفسه لكن ذكر
انه بناء للوقف كان وقفاً وان لم يذكر ذلك وبناء من مال نفسه لا يصير
وقفاً المستاجر المذكور ما عمره باذن الناظر مما عينه له لا كلام فيه وما ارجع
بما اذن له فيه ان كان فيه مصلحة للوقف ولم يتغير به اسم الوقف بقاء الناظر
وليس للمستاجر ان يرجع بقيمة بنايته على الناظر لكونه بغير امره واذا نه فيكون
فاعلاً لنفسه وح ينظر ان كان رفع ما بناه لا يضر بالبناء القديم فله رفعه
لا نه ملكه وان حصل له الضرر ليس له رفعه فان رضى المستاجر ان يتملك الناظر للوقف
يقوم البناء مبنياً ويقوم منزوعاً فاما كان اقل يرفع الناظر من غلة الوقف
ان كان ثم شيء والا اجرة ودفع له من اجرته وان لم يرض المستاجر ليس للناظر
ان يتملكه بغير رضا لهدم جوارحه شرعاً وح يتربص المستاجر بالبناء المذكور الى
حين يتمكن رفع بنايته وذلك بخلاف الدار وان تضرر بذلك لانه انما يحق له
بصنعه لا بصلح غيره حيث جعل ماله في موضع لا يمكن رفعه الا بغير غيره
فهو الذي اوقع نفسه في هذه الورطة كذا نص على ذلك صاحب المضمرات شارح
القدوري وغيره **واما** اذا اجر المستاجر ما استاجر به بازيد ما استاجر به لا يكون
الناظر للوقف بل له ان يتصدق به عند عوائثه ولا يطيب له هذا اذا كانت
الاجرة الثانية من جنس الاولى كما اذا كانت الاولى بدناير والثانية بدناير

مستاجر ان يتملك المستاجر

ازید وان كانت من خلاف الجنس بان كانت عروضاً طالب له الزيد واما ثمن الاجار
 الصواب فلا يلزم البالي المذكور كما نه حيث اعاد البناء كان او لا فقد حصل
 المقصود باجار اقل ثمن من الاجار الاول وفي ذلك مصلحة للوقف والاجار
 الاول انما كانت للزينة فلا يعتبر بها لكن يضمن بها تفاوت ما بين القيمتين
 والله تعالى اعلم بالصواب وهو الهادي للرشاد بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله الذي**
 من على من شاء من عباده بحوار بيته الامين وجعله من الواقفين باباه واجر
 له الاجر والثواب وتصدق عليه بمزيد العناية وصيّر تحت ظل جنابه واشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة متمسكة بسنة نبية وطريق صحابة
 واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله الذي بعثه الله رحمة لخلقه ونجاة مبد
 من عذابه صلى الله وسلم عليه وعلى اله وصحبه واتباعه واجزائه **اما بعد**
 فيقول الفقير الى الله تعالى محمد جارا لله بن ظهيرة الحنفي لطفاً لله به قد وقع
 سؤال في عام ثمانية وثلاثين وتسماية في مسئلة الاستبدال فيما اذا وقف
 انسان وقفاً وشرط فيه ان لا يستبدل ولا يبعث ولا ينفق هل يجوز للناظر
 او للقاضي ان يخالف شرط الواقف في ذلك ام لا وكانت هذه المسئلة واقعة
 حال بمصر لبعض الامراء وصل الى مكة واقعة مخالفة شرط الواقف ثم وقع
 بيني وبينه اتحاد فالان اجمع له نقول المذهب ما تيسر فجمعت له هذه
 النبعة في العام المذكور وسميتها خلاصة الاقوال في مسئلة الاستبدال
 وعلى الله الكريم التقويل وهو حسبي ونعم الوكيل **اعلم** ان الواقف اذا شرط في
 اصل وقفه ان لا يستبدل ولا ينفق هل يجوز للواقف او الناظر او القاضي
 ان يستبدل او ادر ابي المصلحة في ذلك مع مخالفة شرط الواقف ام لا لم يجد نقلاً
 في ذلك مع التفحص الاستقصاء الذي تقتضيه القواعد ان لا يجوز الا
 استبدال لان العلماء قد صرحوا في كتب المذهب بان شرط الواقف يراعى ما
 امك ولا يجوز مخالفة هذا اذا شرط الواقف قال في المضطرب شرح القدر

عدم الاستبدال واما اذا شرط في
 وقفه ان لا يورث او لا يرث فلهذا
 يخالف شرطه

ومنه الى النصاب من كتب المذهب ما صورته متولى الوقف اذا اجر ادار
 من وقفته اكثر من سنة فان شرط الواقف وقفه ان لا يورث اكثر من
 سنة لا يجوز لان شرط الواقف يراعى وان لم يشترط ذلك تكليفه و
 المختار ان يفتى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين اذا كانت المصلحة في عدم
 الجواز وفي غير الضياع يفتى بعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت
 المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع والزمن انتهى بل افق
 ويختلف باختلاف النظائر والحكام وفي وقف هلال ما يدل على عدم جواز
 الاستبدال وفي الاسعار ما صورته لو شرط الواقف ان لا يورث المتولي
 الوقف ولا شيئاً منه او انه لا يدفعه من اذعة وان لا يعامل على ما فيه من
 الاشجار او شرط ان لا يورثه الا ثلاث سنين ثم لا يعقد عليه الا بعد انقضاء
 العقد الاول كان شرطه معتبراً ولا يجوز مخالفته ولو شرط الا يورث اكثر من سنة
 والناس لا يبرغبون في استجارها سنة واجادها اكثر من سنة او فر على الوقف
 وانفع للفقراء لا يجوز له مخالفة شرط الواقف بايجارها اكثر من برفع الام
 الى القاضي ليورثها اكثر من سنة لكونه انفع للوقف فان للقاضي ولاية النقل
 للفقراء والغائبين والموتى انتهى هذا اذا شرط عدم الاستبدال واما
 مسئلة اذا شرط الواقف ان له او للناظر على وقفه ان يستبدل او يبيع
 او يشترى بثمنه وارا او ارضاً غيرها يكون وفقاً مكانها ففي هذه المسئلة
 خلاف بين علمائنا فقال الامام ابو بكر ان الوقف والشرط جائزان وكذلك
 نص عليه الحنفية وهؤلاء هو المذهب وعليه الفتوى وله ان يبيعها ويستبدل
 بثمنها غيرها وقال بعض علمائنا ان الوقف جائز والشرط باطل وقال بعضهم هما
 باطلان وصورة ما قاله الامام ابو بكر احمد بن عمر الحنفي لو ان رجلاً وقف
 له عياقوم باميانهم ومن بعدهم عيال المساكين واشترط في الوقف ان له ان يبيع هذه
 الارض ويشترى بثمنها ما يكون وفقاً مكانها على شرطها وسبيلها الموصوفة في

الام

كتاب وقفه بان الوقف على هذا جائز والشرط الذي اشترطه في ذلك جائز وهذا
قول ابي يوسف وصورة ما ذكره هلال في كتاب وقفه قلت ارايت رجلا قال
ارضى صدقة موقوفة لله ابد اعلاني ان ابنيها واشترى بثمنها ارضاً تكون
موقوفة لله ابد اعلاني ما وصفت هذه الارض قال الوقف جائز والشرط جائز وله
ان يبيعها ويستبدل بها وقال يوسف بن خالد السهمي الوقف جائز والشرط باطل
واما ابو يوسف فقال الشرط جائز والوقف جائز والعقل عندنا ما قال ابو يوسف
انتهى وذكر في الاسعاف لوقف الارض هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على ان
ليان ابنيها واشترى بثمنها ارضاً اخرى فتكون وقفا على شروط الاول جاز
الشرط والوقف عند ابي يوسف استحسانا واختار الخفاف وهلال ان هذا
شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى
فان ارض الوقف اذا غصبها انسان واخرى عليها لما حتى صارت بحول الا
تصلح للزراعة وضمن قيمتها واشترى بها ارض اخرى تكون وقفا على شرط
الاول وكذلك ارض الوقف اذا قل نزولها لافه وصارت بحيث لا تصلح للزراعة
او لا يفضل غلتها عن مؤنتها ويكون صلاح الوقف في استبدالها بارض اخرى
فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم تكن ضرورة داعية اليه في الحال
ولو قال الواقف في اصل الوقف على ان ابنيها واشترى بثمنها ارضاً اخرى ولم
يزد على هذا يكون الوقف باطلا في القياس لانه لم يذكر اقامة ارض اخرى مقام
الاولى وجائز في الاستحسان لان الارض تعينت للوقف فيقوم ثمنها مقامها
في الحكم فمجرد شراء ارض بثمنها تغير وقفا على شرط الاول من غير تجديد وقف
انتهى في الخلاصة اذا شرط الواقف في اصل الوقف ان يستبدل به ارض اخرى او
شأ ذلك فيكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابي يوسف انتهى وقال المحقق
ابن الامام في شرح العداية ولو شرط ان يستبدل بها ارض اخرى يكون وقفا مكانها
فهو جائز عند ابي يوسف وهلال والخفاف وهو استحسان وكذا لو قال علي ان ابنيها

واشترى

واشترى بثمنها ارضاً اخرى مكانها وليس له بعد استبدال مرة ان يستبدل بها
ارضاً ثانياً لانها الشرط مرة الا ان يذكر عبارة تفيد ذلك دائماً وكذا ليس للقيم
الاستبدال الا ان ينص له بذلك وعلى وزن هذا الشرط لنفسه ان ينقص من
المعايير اذا اشأ ويزيد ويخرج من شأ ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيم
الا ان يجعل له واذا ادخل واخرج مرة ليس له ثانياً الا بشرط ولو شرط
للقيم ولم يشترط لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه لان افادته المولية
لغيره بذلك مخرج كونه يملكها وان اتفق ان يخذل من الوقف ما هو خير منه مع
كونه مستفعا به ينبغي ان لا يجوز ان الواجب ابقاء الوقف على ما كان عليه دون
زيادة اخرى واذا قال علي ان استبدل ارضاً اخرى ليس له ان يجعل التبدل دائراً
وكذا على العكس ولو قال بارض بالبيع ليس له ان يستبدل من غيرها لان الامان
قد تختلف في جودة الارض وينبغي ان كانت احسن لانه خلاف اليخير ولو شرط
الاستبدال ولم يذكر شيئاً استبدل ما شأ من العقار خاصة ان شرط كلام المحقق
وهذا كله فيما اذا شرط فان لم يشترط الواقف شيئاً من هذه الشروط المتقدمة
ما الحكم في ذلك **فأقول** اما مسئلة ما اذا وقف الانسان شيئاً لم يشترط
الاستبدال ولا البيع لانه ولا غيره فهل يملك الواقف الاستبدال هو او ما ظر
او ليس له ما ذلك قال في الاسعاف واذا لم يشترط الواقف الاستبدال فقد اشار
في السير انه لا يملكه الا القاضي اذا راي المصلحة في ذلك ويجب ان يخصص برأي
اول القضاة الثلاثة المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم قاض في الجنة وقاضيان
في النار المفسر يزي العلم والعمل ليل يحصل التطرق الى ابطال اوقاف المسلمين
هو الغالب في زماننا انتهى وفي فتاوى قاضي خان ما صورته اما بلا شرط اشار
في السير الى انه لا يملكه الا باذن القاضي اذا راي المصلحة في ذلك انتهى والمنقو
عن الذخيرة والمحيط جواز ذلك مطلقاً فينبغي ان يحمل قوله على ما قاله
قاضي خان خشيته ان يتطرق السطاري على الاوقاف فيبيعوها ويأكلوا ثمنها الفساد

بحر الزاوار

الزمان وقد اختلفت العلامة الكافية للحنفي مؤلفين لطيفين في مسألة الاستبدال
 كلاهما في ورقة واحدة سمي أحدهما الرمز والثاني المختص فقال في الرمز كل استبدال
 تحقق فيه شرطه وركنه فهو صحيح شرعا وكل ما ليس كذلك فهو باطل شرعا وكل
 استبدال من باب الاستتلاف عند أبي يوسف ولهذا جوز شرط الاستبدال
 في الوقف وعند محمد الاستبدال من باب العقود ولهذا لم يجوز اشتراطه الا
 استبدال المقرون بشرطه من المختص ان القاض اذا حكم بالصحة بدون تحقق
 شرطه فانه يكون باطلا في نفسه لا تنافي شرطه ومثل هذا لا يسمى نقضا في
 الوقف انتهى كلامه يرجع الى الصورتين المتقدمتين وهو اذا شرط الواقف الا
 استبدال ولم يشترط وراي القاض المصلحة وحاصل الكلام في ذلك ان المسئلة
 على ثلاثة اقسام الاول ان يشترط الواقف من اصل وقفه عدم الاستبدال
 او لا يوجر اكثر من سنة واحدة وهذه المسئلة هي اشكل الاقسام وقد وقع
 فيها كثير من القضاة والقسم الثاني ان يشترط الواقف في وقفه ان لا
 يستبدل او يبيع او يشترط ذلك للناظر وغيره والقسم الثالث ان لا يشترط
 شي من ذلك وقد علمت حكم الاقسام الثلاثة فيما قدمته من الكلام مستوفيا
 ثم بعد كتابتي لهذه النقول بنحو اربعة اعمام راجعت كتاب انفع الوسائل
 للعلامة الطرسوسي ورايته قد ذكر هذه المسئلة في حكمها واستوفى لكنه
 ابدى احتيا في المسئلة الاولى وهي ما اذا شرط الواقف عدم الاستبدال وراي
 القاض المصلحة في الاستبدال ان له ذلك وقاسمها وخرجهما على مسئلة ما اذا شرط
 الواقف ان لا يوجر اكثر من سنة ان للقاضي ان يوجر اكثر من ذلك اذا راي المصلحة
 وعزاه الى الفتاوى البدعية وهو بحث جيد وتخرج مستقيم موافق لقواعد
 المذهب فكيف اقول ينبغي سد هذا الباب اصلا وراسا وان لا يفتق بهذا الفساد
 الزمان وعدم تقوية النظر واستقامة القضاة وقد ذكر علما وناعدة في
 مسائل انما تعلم ولا يفتق بها من ارض الزعفران يؤخذ منها خراج الزعفران وبقي

فصل في الاستبدال المقرون
 بشرطه لا يقتضي حكمه شرعا
 بخلاف ما افلحكم

المسائل

المسائل تطلب من محلها وهذا اخر ما تيسر جمع في هذه المسئلة ولكل الله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **كتاب البيوع**
 عن اشترى لنفسه من رجل اخر قطع ارض وتخل مئزر ثمن معلوم لفلان دينار
 دينه الذي يتقنه في ذمته فقل هذا هو البيع الجازم لا ولو نذر المشتري
 لله كما للبائع في مجلس العقد انه اذا سلم اليه مثل الثمن من الشهر الفلاني من السنة
 الفلانية وساله ان يقبله في البيع وقبل المندور له النذر فهل يبقى النذر
 ببقاء المدة وينتهي بانتهائها البيع لازما باتا كما افتي به العلامة ابو بكر
 بن عبد المجيد القزويني ام كيف الحكم في ذلك **فاجاب** اذا اشترى الشخص
 المذكور الارض المذكورة بثمن معلوم ولم يقع في صلب العقد شيء من الشروط
 المضادة فهو بيع صحيح ناقد ولا يكون بيع وفاء ثم اذا نذر المشتري للبائع
 في مجلس العقد انه اذا سلم اليه مثل الثمن في الشهر الفلاني من السنة الفلانية
 وساله ان يقبله في البيع وقبل المندور له النذر راي اخر ما ذكر في السؤال
 فنقول لا شك ان النذر يبقى مادامت المدة فاذا انتهت المدة ولم يسأل
 البائع الاقالة فالبيع لازم كما كان وان سأل الاقالة فاقاله انسخ البيع وقد
 وقال الناذر مندور ويكون هذا النذر بمنزلة الوعد والوعد لا يلزم الا في هذا
 كما قاله قاضي خان المواعيد قد يلزم الحاجة هذا ما ظهر من الجواب **وسئل**
 عن رجل باع دارا لرجل اخر ببيعاننا وشرط البائع الخيار لنفسه مدة شهرين
 ونصف وحكم بالبيع المذكور حاكم حنفي ثم ان المشتري المذكور باع الدار المذكورة
 بعد شرائه لها لثلاثين وخمسين عينا شخص ثم ان المشتري الثاني باعها ايضا لشخص
 ثالث ثم ان ولد البائع الاول اراد ان يدعي على المشتري الثالث واضع اليد على
 الدار المذكورة بفساد البيع الاول الصادر من ابيه بعد مدة تزيد على ثلاثين
 عاما بمقتضى شرط الخيار المدة المذكورة فهل تنجح دعواه والخالف ما ذكر ام لا وهل
 البيع المذكور بشرط الخيار المدة المذكورة فاسد ام لا **فاجاب** حيث شرط البائع

وبغيرها منها ما هو

الناس

هذا الحكم في وقتنا هذا لا ينفذ

الخيار لنفسه فوق ثلاثة ايام ففسد البيع المذكور عند الامام ابي حنيفة وهو المذهب خلافا لصاحبه ولكل من المتعاقدين فسخه ثم اذا انقضى به قبض المشتري افاد للملك عندنا مع فساد خلافا للشافعي واذا اياه المشتري من غير بعد بيعه انقلب جازا وامتنع الفسخ لتعلق حق الغيبة كذا نص عليه قاضي خان والامام محمد بن الزيلعي في شرحه على التنزيل والعلامة ابن فرشته في شرح الجمع والمقنن والشرح من كتب المذهب ناطقة بذلك فالدعوى من البائع الاول والحال ما ذكر لا تصح ولا يملك الفسخ بعد تعلق الحق بثنان وثالث كما ذكر سميما وقد تباين البيع بحكم الحاكم **وسئل** عن رجل اعطى اشترى من شخص يشغل البيع الف ببيعة عتي له فيها ثوبا فشرط عليه اكثر من الذي عينه والشرط فهل يصح هذا الشرط من الاعيان **فاجاب** مشرا لا نعمي صحيح فان كان المبيع عين معين غير معين وشرط يثبت للينا والمشتري **وسئل** عن رجل باع اسهما من دار مشتركة فكتب الموثوق تسليم المشتري المبيع وسلم البائع المبيع باعترافهما فهل ينفذ ذلك والحال ان المشتري لم يضع يده على المبيع اصلا والحسبك فاذ ادفع في كل سنة وراهم للمشتري بما ظن انها اجرة فهل له استردادها لعدم قبضه المبيع ام لا فلو كتب البائع ورقة بخطه ان المشتري بوي من ذلك والحال ان البراءة مبنية على ذلك الظن هل ينفذ ويبرأ ام لا **فاجاب** القبض في العقار يكون بالتخلية لا بوضع اليد حقيقة فاذ حصل الايجاب والقبول انقضى البيع فاذا اخلى البائع الدار المذكورة من اسبابه صار المشتري قابضا فاذا استأجر الدار من المشتري صحت الاجارة ويكون ما قبضه المشتري فلا عبرة بخطه من الاجرة فليس له استرداده ثم اذا كتب البائع ورقة بخطه ببراءة المشتري فلا عبرة بخطه الا اذا اعترف بالبراءة اذ مجرد الخط لا يعتبر فاذا اعترف بذلك يبرأ المشتري والله تعالى اعلم **وسئل** عن شخص كان له مال تحت يداخيه بمقتضى اقراره الثابت لدى الحاكم الشرعي

واوسع نجسا فبعد ذلك جاءه بشرع خاص خارجا عن العينة

القبض في العقار بالتخلية

البائع

ثم

ثم توفي المقر المذكور فوقع بين القاضي ورب المال المقر حفظ نفسه وامر القاضي ببيع المخلفات زاعما ان الاقرار الثابت لديه سابقا لم يكن شرعا وبيعت المخلفات بنقص فاحش وعجز رب المال عن المدافعة يومئذ والحال ان رب المال احد الورثة لا خيه المذكور فهل يكون هذا البيع صحيحا ام لا واذا لم يكن صحيحا وتصرف المشتري في الاعيان ببيع وغيره هل يلزم بدل الاعيان المبيعة عند عدمها ام تغاوت الثمن حال البيع فقط **فاجاب** البيع على الوجه الشروع غير صحيح والبائع غاصب ويلزم المشتري رد الاعيان البيعة عند قيامها والا فيلزمه المثل في المثل والقيمة في القيمة يوم الغصب اذ هذا حكم الشيء المصوب الا ان يرضى المالك بالصلح فيجوز ذلك على ما تراضيا ثم القاضي فيها له ولا يبر ببيعة شرعا لا يجوز ان يبيع بالغبن الفاحش **فصل** في استحقاق المبيع **سئل** عن رجل اشترى من رجل ارضا بثلثم معلوم وذكر في المبيع في مكتوب شرعي متى خرج مستحقا ولحق البيع تبعة او درك او عهدة كان في ضمان البائع وذمته وماله ثم استحققت الارض المذكورة بظهور كتاب وقف ثابت وترعت من يد المشتري وادعى على المشتري بطلان الارض فهل له الزم المالك بالحالة المذكورة يلزم البائع ما غرمه المشتري من الغلة لانه ضمن له ما ظهر من تبعة ودرك وعهدة ام لا **فاجاب** البائع يلزمه ضمان الدرك والعهدة سواء ذكر ذلك في المكتوب ام لا وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع فاذا انتزعت الارض المذكورة بالطريق الشرعي رجع المشتري على البائع بالثلث وغلة الوقف تلزم المشتري وليس له الرجوع على البائع بها **سئل** عن شخص وكله كيلا يقر عنه فاقروا الوكيل بان موكله باع من ولده ارضا وسقيتها وقدرها عشرون ساعة ونصف ساعة وثلث ساعة في وجبة الست من اصل الوجبة خمسة وعشرون ساعة فاشترى بولده منه لولده قاص بطريق ولاية عليه بثلث عينة وان موكله قبض الثمن واعترف المشتري بنسليم المبيع لمجوره وثبت

ذلك لدى حكم حنفى المذهب وكتب حكم هو جبه وكتب به حجة فادعى شخص
على المقر بان تحت يده ثمان ساعات وربع وعقبين في وجبتى التستين
ولم يعين كم في كل سبعة من السقية واربع ساعات وثمان في وجبة الاحد
وست ساعات ونصف وعقب في وجبتى الاربعين **فاجاب** بان
ما تدعون به ليس هو لي وانه لولد ولدي فادعى على والد الولد القاصر
بطريق ولايته عليه ما ادعى به على المقر ثبت كذا على ما ادعى به على
القاصر وانزع منه ثم مات المقر وانكر ورثته البيع وادعى بطلان
الحكم به بمقتضى انه تبين ان بعض السقية مستحقة للغير والحال ان
المدعى به غير المبيع المذكور فهل البيع صحيح في الحالة هذه ام لا وعلى
فرض انه من البيع هل يبطل بمقتضى ذلك ام هو صحيح واذا قلتم بطل
البيع فهل للقاضي الرجوع على خلف المقر ثمن ما انتزع منه ام لا وما حكم الله
في ذلك **فاجاب** اذا كان المدعى غير المبيع المذكور فالمدعى ساقطة
من اصلها والبيع على الوجه المشروع صحيح فاذا ظهر بطلان مقتضى للغير
بطل البيع فيه وصح في الباقي بطلان من الثمن وللعاصر الرجوع بثلث البقي
المستحق على متروك البائع **فصل** في خيار الرجوع **سئل** عن رجل اشترى
رجل ارض عثري بوصف صاحبها البائع لها من غير ثقل ولم يرها ولم
يستلمها المشتري قبل ذلك وصا وقه المشتري واستلم البائع الثمن من المشتري
وكتب بذلك حجة المشتري عند القاضي ثم بعد ذلك ذكر للمشتري ان الارض على
غير ما وصفها البائع فهل يصح البيع ام لا **فاجاب** الوصف لا يكفي في شراء الحدود
بل لابد من النظر والمعرفة والاحاطة ومن اشترى ما لم يره ثبت له الخيار اذا
راه فان شاق قبل وان شارد ولو اجاز البيع بالقول قبل الرجوع لا يزول خياره بل
هو باق **فصل** في خيار العيب **سئل** عن صياح الرقيق في النور هل هو عيب
يوجب الرد ام لا وفيما اذا اجن العبد او الجارية عند المشتري وادعى قدمه

الوجه ان المقر في شراء الحدود

عند البائع فانكر هل المشتري ان يحلفه بالله تعالى العظيم لقد بعته لك وسلمته
اليك وما جن عندي قط ام لا **فاجاب** الصياح من الرقيق حال النور
ان عده اهل الخبرة عيبا ينقص الثمن برده والا فلا واذا انكر البائع وجود
الجنون عنده واراد المشتري تحليفه ولم يعلم القاضي بذلك فلا بد من اقامة
البينة الشرعية عنده بانه قد جن عند المشتري فاذا شهد بذلك ساع للقاضي
ح ان يحلف البائع كما ذكر نص على ذلك المحققين **فصل** في شرحه على الهداية وغيره
سئل عن رجل اشترى جارية ثم وجدها مجبوبة هل يثبت له الخيار وله الرجوع
ام لا **فاجاب** المرجع في ذلك لقول ارباب الخبرة فان قالوا ان الحب ينقص الثمن
فهو عيب ترد به والا فلا **فصل** في البيع الفاسد **سئل** عن شخص باع دارا على
الشرط في صلب العقد اني اذا جيتك بدرا هلك اخذ داري وقال المشتري متي
طلبت دراهمي تسلمها لي وتأخذ داري وتعاقد اعيا ذلك ثم كتب بينهما حجة شرعية
ولم يذكر الكاتب الشرط وانما قال بيع عدة وامانة ووضع المشتري يده على الدار وبعضها
مشغول بامتنعة البائع فمضى على ذلك سنون فطلب المشتري دراهمه من البائع و
ضيق عليه فهل هذا البيع عيب هذا الوجه صحيح ام لا واذا قلتم غير صحيح فهل يقاصد
باجرة الدار من اصل الدار ام لا وهل اذا ادعى المشتري ان الشرط لم يذكر في صلب
العقد ومع البائع فهل له تحليف المشتري على ان الشرط وان لم يكن في صلب العقد
ام لا وهل يرجع بدرا هلك بعد الحلف ام يجب عن الاجرة **فاجاب** اذا شرط المتعاقدان
الشرط المذكور في صلب العقد فالبيع فاسد وان لم يكتب الشرط في الحجة او الصورة
للمفوض فاذا فسد البيع توفرت عليه احكام البيع الفاسد فاذا سكن المشتري الدار
المذكورة او اجراها فغرم ذلك وللبائع الدار ان يقاصد فيما عنده من الثمن باجرة
الدار ما عدا المحل المشغول بامتنعة البائع ليس له المطالبة باجرته لعدم اتفاق
به واذا ادعى المشتري ان الشرط لم يكن في صلب العقد فاقام البائع بينة تشهد
بالشرط وقوعه في صلب العقد قبل وان عجز عن البينة واراد تحليف المشتري

بينة من يكره هل يصح
ام لا واذا انقضت
البيع على البائع

على تكاره ذلك ساع له ذلك شرعا فاذ اختلف تبين عدم فساد البيع فلا
يفرم المشتري اجرة المار ويرجع البايع بنظيره فادفعه له من الثمن اذا اراد
الفسخ **وسئل** عن شخص وكل وكيل يقر عنه فافر الوكيل بان موكله باع من ولده
ارضا وسقية قدرها عشرون ساعة ونصف ساعة وثمن ساعة فاشترى
ولده منه لولده القاصر بطريق ولايته عليه بثمن عينة وان موكله قبض الثمن
واعترف المشتري بتسليم المبيع لمجوره وثبت ذلك لدى حاكم حنفى المذهب
وحكم بموجبه وكتب به حجة ثبات الموكل المقر وانكر الورثة البيع وادعوا بطلان
وبطلان الحكم به بمقتضى انه تبين ان بعض المبيع وهي ثمان ساعات ماسقية
ارض ظهرت موقوفه لشخص ثابت وقفها محكوم به من قبل حاكم شرعى حنفى
المذهب بحجة شرعية قبل البيع المذكور واداد المشتري التمسك بالحكم فهل
تمسكه به صحيح ام لا وهل يكون المبيع ملكا للورثة ام لا **فاجاب** اذا جمع
بين وقف وملك وباعها صفقة واحدة صح البيع في الملك وبطل في الوقف
هذا هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى قال في فتاوى قاضي خان مانصه ولو جمع
بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة واحدة جاز البيع من غير الوقف
وقال في خلاصة الفتاوى ولو ضم الوقف مع الملك وباعها اجاب شمس الائمة
المحلوا في ان لا يجوز كالمسجد وقال ركن الاسلام على السعدى يجوز في الملك
ثم رجع شمس الائمة الى قول ركن الاسلام وقال الزيلعي في شرح الكترا اذا جمع
بين ملك ووقف روايتان في رواية يفسد في الملك لان البيع لا ينفعه
على الوقف لانه صار محررا عن الملك والتملك فصار كالموكل بين حر وعبد
ذكره الفقيه ابو الليث في نوار له والاصح انه يجوز في الملك لان الوقف مال
ولهذا ينتفع به انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل حق تعلق به وذلك لا
يوجب فساد العقد فيما ضم اليه كالمدر ونحوه وقال في متى الوقاية وبطل
بيع ما ليس بمالك كالدوم والميتة والحرق وكذا بيع ام الولد والمدر والمكاتب

وصح

وصح في حق ضم اليه مدر او قن غيره بحصته كذلك ضم الي وقف في الصحيح وقال في الطائي
جمع بين وقف وملك واطلق في الملك في الاصح فانه النقول صريحة في عدم فساد
العقد فيما ضم اليه الي وقف وجميع كتب المذهب ناطقة بهذا فاحاصل الجواب
في هذه المسئلة ان الوقف لا يبيع مع الملك في صفقة ففي المسئلة روايتان
في رواية يفسد العقد ويرى الفناء من الوقف الي الملك كالموكل بين حر
وعبد وفي رواية يصح البيع في الملك وبطل في الوقف وهذا هو المقتضى به والله
تعالى اعلم **وسئل** عن رجل باع دارا مشتملة على منافع ومرافق وحقوق
شرعية يبيع الناس يعني بيع وفاء وامانة على شخص بثمن معلوم عندها وقسم المشتري
الدار ووضع يده عليها مدة يوجرها في كل سنة باجرة معلومة وثبت البيع
المذكور على يد حاكم حنفى ثبوتا مجردا من غير حكم ثم بعد ذلك ظهر ان ارض الدار
المبيعة المذكورة وقف فما حكم الله في صحة هذا البيع هل هو صحيح ام لا وفي
الاجرة هل يطالب بها المشتري في المدة التي اجرها ام لا وهل يحاسب بها من
الثمن ام لا **فاجاب** لا يبيع البيع المذكور حيث ظهر ان الارض وقف فاذ يبيع
الموقوف غير جائز شرعا ويلزم المشتري دفع اجرة المثل للارض الموقوفة في المدة
المذكورة في كل عام فيما خذ ذلك مستحقه شرعا ويرجع المشتري بالثمن على البايع
كحلا ولا محاسبة بشئ من الاجرة **وسئل** عن شخص الى ارض وسقيتها بابا
لمتري فادفع عليه فيها فحشي من توجيه يمين عليه فتقل الارض وسقيتها
لولد ولولده عا صربان وكل وكيل لا يقر عنه فافر الوكيل بان موكله باع من ولده
الارض وسقيتها فاشترى ولده منه ولولده القاصر بطريق ولايته عليه
بثمن عينة وهبه والد الولد القاصر له وان موكله قبض الثمن واعترف المشتري
بتسليم البيع لمجوره وثبت ذلك على يد حاكم حنفى المذهب في الصورة الظاهرة
خوفا ان توجه عليه يمين في ذلك ولم يقبض لذلك ثمن اصلا ولا دفع يده عن
البيع المذكور لانه مستمر على وضع يده عليه الى ان انتقل بالوفاة الى رحمه الله

تعالى يتصرف فيه الملاك في املاكهم بالزراعة وغيرها ثم بعد انتقال البائع
بالوفاء اراد المشتري التمسك بالمذكور لولده فنارعه في ذلك بقية الورثة
وادعى عليه بان البيع المذكور انما كان على وجه الحيلة لدفع اليدين على الصيغة
المشروعة وادعوا اقامة البينة بذلك فهدت تسعة بينتهم ويبقى البيع على
ملك بايعة لورثته ويختص المشتري المذكور به وما حكم الله في ذلك **فاجاب**
هذه المسئلة فيها خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه وهو بيع النجاسة و
صورتها كما نقله علماؤنا ان يقول الرجل لغيره ابيع داري او ارضي او غير ذلك
منك بكذا في الظاهر ولا يكون بيعا في الحقيقة ويشهد على ذلك فاذا وقع
عقد البيع بينهما ثم اختلفا فادعى احدهما المواقعة والآخر عدمها فالقول
لمدعي الصحة عند ابي حنيفة وعند صاحبيه البيع باطل الا ان يتفقا على
الصحة والاعراض عن تلك المواقعة فان قامت بينة وشهدت بالمواقعة
فانا نقبل اذ ابنا المتبايعان العقد عليها او يبطل البيع قال في حق الجمع وغير
واللفظ لصاحب الجمع ولو تواضعا سرا على البيع نكحة ثم اطلقاه واختلفا
في البناء والابتداء فالقول لمدعي الجواز وبطلان ما لم يتفقا على الصحة انتهى
فقوله واختلفا في البناء لا ابتداء معناه ان احدهما يدعي ان البيع كان مبنيا على تلك
المواقعة والآخر يقول لا ابتداءنا البيع واعرضنا عن تلك المواقعة فنقدان
حينئذ القول قول مدعي الصحة وعند صاحبيه البيع باطل قال في خلاصة الفتاوى
وفي فتاوى قاضي خان واللفظ له اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعي الصحة
والآخر يدعي الفساد كان القول قول مدعي الصحة والبينة بينة الفاسد باقيا
الروايات **فصل** في بيع الفضولي **مسئل** عن امرأة بالحساب ادعت انها
وكيلة عن امرأة اخرى بمكة في بيع دار لها بالحساب فباعها بمقتضى ما رعت
من الوكالة فما حكم الله في هذا البيع هل هو صحيح ام باطل موقوف **فاجاب** حيث
لم يصدر توكيل من المرأة المنسوب اليها التوكيل فالبيع المذكور بيع الفضولي

سج

مدعي الصحة

وهو

وهو موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان ردته بطلت للاجازة
شروط اربعة وهي قيام البائع والمالك والمشتري والمبيع فمقتضى شرطها
لم تعمل الاجازة **فصل** في بيع الوفا **مسئل** عن رجل اشترى آلات دار شرعيا
يعني بيع وفا وامانة ثم بعد ذلك ظهر ان بعض آلات الدار ملك وبعضها وقف
بالشيوخ ثم ان المشتري للآلات قال بحضرة جماعة اني تسخت هذا البيع فهل
يجوز له التمسك بالصنع او يؤوله به ويحل بمقتضاه **فاجاب** يجوز له الصنع
ويؤاخذ به لان منفعة الدار متعلق ببعضها ببعض فواذا استحق البعض
للوخر فانت المنفعة المقصودة **مسئل** عن رجل اشترى آلات دار شرعيا
يعني بيع وفا وامانة ثم بعد ذلك ظهر ان بعض الدار ملك وبعضها وقف بالشيوخ
ثم ان المشتري للآلات قال بحضرة جماعة تسخت هذا البيع واداد البائع اجازة
الآلات الدار المذكورة اعلاه مع ارضها المستحقة له بالطريق الشرعي هل يجوز
له الاجازة ام لا والكلام ما ذكر **فاجاب** اذا وقع العقد سالما من شرط نفسه
فهو بيع صحيح والمشتري المذكور فسخ البيع لظهور الوقف وحق فللبائع
المذكور ان يوجه الآلات المذكورة بغير ارضها المستحقة له اذ اراد ذلك
مسئل عن رجل اشترى آلات بيع الناس يعني بيع وفا وامانة من غير ارضها
والكل ان ارضها وقف ثم ان المشتري فسخ البيع المذكور اعلاه وجلس آلات
الدار عنده ومنع المنفعة منها لاجل ثمنه الذي سلمه للبائع ثم ادعى صاحب الارض
وهو البائع لآلات الدار اذ ان يوجه الارض المذكورة اعلاه بغير رجل اجنبي
يفسخ باجرتها هل له ذلك ام ليس له ذلك واذا اراد البائع ان يسكن في الارض
المذكورة هل له ان يسكن فيها او يفتنع بها ام لا **فاجاب** للبائع المذكور الانتفاع
بالارض المذكورة اذ كان هو المستحق لملفقتها شرعا سكنا واسكنا **مسئل** عن
كيسة بين اربعة اخوة ثلاثة ذكور وبنت فباع احد الذكور حصته من الدار من
اجنبي بيع امانة ووقف ضمن للمشتري احد اخوي البائع عمده المبيع في ذمته

وماله ثم توافق الاخوة على قسمة الدار ليختص كل واحد منهم بحصة فهل لهم ذلك
من غير اجازة المشتري او تنوقف القسمة على اجازته وهل اذا اختار بايعة محلا
من الدار عن حصته المشاعة يكون متبعا عند المشتري عوضا عن الحصص التي ابتاعها
اولا وهل ينفسخ البيع بالقسمة ويطلب المشتري ثمنه وما الحكم في ذلك **فاجاب**
نعم لهم ذلك من غير اجازة المشتري المذكور اذا ضرر عليه بل صار ما هو متباع
عده ميمزا منفردا واذا اختار البايع محلا عن حصته المشاعة يكون متبعا عند
المشتري اذا القسمة هي مع نصيب شايع في معين كما قاله الزيلعي في شرح الكثر
ولا ينفسخ البيع اذ لا وجه يقتضي ذلك لانه البايع واحد والمشتري واحد
والمحل واحد والقسمة مميزة لكن للمشتري ان يطلب مراهمة متقاراد **وسئل**
عن اشترى دارا مني المظلم ببيع شرعي ولم يثبت ذلك على حاكم شرعي واستقر
بوضع اليد عليها اربع سنين يكرهها ويستلم كراهها فهل البيع صحيح ام لا فان قلتم
غير صحيح فهل يجب عليه الكرامة من الثمن ام لا والكاظمي في شرح **فاجاب** لا يجوز
بيع الوفا في دور منى لان ارضها غير مملوكة لاحد بل هي منافع للحجاج والبناء
منقول وبيع الوفا لا يجوز في المنقول فاذا لم يجوز في الجارية في البناء منفردا فيه
روايات في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز وهو ظاهر المذهب نص عليه الطل
سوي فاذا اجره قبض الاجرة ملكها بوجه مخطور فلا يجب عليه من الثمن ولا
يرجع بها عليه **وسئل** عن شخص باع الات دار بمكة ببيع عدة وثبت ذلك على
حاكم حقيقي ثم بعد مدة ادعى البايع باجرة الارض على المشتري فهل له ذلك ام لا وهل
حكم الحاكم في الات متناول للارض اذ هي من ارض مكة ام لا **فاجاب** اذا ادعى
البايع باجرة الارض على المشتري فدعواه صحيحة وحكم الحاكم في الات متفاض لا يتناول
بيع الارض ولا يدخل الارض لانه لا يذكرها كما نص عليه صاحب الفصول في الحادية
وغيره وسواء في ذلك بارض مكة وغيرها وان ذكر في العقد انه ان يبيع امانة قد
البيع **سئل** عن رجل باع دارا مشتملة على منافع ومنافع حقوق شرعية ببيع

الكاظمي في شرح الكثر

وفا و امانة

وفا و امانة على شخصين معلوم عندهما وتسلم المشتري الدار ووضع يده عليها
يوجزها في كل سنة باجرة معينة فثبت البيع المذكور على حاكم حقيقي سوتا محرم ما من غير
حكم ثم بعد ذلك ظهر ان الدار المبيعة المذكورة وقف فاحكم الله في حصة هذا البيع هل
هو صحيح ام لا وفي الامر فهل يطلب بها المشتري في المدة التي اجرها ام لا وهل يحيا
بها من الثمن ام لا يحاسب بها **فاجاب** اذا ظهر ان الدار المبيعة وقف بطل البيع
المذكور ويطلب الموقوف عليهم المشتري باجرة الدار في المدة التي وضع يده عليها
ويرجع المشتري بالثمن على البايع كمالا ولا يحاسب بشي من الاجرة **سئل** عن شخص
ابتاع دارا ببيع وفا بطريق الوكالة عن امرأة من شخص اخر عاينتي بيار وذهباجدة
وتسلم المشتري الدار لموكلته وسلم الثمن بشهادة شهود التبايع ومعاينة
لقبض البايع الثمن وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة تقابل البايع والموكلة
احكام التبايع ثم طلبت الموكلة الثمن الذي دفعه وكيلها الى البايع فذكر البايع
ان الوكيل لم يقبضه سواماية وعشرين ونياراحد يدافاعت الموكلة انها
سلمت لو كيلها جميع الثمن وهو ما يتا دينا وروايتها شاهد بذلك فقال
البايع اقرب ان قبضت الثمن ولكن ما قبضت الا مائة وعشرين قبل قبض ذلك
منه بعد معاينة الشهود قبض الثمن ام لا وهل يتوجه اليه على الوكيل او على
الموكلة ام لا **فاجاب** حيث عاين الشهود قبض الثمن فلا ينفيد البايع الحجعة
من قبض الثمن ولا يمين على واحد منهما والحال ما ذكر والله تعالى اعلم **سئل** عن شخص
باع ارضا وتخلها من شخص اخر عاينتها من المشتري ببيع شرعي وثبت ذلك
على حاكم حقيقي ثم انه بعد مدة باع الارض والتخل المذكور من شخص ثالث ببيع قلاطا
المشتري الاول ثم بعد مدة باع الارض والتخل المذكور من شخص ثالث ببيع قلاطا
البايع واجازة المشتري الاول واخذ مراهمة التي اشترى بها تلك الارض فهل
البيع الثاني صحيح ام الثالث وهل ينوقف صحة البيع على اجازة المشتري الاول ام لا
وما حكم الله في ذلك **فاجاب** البيع الثالث هو الصحيح النافذ للحقوق الاجازة به

دون الثاني قال في الفتاوى الكردية والفتاوى العاديه والفتاوى لصاحب الفتاوى
الكردية ونصه باع وفاتم باع من اخرا باتا ثم من اخر كذا لك فايها اجاز المشتري
نفذ في هذه المسئلة لم يجز المشتري وفاشا الاول وانما اجاز شرا الثاني الذي
هو الثالث بالنسبة اليه والبيع يتوقف على اجازة المشتري وفاشا **سئل** عن رجل
باع ارضه من شخص سيعا قلاطا وكان البيع بالمدينة الشرعية فلما جاء
المشتري الى البلد الذي بها الارض واراد ان يتسلم الارض وحدها متباعدة
بيع امانته على شخص قبل شرائه فقال له المشتري قلاطا خذ ثمك الذي
للبايع فاي يوفقا لما اخذه الا من باعني فتوقف الارض ولم يتسلم الارض ثم
اجتمع البايع والمشتري وفاشا شراؤه من البايع شرا قلاطا في غيبة المشتري
قلاطا فلا يسمع المشتري قلاطا بذلك لزم البايع واراد الدعي عليه فوكل
البايع وكيلاه امره ان يدفع للمشتري وفاد راجعه ويبطل للمشتري قلاطا الا
ويسلم الارض فاي البيعين اصح الاول العلط ام الثاني الذي اشتراه المشتري
ففا يكون عقده سابقا وكونه متوقفا على اجازته **فاجاب** البيع القلا
من المشتري وفا هو الصحيح اذا وقع بعد مفاسخة بيع الوفا لان البيع
القلاط من غير المشتري وقفا موقوف على اجازة المشتري وفا ان اجاز
البيع او طلب الثمن جاز ونفذ وان رده بطل فاذا تقابل البايع والمشتري
وفا البيع الاول واشتراه ثانيا قلاطا فهو رد للبيع القلاط الاول الواقع
لغير المشتري وفا صار ما اشتراه المشتري وفا شرا قلاطا هو الصحيح **سئل**
عن شخص باع محلا بيعا جازا للشخص فاستلم المشتري المبيع ثم مات البايع
وعليه ديون شتى لا ناس وليس له سوا هذا المبيع الذي تحت يده المشتري
شرا جازا فهل يكون المشتري احميه من سائر الغرماء ام يجامصونه فيه
فاجاب يختص المشتري بالمبيع ويقدم دينه على ديون باقي الغرماء
سئل عن شخص باع داره على اخر بيعا جازا فاجرها المشتري بعد

قبضها

قبضها واخلاها على اخر مدة سنة كاملة فبعد مضي نصف السنة نقد البايع مال الوفا
وباعها باتا من اخر فهل تنسخ الاجارة بنقد مال **الوفاء** ام تبقى الى استيفاء
السنة **فاجاب** تنسخ الاجارة والحال ما ذكر قال في الفتاوى الكردية في بيع
الوفاء ما نصه وان نقد البايع المال في ثلثا المدة تنسخ الاجارة ويجبر المشتري
على القبول لعدم لزوم العقد له الا جرح بحساب الماضي **سئل** عن شخص ابتاع
دارا من رجل وارضاعه ثري ابتيا عا شرعيا وهو المعروف بالعدة والامانة بثمن
معلوم ولم يتسلم المشتري المبيع فاستاجر البايع من المشتري المبيع المذكور
سنة كاملة بعشرة دنانير ثم صار في كل سنة يتادي المشتري من البايع
عشرة دنانير عن اجرة المبيع بغير عقد تولجر فهل يوجب له اخذ هذه الاجرة
والحال ما ذكر ام تحسب عليه من اصل الثمن وهل المبيع من اصله صحيح ام
لا وما الحكم فيه **فاجاب** بيع الامانة لا يجوز في المنقول كالات دور منى
فان ارضها لا يجوز بيعها فيبقى العقد مصروفا الى الالات وهي منقولة ولما
بيع الارض اعترى جازيتم ما قبضه البايع من المشتري في السنين المذكورة
من غير عقد اجارة ان كانت الارض معدة للاشتغال يلزمه اخذ مثلها
وما زاد عن ذلك ما كان يقبضه المشتري يحسب من اصل الثمن والتخلية
قبض **باب** الشركة **سئل** عن ثلاث مساهل الاول اربعة شركا في ما انجب
لا يخرج مال احد منهم كفا ثم بعد مدة اقر احدهم بالخلافة لا يملك شيئا سوا
حصته في مال الشركة بان ما تحت يده وفي حواصل ملك لفلان وهو واحد من واحد منهم
الاربعة وانا وكيل عنه وحكم شرعي بموجب اقراره فاذا ادعي وارثه بعد
موته انه يستحق حصة مما اقر به فهل له شيء مع وجود الاقرار المذكور المحكوم
به الثانية اذا مات احد الشركا الاربعة هل ينسخ عقد الشركة بموته لكون
الشركة عقد اجازة لا واذا قلتم بالا نفع وروح الباقيون فيما تحت ايديهم
فلا يجب حصة للميت في الروح ام لا المسئلة الثالثة لو اثبت له احكام

عن الشركة وقع بينهم تعاقد
بان المال مشترك وان حصة كل
منهم في مال الشركة بان ما تحت
يده وفي حواصل ملك لفلان وهو
واحد من واحد منهم الاربعه
وانا وكيل عنه وحكم شرعي بموجب
اقراره فاذا ادعي وارثه بعد
موته انه يستحق حصة مما اقر به
فهل له شيء مع وجود الاقرار
المذكور المحكوم به الثانية اذا
مات احد الشركا الاربعة هل
ينسخ عقد الشركة بموته لكون
الشركة عقد اجازة لا واذا قلتم
بالا نفع وروح الباقيون فيما تحت
ايديهم فلا يجب حصة للميت في
الروح ام لا المسئلة الثالثة لو
اثبت له احكام

ام لا

بذلك لو كان ثبوت ذلك بطريقين بان ادعاء مدعي على واضح اليد بان له في ذمة الميت كذا فاجابه بان هذا ليس ملكه وانه مات فقيرا وعجز المدعي عن اثبات انه له فحلف واضح اليد كما اجاب وبان ادعاء مدعي على واضح اليد ملك هذا الشيء للميت ويطلب خلاصه دينه منه فاحس بالانكار وانه ليس للميت وبانه مات فقيرا واقام بينة باقرار الميت حال صحته انه فقير لا يملك شيئا وحكم الحاكم بذلك فعمل نفع لو ارثه بعد ذلك دعوى على واضح اليد لا **فاجاب** حيث وقع التصديق بين الاربعة الشركاء المذكورين بان المال مشترك بينهم كما شرح ثم بعد ذلك اقر احدهم بان مات تحت يده ملك فلان لواحد من الاربعة الشركاء وانه وكيل عنه لا يقبل ذلك منه للتناقض الظاهر في الاقرار بخلاف ما سبق انشا مبتدعيا ما حققه علماءنا وغيرهم وقصد المقر باقراره هذا الرجوع عن التصديق السابق وتخصيص المقر له بذلك خلافا لوجه ذلك ولذلك قال علماءنا ان المقر له اذا كان يعلم انه لا حق له سابق عند المقر به بل يحرم عليه وانه اخذ في بطريق مخطوطة وايضا قد صرح علماءنا ان الاقرار لا يصلح ان يكون سببا للاستحقاق وقد علم بمقتضى التصديق المذكور ان المال مشترك فكيف يجوز للمقر ان يخصص به واحدا بعينه ثم اذا مات بعض الشركاء بنفسه عقد الشركة فاذا حصل ربح بعد ذلك من المال يستحق ورثة الميت مورثهم من الربح لانه تمام مال المورث صرح بذلك علماءنا واذ ثبت لدى حاكم شرعي بعد موت احد الشركاء انه مات فقيرا لا يملك شيئا بمقتضى اقراره بذلك في حياته لا يقبل ذلك منه لانه غناه قد ثبت باعتبار التصديق السابق والاصل بقا ما هو ثابت حتى يعلم زواله بوجه ظاهر وما استند اليه من اقرار الاول لا ينفيد ولا يزول به غناه فاذا علم هذا تسع جهنم دعوى الوارث على واضح اليد المقر له لو ارث تخلفه بان هذا الاقرار حوالة الجاه فيه وان باطن الامر كظاهر نفوذ بالله من شرور انفسنا وسيات اعمالنا

فان اراد ارجاع حتى سابق الانسبا

الاقرار على سبب الاستحقاق

سئل

سئل عن جماعة بينهم مال مشترك على حصص متفاوتة وقد راجع الجميع مائة دينار وخمسة عشر الف دينار ودار المال بينهم نحو ثلاث سنين تارة يكون بعضه حاضرا بيد احدهم وغايبا عن الآخرين وتارة بعكس ذلك ثم انهم اجتمعوا وحضر بعض المال ففسخوا الشركة والذي حضر من المال عمرو فاتفقوا على قسمة ذلك على احد عشر سهما واقسموا كذلك على التفاوت في السهام وواحد منهم واضح يده على باقي المال الغائب فاراد شركاؤه محاسبته على جميع ما صار تحت يده في هذه المدة وتقويم ما حضر من العروض وكذلك تقويم الغائب منها ومعرفة راس مالهم الذي وقع عليه عقد الشركة وما ربحوه في هذه المدة او خسروه فامتنع من كان تحت يده المال فخل بجبر على المحاسبة على جميع ما كان تحت يده وكذلك هو ايضا يجاسمهم على ما حصل تحت يدهم من مال الشركة ثم يترك الحاصل على هذه السهام ويقتسم على كل سهم ما يخصه من مجموع الحاصل من اصل المال والربح ام لا يجبر على ذلك **فاجاب** الشركاء يعني فاذا اطلب منه شركاؤه بيان للحساب فيما دخل تحت يده من مال الشركة يجب عليه بيان ذلك فاذا امتنع جبره القاضي على المحاسبة لانه يصير جنيثا غاصبا ويخرج من الامانة بما متفاعة لان امتناعه يدل على قصد غير جميل فالعليه الصلاة والسلام يدا الله على الشركاء ما لم يخس احدهم صاحبه فاذا اختلف احدهما صاحبه رفعها عنهما وورد ايضا في الحديث الله ثالث الشريكين ما لم يخونا فاذا اختلفا محقت اليك بينهما ما وفي الامتناع من المحاسبة نوع خيانة فسال الله تعالى السبات على التقوي والامانة والعصمة من الزلل والخيانة **فصل** في المنازعة **سئل** عن رجل اخرج من ماله قدر معلوما وقال لرجل اخر شاركني في العمل في هذا المال فمهما حصل من الربح يكون بيننا نصيبين فوافقه على ذلك وعمل في ذلك وكان القبض والا قباض بيد رب المال اصلا ورجعا ثم بعد مدة طالب الشخص رب المال بقسمة من الفائدة فادعي رب المال ان المال خسروا طالب الشخص بالخسارة بناء على ما زعم من صحة الشركة فهل

يجبر على المحاسبة

والحال ما ذكره من شركة صحيحة كان عمداً هي باطله وليس بقراض صحيح واذا قلتم
ليست شركة صحيحة ولا قراضاً صحيحاً هل يلزم رب المال للشخص المذكور ارجع
عمله ام لا واذا قلتم يلزمه اجرة عامل هل القدر فيها معلوم معين ام المرجع
فيها للعرف والعادة محكمة فيها حتى يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأعمال
وما حكم الله في ذلك **فاجاب** من شرط صحة المضاربة تسليم مال المضاربة
الى المضارب ليديره وهناك ما يحصل تسليم فالمضاربة غير صحيحة ويلزم صاحب
المال اجرة المثل للاخر والمرجع في ذلك العرف وليس عليه شيء من الخسارة و
الحال ما ذكر **باب الضمان** **سئل** عن رجل اكرت من ناخوة جلبة ليشتري فيها
فروقا معلومة من الحب باجرة معلومة بينها فاشحن المتاجر الفروقا المذكورة
في الجلبة واستقرت الجلبة مشحونة في البند ونحن عشرة ايام والمسافرون
في الجلبة متضررون بهذه الاقامة الطويلة والناخوة ينام كل ليلة في
بيته عند عماله واولاده والمسافرون ينامون في البر وفي الجلبة رجال
فقير ان ينامان فيها في ليلة من الليالي سمح المسافرون الذين ينامون في البر
غوشا كثيرا في الجلبة وصياحاً فزعوا اليها فوجدوا في الجلبة ما كثيرا بحيث
يخاف منه عرف الجلبة والناس ينزهون الما فقال الناخوة ان الجلبة
انخرقت من ثلاث اماكن ودخل الما فيها واخير الفقير ان اللذان ينامان في
الجلبة بان هذا الما من الجملة وان صاحب الجملة نام عن الجملة الذي عليه
حرسها فزاد الما **فاجاب** ودخل فروق الحب وصار كل فرق يسوي نصف
قيمتها فهل يفر من الناخوة نصف القيمة ام لا يفر وهل يقبل
شهادة الفقير على الناخوة في كون تلف الفروق بسبب ما
الجملة لزيادة الما ام لا تقبل شهادتهما **فاجاب** لا ضمان على الناخوة
المذكورة لان التلف لم يحصل ببيع منه وكذا لا يضمن المتدرك بالجملة
ايضا سواء امكنه التخرج عن دخول الماء او لم يمكنه وهذا قول الامام

ابي حنيفة رضي الله عنه كما هو مصرح به في الفصول العمدية والله اعلم **سئل**
عن رجل ضاع له ورقة فامر رجلا يسأل عنها ويتفحص ويحضر ويجعل لمن تجده
عنده خمسين اشرفيا فوجدها ذلك الرجل عند انسان ثم جاء الى صاحب الورقة
فطالبه بالتخمس للاشرفي الذي وعد بها ليدفعها الى الرجل الذي وجدت عنده
الورقة فاعطاها صاحب الورقة للرجل الواسطة ثلاثين اشرفيا ووعده
باعطى العشرين بعد ذلك فدفع الواسطة الثلاثين الاشرفي الى الرجل الذي
عنده الورقة واخذها منه وجابها الى صاحبها وضمن له الواسطة العشرين
الباقية من الشروط ثم ان صاحب الورقة ادعى على من له بما تضمنته
الورقة فلم يثبت له بها شيء فادار الرجوع بالثلاثين الاشرفي فهل له ذلك
ام لا وهل لمن جاب الورقة مطالبة الواسطة بالعشرين التي ضمنها له ام يطالب
بها صاحب الورقة وهل ضمان الواسطة صحيح والحال ما ذكر ام غير صحيح وهل
يستحق الرجل الذي وجدت عنده الورقة الخمسين الاشرفي بمقتضى هذا الشرط
ام ذلك وعدوه ولا يلزم ويكون حكم الورقة الضاربة حكم النقطة **فاجاب**
لما كان الورقة المذكورة الرجوع بالخمسين بالثلاثين الاشرفي التي دفعها وليس
للمتقطعة مطالبة بالعشرين مطلقا وضمان الواسطة غير صحيح وان شرط الواسطة
فرع ثبوت الدين وليس هنا دين ثابت ويجب على المتقطعة المذكورة رد الورقة
لصاحبها من غير شيء يقابل له **سئل** عن شخص اذا شخص ونيانها من شخص اخر
ثم بعد مدة طالب رب الدين المدينون فالتجأ الى شخص اخر فضمنه ايضا في الدين
المذكور عن مضمونه وقضاه رب الدين ثم اعادته مجلس القبض للدفع وهو
الضامن الثاني وقال لا يحمل بيانا قبض منك مع وجود الاصل بل عليك الاجتهاد في
استخلاصه فهل تبرأ بموجب هذا القبض ام لا اصل ام لا واذا بدلت ذمته
الاصل هل يكون المبلغ المردود تحت يد الضامن على وجه التوديعة ام لا **فاجاب**
لا تبرأ ذمته الاصل بموجب هذا القبض ذمته الاصل تعريف الكفالة في ذمته الكليل

ثم بعد مدة طالب رب الدين
الضامن الثاني
فدفع له الدين
المذكور

لذمة الاصل في المطالبة لا في الدين بل الدين باق في ذمة الاصل والمضامن
للمذكور كما يخلو حاله ان يكون ضمن المطلوب بامره او بغير امره كان كانه بغير
امره وادى عنه فهو متبرع ثم ينظر بعد ذلك ان ادى الاصل الى المطالب
دينه فلا يוכל يسترد ما دفعه الى المطالب كما هو شأن كل متبرع اذا تبرع بقضا
دين غيره ثم ادى المدين الدين الى رب الدين او تبين ان لا دين على المطلوب
المدفوع الى من تبرع به وان كان ضمن بامر المطلوب ثم دفع القفل الى المالى
المطالب فقبضه منه ثم رده عليه فالدين باق في ذمة الاصل ولا يكون ما
دفعه الطالب الى الضامن ودية بل بآية عن القبول رجع المال الى الدافع
ورب المال مخير في مطالبة الكفل والاصل وله مطالبة لهما معا وله حبسهما
او حبس احدهما واذا اختار مطالبة احدهما كان له بعد ذلك مطالبة للاخر
وتترك الاول ثم في هذه المسئلة لرب الدين المذكور ان يطالب المضامن الاول
ايضا ولا يكون ضمان الثاني مبطلا لضمان الاول **كتاب القضاء**
حكم حنفى ثبت عنده ضمان وحكم بصحة وكتب بذلك مكتوب شرعي بيد صاحب
الدين المتضمن له فهل يصح لحاكم بعد ذلك ان يلغى هذا الثبوت والحكم خصوصا
في غيبة المضمون له ام لا وما حكم الله في ذلك **فاجاب** ليس للقاضي الثاني ان
يتعرض لحكم القاضي الاول بنقض ولا الغايل بغير علمه امضاؤه وتنفيذه اذا
كان الضمان صحيحا كما هو مصرح به في المتن والشروح وسواء كان القاضي الثاني هو
لمذهب الاول او مخالفا لان حكم الحاكم في المسئلة الخلافة يصيرها وفاقية ومن شرط
صحة الحكم حضور الخصمين **يعمل** عن شخص قال الحاكم شرعي متصف بالعلم والديانة
والنقوى والعفة والحيانة في مجلس الحكم انت خدعتني وكذبت علي سوفي قلبك
مرفوض من جهتي وقال له ايضا الله وخلفه يعرفون خيلتك وخذعتك فاما في قوله
تعالى وما يجدعون الا انفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا
فقال له الحاكم الشرعي هذا الذي ذكرته نزل في حق المنافقين فقال ذلك الشخص

من شرط صحة الحكم حضور الخصمين

للقاضي

للقاضي نعم انت وجميع الذين يخاطبونك فاساق وتبين وزورك وقد حرم الله
تعالى لقاءه في الاخرة علي من يكذب ويخون فقال القاضي له انت جاهل ولا تعرف
معني اليقين ولا ما تقول فلا تكفر فاجابه الشخص المذكور بقوله قبلت فقال له
القاضي انت قبلت الكفر فقال قبلت جزا الكفر فماذا يلزم الشخص القائل هذه
المطالبات كلها للحاكم الشرع الشريف وماذا يستحقه ويمتدب عليه بحسب الشرع
المطهر المنيف **فاجاب** هذا الكلام الشنيع والقول المهرل الفضيع لا يصح
من له ادنى عقل وتمييز في حق واحد من اهل الناس فكيف في حق من هو متلبس بعتب
النبي صلى الله عليه وسلم وقوله القائل المذكور قبلت جزا الكفر دليل على جهله وحمقه
لان جزا الكفر هو القتل اذ لم يسلم فهذا تهوؤ في الدين وعدم المبالاة بما يقال في
اعراض المسلمين ولو تروى وتغفن لما ورد في الحديث الشريف كل مسلم على المسلم
حرام دم وماله وعرضه لما نطق بشي من هذه المبالاة المهمة ولم تنزل
الجهل لاعداء اهل العلم فيجب على القاضي المصاراة اليه بالمادة التي ضرب القائل
المذكور الضرب الشديد والحبس المديد بما يليق به ولا يحل له ان يسكت
علي هذا لانه مما يحل القائل ومثاله على التجري على اعراض المسلمين سيما من كان
وون مرتبة القاضي والقاضي ان يستوفي الحق من القائل المذكور وان كان حاكما
لنفسه بسبب منصب الشرع المطهر لفض على ذلك شيخ الشيوخ العلامة
بدر الدين ابن العربي الحنفى في كتابه الاقضية الحكيمة حيث ما قال ما نصه
ما يغلب فيه حق العبد فلا بد في استيفائه من الدعوى كما في حقوق العباد المحضة
الا انه في صورة واحدة يغلب فيها حق العبد ويمكن استيفاء الحق فيها بدون الدعوى
وهي مسئلة ما اذا ساء احد الخصمين الادب على القاضي ان قال قضيت عملي بالجور
او ارتشيت او ما شئت ذلك فان له تعزيره حسب المادة الفساده ثم قال وهي
مسئلة تادئة خولف فيها الاصل من جهتين احدهما ان القاضي حاكم في نفسه
والا اصل انه لا يجوز له ان يقضي لنفسه ولا على نفسه والاصل الثاني انه مما يغلب فيه



من شرط صحة الحكم حضور الخصمين

حق العبد ولا يحتاج فيه الى الدعوى فسال الله السلامة من الضبابة والجهل
والخفلة والعصاة فيما بقي من اعمادنا من الرزق والحق والطغيان وان
يلهمنا القيام بشكركم ويعصنا من شر قضائهم وقد **سئل** عن شخص ادعى
شخصا عند قاضي خفي فقال المدعي عليه ان لا اسمع الدعوى الا عند قاضي شافعي
فهله ذلك ان يجير على سماع الدعوى عند الخفي ام يسير معه خصمه الى القاضي
الشافعي وما حكم الله في ذلك **فاجاب** العبرة للقاضي الذي يطلبه المدعي عليه
كما صرح به علماءنا في كتب المذهب **سئل** عن قاضي المحمل المتوفى على الجرح مثلا هل
له ان يحكم بعد دخوله بلدة في الطريق او بعد دخوله مكة ام حكمه خاص بما قبل
دخولها واذا كان له الحكم بعد دخولها فهل حكمه على اهل الركب فقط او له الحكم
بين متدعيين احدهما من اهل ركبه والثاني من اهل مكة وهذا اذا استوطن
واحد من اهل الركب مكة بعد دخوله ونوى المجاورة بما يصير حكمه حكم اهلها
ام حكم السفر باق له ويجوز حكم قاضي المحمل عليه وما الحكم في ذلك **فاجاب**
القاضي المذكور المعروف بالقاضي المحمل العبرة في حقه بما هو مكتوب في مرسومه
من اطلاق توليته او تقييدها فان اطلق موليه ولايته وان يحكم بين الركب
وغيرهم حيث حل جاز له الحكم على العموم وان قيد متوليه الحكم بين اهل الركب
لا غير كما اشتهر واستفاض بين الناس في قضاء المحمل المذكور في مراسيمهم يات
حكمهم انما هو على الحاج من اهل الركب فلا يتعدى حكمه الى غيرهم وله ان يحكم بينهم
في الطريق بعد دخوله الامصار وليس له ان يحكم بين متدعيين احدهما من قضاة
مكة اذ ليس له ذلك قال في الفتاوى البرازية وخلاصة الفتاوى والفصول
العمادية ليس للقاضي المتوفى الحكم على العسكر ولاية على البلدة وما حكمه فعلي
العسكر لا غير ثم اذا نوى احدهما الحاج الاستيطان بمكة والمجاورة بها لا يكون من
اهل الركب ولا ينفذ حكمه عليه لما اقرر في كتب المذهب في باب اناس كان كل
من نوى الاقامة ببلد كان حكمه حكم تلك البلدة وتجوز عليه احكامهم فلا يجوز

للافاقي اذا استوطن مكة ان يتمتع ولا يفرض وانما الافراد بالخ ومقتاتة
مقتاتة المكس وقد وقع للافتدري عبد القادر بن احمد لما ولي مكة وبلغه ان
ماضي المحمل يحكم بين اهل مكة طلبه ومنعه من ذلك لما رآه في مرسومه من التقييد
يحكم على اهل الركب فقط هذا ما ظهر من الجواب بمساعدة المنقول **سئل**
عن شخص ادعى على شخص عند حاكم شافعي بمكة شراشي ثمن عينه فانكر المدعي
عليه شرا بالثمن المذكور فوجه الحاكم المذكور عليه بمينا ثم ندبهما الى الصلح
وقال للمدعي ان لم يحصل بينكما صلح حلقتك لك وخرج من عند القاضي على ذلك ثم
سافر المدعي المذكور الى جده قبل ان يحلف المدعي عليه وارسل المدعي عليه
بدعوى من قاضي جده فهل له طلبه الى جده والحال ما ذكر وليس للقاضي جده
ام لا وهل اذا امتنع المدعي عليه من العزم الى جده وتمسك بالحكم الشافعي الاول
له ذلك ام يجير على العزم **فاجاب** ليس له طلبه الى جده لا شرعا ولا عرفا ولا يجبر
على العزم والحال ما ذكر وليس لقاضي جده ان يعدي شخصا من مكة الى جده **كنا**
الشهادان **سئل** عن الرجل المديون اذا كان غنيا ومطل رب الدين هل ينسق
بذلك وترد شيئا منه سواء كان المطل مرة او تكرر منه ذلك **فاجاب** ورد في
في الحديث الشريف النبوي مطل الغنى محل عرضة وعقوبة ومعنى كونه محل عرضة
وعقوبة انه يجوز للمطل ان يقول في حفرة الماطل او غيبته انت ظلمتني
او فلان ظلمني بتاخير وفاء ديني مع قدرته ولا يجوز له التجاوز عن ذلك
وحينئذ فقوله هنا انت تسحل اموال الناس فيه مجاوزة فاحشة لانه
نسبه الى الكفر اذا سحل اموال الناس كفر فاذا كان فيه هذا التجري القبيح
حملة على عرض المسلم فيعززه القاضي على ذلك التعزير الشديد الزاجله ولا مثاله
عن مثل هذه القبايح وعجالة اخرى معقولة عقوبته انه يجوز له بالدين اذا
امتنع المديون عن الوفاء ان يعاقبه رب الدين ويجوز له ان يعاقبه **سئل**
عن الشريف في الشهادة على النساء هل يكتب فيهما بعمرة الاجنبى واذا اقلتم يكتب في

ولم يوجد الا نسا قبل يكتفي بشعر يهين كاشا جارة شهادة **فاجاب** تعريف
 النساء الثقات العبدون يكتفي كاشا جارة صاحب الفصول العبادية عن مقتضى
 كلام الامام الحنفية والفتاوى الرشيدية **سئل** عن قول الشيخ اكل الدين في
 العناية في اول كتاب الشهادة عند شرح قوله تعالى ولا تكتوا الشهادة
 ومن يكتفها فانما نائم قلبه **قال** في النهاية النهي عن الشيء لا يكون امر بضده
 اذا لم يكن له ضد واحد واما اذا كان فهو امر به كالنهي عن الكتمان في
 الارحام فانه امر بضده وليس بالصحيح من المذهب كما عرف في اصول الفقه
 انتهى ما المراد من النهي عن الكتمان عما في الارحام وما المراد من الارحام وعمما
 فيه والذي **سئل** عرف في اصول الفقه اي شيء هو بينوا وحكم الله وقال ايضا وشرطها
 اي الشهادة العقل والبلوغ والولاية انتهى ما المراد من الولاية **فاجاب**
 كما العلامة ابن خزيمة في شرحه على المنار عند قول الماتن والنهي عن الشيء يكون
 امر بضده اذا كان له ضد واحد كالحركة والسكون فان الامتناع عن
 الحركة لا يتنافى الا باقيا ان السكون فيكون امر به انتهى في هذا الذي قاله ابن
 خزيمة انما هو على اصول الشافعية ولهذا قال شاور الهداية وليس بالصحيح
 يعني على الراعي من اصول الحنفية والافق هو قول الامويين من الحنفية والراجح
 ما قاله صاحب المنار وان النهي عن الشيء يقتضي سنية ضده ان المحرم
 لما نهى عن لبس الخيط بقوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القبا ولا القميص
 ولا السراويل كان من السنة لبس الارز والورد لانه لما نهى عن لبس الخيط
 كان ما مورأ يلبس غير الخيط فثبت بالنهي لبسها لانهما اول ما يقع بها
 الكفاية وهذا هو معنى قول الشارح كما عرف في اصول الفقه اشارة الى هذا
 ولهذا مثل بالكتمان عما في الارحام فان النهي عن ذلك يقتضي سنية ضده وهو
 الاقرار بما في الارحام لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن
 ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر قال الزمخشري اي من الولد اودم الحيف

وذلك

وذلك اذا ارادت المرأة فراق زوجها وله حملها لئلا ينتظر بطلا قها ان تضع
 والرحم هو داخل الفرج من المرأة والمراد من الولاية في باب الشهادة هو
 تنفيذ الامر على الغير بان يكون حرا عاقلا بالغ مسلما فلا تجوز شهادة الكافر
 على المسلم لعدم ولايته قال الله تعالى ولين يجعل الله للكافرين على المؤمنين
 سبيلا وقوله من اهل الولاية اشارة الى خلاف بيننا وبين الشافعي في
 شهادة الذمي على مسلم فانها جائزة عندنا خلافا للشافعي **سئل** عن عبد
 ادعي على سيده انه اعتقه فانكر سيده الفقه لولته صدرت من العبد في
 حق سيده فاقام العبد يمينه على السيد انه اعتقه من ذرية وبناتين
 سنة فقال سيده انا اشتريتك من سبع وعشرين سنة وعتقتك منذ
 ثلاث سنين وعنده بينة تشهد بذلك فما حكم الله في ذلك وما يلزم شاهد
 العبد في شهادتهم المخالفة لشهادة البينة السيد **فاجاب** البينتان
 متفقتان على صدور العتق وان اختلفتا في التاريخ لا يضر ذلك لان
 الشهادة اذا شهدوا بشي وجهلوا التاريخ تقبل شهادتهم ولا يلزمهم
 بيان الوقت الذي شهدوا فيه حتى لو سالهم القاضي عن زمن الشهادة
 فقالوا لا نعلم جازت شهادتهم **سئل** عن ما اذا ورد الولد ووالده شهودا
 لشخص على شخص اخر في عتق ابق عن مالكه بان الشخص المشهود عليه اخذه
 ودفعه الى شخص اخر هل يقبلان الولد ووالده شاهدين على المدعي عليه
 ام على الاخذ للعبد وفي دفعه اليه والمدعي عليه هو اخذ العبد واذا كان
 المصد مموذا بالشراد قبل ذلك مرار المدعي عليه التخرج في الولد الشاهد
 ووالده وهل يقبلان على شاهدين **فاجاب** يقبل شهادته والوالد والولد
 حكمهما حكم شاهدين ويجوز شهادتهما على الاخذ والمدفوع اليه معا اذا عاينا
 ذلك والجرع ان كان مجردا لا يقبل ولا الشهادة عليه كما صرح به ارباب
 المتون والشرح من علمائنا وذلك مثل ان يدعي الجارح ان الشاهدين فاستعان

الشهادة اذا شهدوا بشي وجهلوا التاريخ تقبل شهادتهم ولا يلزمهم بيان الوقت الذي شهدوا فيه حتى لو سالهم القاضي عن زمن الشهادة فقالوا لا نعلم جازت شهادتهم

الوالد والولد شهودا لشخص على شخص اخر في عتق ابق عن مالكه بان الشخص المشهود عليه اخذه ودفعه الى شخص اخر هل يقبلان الولد ووالده شاهدين على المدعي عليه ام على الاخذ للعبد وفي دفعه اليه والمدعي عليه هو اخذ العبد واذا كان المصد مموذا بالشراد قبل ذلك مرار المدعي عليه التخرج في الولد الشاهد ووالده وهل يقبلان على شاهدين

انما يجوز في عقد

اقرتم

او على احد الوطى به وانما لا يشترط
ما ذكره

من اخذ الوكالة المذكورة
واذا ارادها احد الزوجين
المذكورة
لا يجوز له ان يزوجها
ابن

او انها اخذت اجرة على هذه الشهادة او انها شهدا بالزور وما اشبه ذلك
وان كان غير محرم بان كان فيه اثبات حق الله او حق العبد قبل **سئل** عن
رجل انه علق طلاق امرائه بطي جاريته ما دامت المرأة في بيته وشهد
الشهود عليه انه علق بثلاث تطليقات وسكتوا عن القيد فنيا واثباتا
فهل القول قول الزوج كاف هذا لا يعلم الا منه ام لا وعلى تقدير ان يشهدوا على
عدم التقييد فهل هذه الشهادة التي على النفي تقبل ام لا **فاجاب** اذا لم
يسمع الشهود لفظ التعليق وانما شهدوا ببصده ولفظ الطلاق محرم دايقع
الطلاق الثلاث وان ادعى الزوج عددا اقل من الثلاث لا يقبل منه وان
ادعى الزوج انه قيد الوطى ما دامت زوجته في بيته قال القول قوله كما في دعوى
الاستقنا اذا قال الشهود لم نسمع غير كلمة الطلاق فان القول قوله ينص
عليه قاضي خان واذا شهد الشهود على عدم التقييد لا تقبل شهادتهم
لانها قامة على نفي من حيث المعنى والعبرة للمعاني كالللقا في المأني كما
قال علماء فافان كانت شهادتهم بوقوع الطلاق من حيث اللفظ فهو في
الحقيقة من حيث المعنى شهادة بنفي القيد فلا تقبل **كتاب الوكالة سئل**
عن الوكيل المفوض هل له ان يعذر في شيء مما يدعي به موكله وان لم يصرح له
موكله بالاعذار **فاجاب** ليس له ذلك والحال ما ذكر لان الوكيل المفوض
وكيل في المعاوزات كالبياعات والاجارات دون الهبات والطلاق والعنا
وهذا هو المعنى به والاعذار نوع من التبرعات فلا يملكه الوكيل المذكور
سئل عن رجل وكلته زوجه وكالة مفوضة مطلقة وله اخت من الاب
وكلته ايضا وكالة مطلقة مفوضة فاذا تزوج الوكيل ان يشترى بطريق
الوكالة عن زوجه المذكورة فهل له ان يتولى الطرفين ام لا **فاجاب** لا يجوز
للكوكل ان يتولى طرفي العقد في البيع كما هو مصرح به في عامة كتب المذهب بخلاف
النكاح فان الوكيل فيه يتولى الطرفين قال العلامة ابن فرشتة في شرح المجمع

في باب

في باب النكاح عند ذكر الخلاف بين علماء شافعي ما نصه ولنا ان
القائد في النكاح معتبر لان قوله زوجت فلانة من فلان يتضمن شرط فلا
حاجة لقبول الواحد يصلح ان يكون نائبا عن اثنين وضع الخلاف في النكاح
اختاره عن البيع فانه لا يجوز ان يتولى فيه طرفي العقد واحد انتهى **سئل**
عن رجل وصي على طفل قاصر من قبل ابيه وكيل عن نسوة بالخات اقمنه عنهن
في جميع امورهن فاراد ان يشترى لمجوره المذكور من موكلاته شيئا من املاكهن
قاام وكيلة عن مجوره للمشرامنهن واقمنهن وكيلة في البيع عنهن وكان الوصي
المذكور هو المهر للشهود حين الشهادة بالبيع عليهن كافي يقدر عليه ويحل
بما اذ هو في حكم الولد بالبيع عليهن لانه في حكم المحرم لهن فهل يوكيل في الشر
لمجوره صحيح وهل تعريفه للشهود عليهن كاف يقدر عليه ويحل به اذ هو
في حكم الولد لهن لترتيبهن له طفلا ام لا يصح شيء من ذلك **فاجاب** يوكيل الوصي
جايز قال في الفصول العاديه الوصي يملك ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يعمله
بنفسه في امور اليتيم وتعريف الوصي يجوز ان يكون في نفسه فيه تهمه لان التعريف
خبره ليس بشهادة ولهذا لم يشترط فيه لفظ الشهادة وانما يشترط فيه
العدالة وقد صرح علماء فافان تعريف من لا يصلح شاهد المرأة يجوز كالا ب
والابن والزوجة لعدم التهمة والمنقول عن المحيط من كتب المذهب ان تعريف
الواحد يكفي في الشيء لو **سئل** عن امرأة ادعت انها وكيلة عن امرأة اخرى
ولم تعين ما وكلت فيه فما الحكم في هذه الوكالة هل تقع مع عدم تعيين الموكل
فيه ام لا **فاجاب** الوكالة على الوجه المشرح غير صحيحة ولا بد من تعيين
الموكل فيه فلو قال رجل وكلت في كل شيء ملك حفظ اموالي لا وليس له ان
يتصرف ببيع ولا غيره كذا في الفتاوى البرازية **سئل** عن امرأة وكلت وكيلة
على ايجار دارها وتعمرها وغير ذلك فوكيلة مطلقا دوريا كما عرفت عا دة
واشهرت بذلك شهود اعلى فشرها ثم بعد ذلك اظهر ولد الموكله من يده ورقة

من اوكاله له ورثه

واقفت البينة كذا عند كذا
وشهدت بكذا من غير دعوى على احد
مطلقا ولا حضورا ولا اول

وكالة في ذلك عن امه انما عزلة الوكيل الاول الذي يزعم الثاني ان امه عزلته
فهل هذه الشهادة من غير حضور احد مما ذكر صحيحه ام لا وهل تثبت الوكالة من
غير دعوى على الوكيل الاول حاضرا بالبلد وهل الثبوت عند الحاكم الخفي
سايغ على الحكم المشرح ام لا وما الحكم في ذلك **فاجاب** الشهادة المذكورة على
الوجه المشرح صحيحه وثبوت في مثل هذه الصورة لا يبرأ بها الحكم كما
كما صرح به العلامة ابن الغري في الاقضية فيصح من غير حضور خصم لكن الوكالة
الدورية لا ينزع الوكيل عنها الا باللفظ الذي ذكره علماء في كتب المذهب
كما نقله البرازي في فتاواه والزليحي في شرح الكثر وهو ان يقول الموكل للوكيل
رجعت عن المعلقة وعزمتك عن التجارة او يقول عزمتك عن مطلق ماور
جئت عن معلقها فينعزل حينئذ اذا اخبره بذلك جلان مستورا او وحده
عندك وهو الصحيح المفتي به **سئل** عن شخص له رهن تحت يد شخص اخر ثم ان
المرتحن اخرجه ليبيعه باذن الراهن ودفعه الى سمسار وسمى ثمنه فاذا ن
الراهن في بيعه بذلك الثمن ثم بعد رجوع عن الثمن الاول الى ثمن دونه فاذا ن للسمسار
في بيعه من اجنبي لا من المرتحن بذلك الثمن والحال انه لم يشتره الا المرتحن فهل
يصح البيع ام لا **فاجاب** السمسار وكيل في البيع والوكالة اذا كانت مقيدة
يراعي فيها التقييد فاذا خالف قيده لم ينفذ بيعه ويتوقف على الاجازة كما
صرح به الامام الاسيحايني في شرحه على الطحاوي والمثيلة المذكورة فيها
خلاف بين ائمة المذهب والذي صرح به قاضي خان وصاحب الكافي عدم صحة
البيع وكذا الطرسوسي في شرح منظومته وعزاه الى المبسوط وعلي هذا فلا يصح
البيع المذكور والحالة هذه **سئل** عن مستند مضمونه ثبوت وكالة مر
بالحكمة الخفية بجدة العمورة لدى سيدونا وموكلا الحاكم الخفي خلافة الموقع
خطه باعلاه دام فضله وزاد علاه شهد كل من الشيخ محمد بن سلمة وحنان
اسماعيل الزمزمي عقب الاستشهاد بالشريعة والدعوى الصادقة من الخواجا

على اللفظ المخصوص بالوكالة الدورية

السمسار وكيل في البيع

سعد بن حبيب المصنف المشهور بالقلال بان اخواته مات سعيد القلال بصلبه
وهن ام سعيد وخديجة وعما يشهد البنات بالباغات وزوجة والده سعيد
القلال وهي حلقه المرأة الكاملة بنت عبد الله قد وكلوه وانابوه منا بهم في قبض
ما يحكمهم بالارث الشرعي من جميع مخلفات مورثهم المرحوم الخواجا سعيد القلال
من اعيان وديون وحقوق واموال علي اختلافها بمكة المشرفة وجدة العمورة قبل
من كانت وحيث تكون في المطالبة بذلك والاستخلاص والدعوى والمحكمة والمحاكمة
في الاثبات واقامة البينات وسؤال وفي الدافع والمطعن والخصام والنزاع وفي
التوصل الى خلاص لك وفي جميع الامور كلها على اختلافها وفي اثبات الزوجية
المذكورة باعلاه والحكم به ولو المطالبة بما يتوجه شرعا بسبب وكالة صحيحة شرعية
مطلقة مفوضة اقامته الوكالات المذكورات في ذلك كله مقام النفسين فرضين
بقوله وفعله شهادة صحيحة شرعية وثبت ذلك لدي موكلا الحاكم الموقع
خطه باعلاه من شهادة شهوده فهل قول الموثق وفي جميع الامور كلها بعلما العموم
وكذا ما عطف عليه من قوله وكالة صحيحة شرعية مطلقة مفوضة ام لا **فاجاب**
لا شك ولا خفا ان لفظ كل من الفاظ العموم وكذا قوله مطلقة مفوضة يدل
على عموم التوكيل قال الامام العمدة المحرر قاضي خان في فتاواه مانصه لوقال
انت وكيل في كل شيء حاي زامرك يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع و
الشرا والهبه والصدقة واخلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف فقال
بعضهم يملك ذلك لا طلاق لفظ التقييد وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا ذكر
دليل وبه اخذ الفقيه ابو الليث انشري وذكر المناطقي انه اقال انت وكيل
في كل شيء حاي زامرك ويمن محمد انه وكيل في المعاوضات والاعطارات والهبات
والاعتاق وقال ابو حنيفة انه وكيل في المعاوضات والهبات والاعتاق قال
وعليه الفتوى ونقل العلامة ابن الضياء وعزاه الى المحيط ولوقال انت وكيل في كل شيء
حاي زامرك فهو وكيل في الحفظ والبيع والشرا والهبة والصدقة لانه فوض اليه

الحكم

النصفان عاماً فصار كأنه قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيملك جميع أنواع النصفان
 وكان الفقيه أبو نصر المدبوس يقول لو طلق الوكيل امرأة الموكل في هذه الصورة لا يجوز
 ومن قال بغيره وكلتكم في أموري فهو وكيل بالمعاوضات وفي الهبات والاعتاق
 وبه يفتي إمامنا في الفتاوى الظهيرية كما نصه وإن وكل رجلاً بتقاضي كل دين له
 أو وكله بكل حق له أو خصومه في كل حق له جاز وإن لم يعين المصروف الرجل الذي عليه
 دين ولو وكله بتقاضي كل دين له أو وكله بكل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له
 في مصر كان تصرفاً تفويضاً إلى التام والحادث استحساناً انتهى وقال في الفتاوى
 الولوالجية ولو قال فلان وكيل في كل شيء جائز أمره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء
 والهبة والصدقة وتقاضي ديونه وحقوقه وغير ذلك لأنه فوض إليه التصرف
 عاماً فصار بمنزلة ما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيملك جميع أنواع النصفان
 وبه يفتي إمامنا وعلى ذلك تطافرت نقولاً بامتناع عامة كتب المذهب وحيث
 تقرر ذلك فقول الموثق في جميع الأمور كما لها بمنزلة قوله أنت وكيل في كل شيء قوله
 مطلقة مفوضة بمنزلة جائز أمر كشمع قوله ورضي بقوله وفعله لأن العبارة
 للجاني كاللائفاظ والمباي كما قاله علماءنا في غير موضع ويستظهر لذلك بقول
 صاحب المحيط فيما تقدم فصار كأنه قال ما صنعت من شيء فهو جائز هذا ما ينسب
 من النقول وظاهر من الجواب **كتاب الدعوى سئل** عن باع جارية
 الموطوءة قبل أن يري خيضا ثم جامعها المشتري قبل الاستبراء ونسب بعد
 تسعة أشهر من الوطء الأول وبعد سنة أو ثمانية أشهر من الثاني فادعى البائع
 نسبته ونفى المشتري نسبته وقال ليس هو مني بل هو من البائع فهل ثبت
 نسبته من البائع أم لا فإذا ثبت يفسخ العقد أم لا وأيضا شهد المشتري أنه
 اعتقها هل يصح عتقه أم لا وإذا باعها المشتري لغير النفس أو بعد قبل ادعاء البائع
 الأول النسب هل ينفق البائع أم لا وإذا ثبت ادعاء النسب رجع العقدان
 وإذا استروا الجارية والولد هل للمشتري الثاني أن يطالب مدعي النسب

فصل

بالثمن

بالثمن ٢٠ ليس له ذلك وإنما يطالب المشتري الأول والأول يطالب المدعي المذكور
 وهل لا حد للمشتري أن يرجع على البائع الأول بالنفقة التي انفقها عليها في المدة التي
 كانت عنده أم لا أفيدونا **فأجاب** إذا ادعى البائع الولد المولود عند المشتري لا قبل
 من ستة أشهر من وقت البيع فدعواه صحيحة ويبطل البيع فإن اعتق المشتري الأم
 قبل ادعاء البائع صح عتقه ثم إذا ادعى البائع الولد بعد عتق أمه يثبت النسب
 ويرد حصته الولد على المشتري من نظير الثمن الذي أخذ منه فإن ولدت الجارية
 عند المشتري ستة أشهر فأكثر من وقت البيع أو أقل من سنتين من وقت البيع
 لا تصح دعواه إلا بتصديق المشتري أو ما إذا اعتق المشتري الأم بعد ادعاء البائع
 فعتقه باطل وترد على البائع وكذا إذا باعها فابيع باطل لأنها صارت أم ولد
 للبائع ثم إذا ثبت النسب وردت إلى البائع فليس للمشتري الثاني أن يطالب
 البائع الأول وإنما شجبه بطلانته على بائعه وليس لواحد من المشتريين
 المطالبة بالنفقة **سئل** عن رجل كان له جارية يطأها ثم باعها قبل أن يراها
 على آخر فوطئها المشتري ثم باعها على آخر بعد أن مكثت عنده نحو ثلاثة أشهر
 وذكر المشتري أنها حامل ثم ولدت عند المشتري الثاني بعد سبعة أشهر منذ
 شرائها وبعد سبعة أشهر منذ باعها لسيدها الأول وغاب المشتري الأول
 فادعى سيدها الأول أن الولد ولده وأنه لما باعها كانت لم تحض وصدقته المشتري
 المذكور على دعواه فهل يثبت النسب أم لا وإذا قلتم بثبوت هل يبطل البيع أم لا
 وإذا بطل ودفع مدعي النسب إلى المشتري الثمن وامتنع من قبوله هل يجبره القاضي
 على القبول أم لا **فأجاب** إذا ادعى البائع الأول نسب الولد المذكور وصدقته
 المشتري على دعواه ثبت النسب سواء وضعت أم لا من ستة أشهر أو أكثر حيث
 صدقه المشتري على ذلك نص عليه في خلاصة الفتاوى وإذا ثبت نسبته بطل البيع
 لأنه صار خصماً له ودعواه عليه صحيحة فإن كان مساوياً لما اشتراها به فقد وصل
 إليه حقه وإن زاد عليه تصدق بالزائد وإن نقص رجع به على بائعه وهو المشتري

فادعاء البائع لا يثبت النسب
 إلا إذا صدرت المشتري ولدا
 لو ولدت أكثر من ستة أشهر

الاول واذا امتنع من قبول الثمن جبره القاضي عليه **سئل** عن رجل سئل ان يبايع
 ليرسلها العرف لبلد اخر ويسافر الى بلد اخر وحاسبه على ما ينوبها من كلف ومعارف
 واقبضه لزيد المذكور فارسلها لزيد المذكور الى عمر والمذكور فتم لها وسافر بها فافر
 عليها خالد عشور العرف حتى وفول المركب كذا بقوله من غير اذن من المالك ولا علم
 ثم ان زيدا المذكور توفي وله ستان فالدعي خالده المذكور على المالك بالعرف وان
 لم يقبضه من زيد والحالة ان خالد اعلم ان زيدا قبض من المالك جميع المصروف المذكور
 والمصروف المذكور له خمسة عشر سنة فهل تسمع دعواه بذلك فاذا سمعت دعواه
 هل يلزمه ثبوت جميع ما يدعيه مفصلا والخلف عليه او تلزم تركه زيدا المتوفي
 او تلزم المالك **فاجاب** ليس بخالد المذكور دعوى على المالك فيما اصر فيه تكملة
 بغير اذن من المالك فهو متبرع فيما انفق ولا رجوع له لا على المالك ولا على تركه
 لزيد والحالة هذه **سئل** عن امرأة ملكت جارية وبنيتها بالشر الشرعي منذ
 ثلاثين عاما ثم ماتت الام وهي معتقة بالرق لسيدها واستمرت بنيتها في خدمه
 سيدتها وهي معتقة بالرق كذلك ثم قال لها بعض المفسدين ادعي انك حرة الا
 واقمي بينة فهل تسمع دعواها وتقبل بنيتها والحال ما ذكر **فاجاب** اذا كانت
 هذه المدعية بحقيقة الاصل مشتقة هي وامها وانقاد البيع وماتت الام ولم
 تدع حرة الاصل فلا تسمع من البنت دعوى الحرية والحال ما ذكر ولا تقبل
 بينتها لان الولد يتبع الام في الرق والحرية **سئل** عن شخص كان في غير كتابي اسر
 من دار الحرب واسترق ثم اسلم وعتق ومات معتقه عن ولد ذكر ثم بعد
 عتقه وموت معتقه ظهر له اخوان ووالدة مسلمين احرار وتعاد فواتها
 دفوعا على ذلك ثم مات المتوفى اخويه ووالدته وولد المتوفى فادعي
 المتوفى الاخوين لام وادعت الام انها اشقا لبيت فهل تصدقها بما
 والدتها في انها اشقا لبيت ام لا واذا صدقت او ثبتت انها اشقا هل
 يعتبر نكاح غير اهل الكتاب ويمنع ولد المتوفى من الارث بالوكالة **فاجاب**

اذا ظهر للمعتق المذكور الاخوان المذكوران وتعاد فواتها فلك سر المصادقة
 عليهم لكن لا يثبت النسب لما فيه من تحميل النسب على الغير فلا يرث الاخوان
 من ايجلهم المعتق المذكور من شرط الميراث لهما ان لا يكون له وارث قال في متن
 القدوري ومن اقر بنسب غير الوالدين مثل الاخ والعلم لم يقبل اقراره في
 النسب لما فيه من حمل النسب على الغير فان كان له وارث قريب او بعيد
 فهو ولي بالميراث من المقر له قال الشارح لانه لما لم يثبت نسب من لم يرث
 الوارث المعروف فهو هنا في هذه المسئلة وارث المعتق معروف هو ابن سيده
 فان الشارح جعله وارثا فاما خدام المعتق المثلث والباقي لابن صوكه بخلاف
 ما لو ثبتت الاخوة بالبينة الشرعية فان النسب يثبت حينئذ ويستحق
 الميراث ونكاح الكفا وغير اهل الكتاب فيما بينهم جابو عند ابن حنيفة قال
 في متن الكنتز ترويع كافر كافر بلا شهود وفي عدة كافر ذمي دينهم جابو
 ثم اسئل اقرار عليه والله اعلم **سئل** عن شخصين شريكين بينهما سلعة للتجارة
 وسرق ثم انه مات احد الشريكين وتعين شيء من السلعة في حياته فقال
 شريكه ان ممي بينة تشهد على المتوفى ان الذي ينظر من هذه السلعة السروقة
 لي ولم تقم هذه البينة ولا هذه الدعوى الا بعد موت شريكه فهل تسمع هذه
 البينة ويكون ما وجد للشريك الحي وحده او يكون بينه وبين ورثة شريكه
 التوفي ولا عيرة بالبينة حيث لم يقيم بها في حياة شريكه **فاجاب** بموت احد
 الشريكين بطلت الشركة ويصير ما يخصه من السلعة ميراثا لورثته فاذا
 قام الشريك بينة على اقرار المتوفى بان السلعة له تقبل بينته على الورثة
 ويستحق السلعة بمفرده **سئل** عن رجل اشترى من اخيه بهما بحمة
 عشر سلطا نيا ولم يكن له معرفة في ثمنه فبعد مدقاراد بيعة ليشفع بثمنه
 فسوي حزين فهل له خلاص في رده او االفين بوجه من الوجوه **فاجاب**
 ليس له رده ولا يصح فيه دعوى الفين وجهالة الثمن بعد رده المبيع وحصول

وحصول الرضى في المذهب **سبل** عن جارية اقامت بينة شرعية لدى حاكم شرعي
في وجه مدعى عليه بان سبقتها بنجرت عتقها وهي مالكة لها في صحتها من مدة
سابقة وثبت ذلك لدى الحاكم الحقيق ثم نازعها وارثا المقتقة وذكر ان المقتقة
اعتقت مالا مملوكا له بينة تشهد بانها ملكه بالشرا الشرعي فهل تسمع
هذه الشهادة مع كون الشهود شهدوا بالمقتقة بالملك المطلق بينة
الوارث بانها ملكه مقدمة وما الحكم في ذلك **فاجاب** لا تسمع بينة الوارث
بل بينة المقتقة مقدمة كما نص عليه صاحب الفصول العبادية وغيره سيما وقد
تايدت بالنبوت الذي هو حكم عندنا والله تعالى اعلم **سبل** عن ورثة ادعى اعلى
واحد منهم لدى حاكم حقيقي المذهب بان من المخلف عن والدهم اياكن عينو كما
ويطلبون قسمتها لكونها قابلة للمقتبة **فاجاب** بان والدة ووقف الاماكن
على بقية مدة حياته ثم من بعده عليه وعلى ورثته وثبتت الوقفية لدى
الحاكم المتداعل لديه ففرقه الحاكم بانها لم تثبت لديه ولا حكم بها ولا صدر
دعوى صحيحة يترتب عليها حكم شرعي بعد ان ثبت لديه ان مورثهم مات
وهو واضع يده على الاماكن يتصرف فيها تصرف الملاك في املاكهم ثم بعده ورثته
واضعون ايديهم ما لكون حايرون متصرفون فيها تصرف الملاك في املاكهم
ويقتسمون غلاتها الى يوم تارخية فساله الحاكم المذكور انك حجة تبديها فابيد
شيئا فعنده ذلك طلب المدعون من الحاكم الحكم على المدعى عليه بالغر وبقية الاماكن
المدعى بوقفيتها وقسمتها بينهم وتعيينها ملكا مطلقا فاجابهم الى سوالهم
وحكم لهم بذلك فهل يقبل منه بعد ذلك اذا ادعى لدى حاكم حقيقي او عند حاكم مخالف
يرى بان والده اذا اقر في حياته بان احد الاماكن المذكورة ملكه وان معه
ما يشهد له بذلك وانه لم يطلع عليه الا بعد دعواه الوقفية والحكم عليه فهل
يسمع منه ذلك ام يكون حكم الحاكم المذكور نافعا له من سماع دعواه ولو عند
المخالف الذي يبرأ سماع دعواه لانه صار مقضيا عليه وما حكم الله في ذلك **فاجاب**

قد صرح علماؤنا بان دعوى الملك بعد دعوى الوقف لا غير مسموعة للتناقض بين
التناقض فيما طر فيه الخطا لا يمنع الدعوى كما في هذه المسئلة لان الاقرار لا
يحتاج الى القبول ويرتد بالرد فاذا اقر والده بالملك له لا يفتقر الى قبول
المقر له فاذا ادعى الوارث المذكور عدم علمه بذلك الا بعد ذلك يقبل منه لان
هذه مما يخفى عليه سيما اذا كان الاقرار المذكور مسجلا محكوما به لتأييده بالحكم
السابق على دعوى الوقفية ويصير مقضيا عليه فيما سواه هذا المحل المقرب
هذا اذا اقام بينة بذلك بما مجرد دعواه فلا يسمع منه ذلك لانه حيث
سبق الاقرار بالملك وثبت ذلك بالبينة لا يجوز ايقافه لان الوقف لا يكون
الا فيما ملكه الانسان **سبل** عن رجل كتب عليه اخر حجة شرعية يدين
شرعي عنده حاكم حقيقي موقلة تلك الحجة في مدة معينة فوفى للمدين مدينه
الدين المذكور عند انقضاء المدة او قبل وطلب حجة الدين فادعيا عنها
وحلف على ذلك ثم توفي المدين المذكور فوجد ورثته الحجة المذكورة في مخلفاته
فادعوا بها على المدان وهم يعلمون وصول ما في الحجة الى مورثهم فانكروا
عليهم بذلك فهل للمد ان تحليفهم على نفي العلم بذلك ام لا واذا كانت الحجة المذكورة
مترجحة بخط الحاكم الحقيق فحتمه بما صورته شهود الحال فلان وفلان وفلان
وكذا ذلك بخط الموثق فقط وتوفي بعض الشهود وغاب البعض قال البعض
لا ذكر القضية واستحضر واحد منهم الشهادة وادعياها فهل هذه الحجة
مجدية الان شيئا والحال ما ذكر وهل للورثة تحليف المدان على ان ما تضمنته هذه
الحجة ليس في ذمته والله لا يعلم ان هذا لا كتبت عليه واذا كان لهم تحليفه على
ذلك وقال كتبت عيا هذه الحجة ولكن لا يستحق على الميت ولا على ورثته ما فيها
هل يكون ذلك القول اعترافا واذا كان ليس باعتراف هل يكون جوابا كافيا
وهل لهم ان يطلبوا منه بيان وجه عدم استحقاقهم فاذا كان لهم ذلك طلبوه
فاعاد الجواب ببينه هل يكون كافيا ام لا **فاجاب** اذا ادعى الورثة المذكورون

على الرجل المذكور بما تضمنته الحجة المذكورة وأدعا الوصول ومحجز عن إقامة البينة
وطلب تحليف البينة على نفي العلم له ذلك وأما حال الشهود فن مات سقط
حكمه وكذا الغائب لا يعلم حاله ومن لا يذكر الحادثة فليس له شهادة مع نبيان
للحادثة كما صرح به أرباب ^{التقنين} من كتبت المذهب وشهادة الواحد لا يعتد بها
ومجرد ظهور الحجة من غير شهادة بمضمونها كما يجدي شيئا وإذا التمس الورثة يمين
المطلوب بأن ما في هذه الحجة ليس في ذمته وأنه لا يعلم أنها كتبت عليه وقال
لا يتحقق الميت ولا ورثته على ما فيها لا يكون اعترافا وتندفع دعواه لأنه
دفع صحيح لما صرح به علماؤنا وبأن من اعترف أنه كتب هذا الخط يدين عليه
ثم قال ليس على هذا المال يقبل ذلك منه ولا يؤخذ منه شيء وليس للورثة الذ
كورين أن يطلبوا منه ببيان السبب في عدم الاستحقاق لأنه لا يجب
إذا امتنع عن بيان ذلك فلا فائدة في الطلب كما صرح به علماؤنا في غير
ما كتب **سئل** عن رجل انتقل بالوفاة عن ولد ووالد وزوجة ووضع
والده يده على متروكا ثم ينفق على الولد ويصرف عليه ما يحتاجه ثم
انتقل بالوفاة لجد فوكت الزوجة المذكورة بطريق الوصاية عن ولدها فإ
دعي الوكيل المذكور على ورثة الجد بأن ولده مات وخلف من المذهب تمامية
سلطانها جديدا وأربع مائة وخمسين أوقية فضة وعن خسروات
ضمنها محبس وشاش وشملة حمراء من غير تعيين الفضة أنها جيدة أو
ردية أو وسط والحال أن الفضة فيها بعض كل أوقية تسوي خمسة وعشرين
وبعضها ثلاثين وبعضها خمسة وثلاثين وكذلك لم تعين قدر الشاش و
المحبس ولا الشملة وبعد قيمته ستة وعشرون ذهباً وإن الجد ما خصه
من أرث ولده أعاوه على ولد ولده وكذلك لا مروءة شاهدان بذلك
واختلفا زمانا ومكانا فهل الدعوى المذكورة والشهادة عليها والحال ما شره
صحيح أم لا ثم إن الورثة ذكروا أن لهم بيشة تشهد بالقدس الذي خلفه الميت

الذي كان بيده وخلفه تركه بعد موته وأيضا أن ثم بيشة تشهد بأن المرأة الزوجة
المذكورة ذكرت لجد ولدها في مرضه بأنك تعين ما الولد من أرث والده فذكر
أن ما خلفه والده استقرقت في نفقته ولم يتولى شيء ثم إن الجد المذكور
اسقط ما انفق عليه وأقر له بمقدار عينه فقبل البينة المذكورة
بمقدار ما خلفه أبو اليتيم وأيضا هل يقبل البينة التي شهدت على جده بدعواه
انفاق ما خلفه ولده عليه باقراره بالقدر الذي أم لا وأيضا مع الورثة
مستند ثابت على ما حكم شرعي أنها صالحة على ما خصها من زوجها من أرث
بقدر معين وقبضته من لجد وأنها أبرأت من صداقها وعين قدره بها
بالمستند فهل يكون ذلك مخالفا لشهادة الشهود بأنها ردت ما خصها على
ولدها أم لا **فأجاب** من شرط صحة الدعوى معلومية نفس المدعى بما ينفي الجاه
بحيث يصير منفيا مضبوطا والأفلا تصح وهنا بعض الدعوى معلوما وبعضها
مجهول والشهادة بجميع المدعى شهادة واحدة والشهادة بالمجهول غير
مقبولة وقد نص علماؤنا بأن الشهادة لا تتجزأ وإذا بطل بعضها بطل
كلها وإذا شهد الشهود على الزوج أنه صالحة عن نصيبها بقدر معين
وقبضته كما في أنها ردت على ولدها وأعادته إذا أمكن التوفيق بأنها
ردته بعد قبضها له فإن أقامت بينة بأن ما خلفه الولد أكثر مما اعترف
به لجد وعينوا قدره وصفته بما ينفي الجهالة قبلت لأنها مثبتة للزيادة
والأفلا **سئل** عن رجل ادعى أخراشي مجهول من عروض ونقود لم يعينها
فأجاب به المدعي عليه باعتراف ذلك المجهول وثبت ملكه لدى القاضي وحكم
به فهل هذه الدعوى صحيحة والحكم بها صحيح أم لا **فأجاب** معلومية
المدعي به شرط صحة الدعوى كما صرح به علماؤنا في المتن والسروح من كتب
المذهب قال في متى القدوري ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما من
جنسه وقدره قال للحدادي في شرحه لأنه إذا لم يبين جنس المدعى وقدره

كان مجهولاً والمجهول لا تقع إقامة البينة عليه ولو نكل الخصم عن اليمين لا يقضي عليه بشي فاما اذا ذكر جنساً معلوماً وقد دل معلوماً سمعت الدعوى يقول في شرح النافع اعلم ان الدعوى نوعان صحيحة وهي ما يتعلق بها احكامها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب واليمين اذا انكر والاشارات بالبينة وفاسدة وهي ما لا يتعلق بها هذه الاحكام وذلك ان يدعي عليه شي مجهولاً لان فائدة الدعوى الالتزام ولا يمكن ذلك للجهالة انتهى وحيث تقرر هذا فاذا لم تقع دعوى المجهول فالحكم المترتب عليه لا عبرة به او للبني على الفاسد فاسد **سئل** عن شخص وكل شخصاً اخر في بيع شي وسافر الموكل فباع الوكيل ذلك من شخص وقبض الثمن فادعي اخر ان المبيع المذكور ملكه فاراد المشتري ان يطلب الموكل اليه بالبيع ليقرر امر البيع بان يثبت الموكل ان المبيع ملكه دون ملك المدعي وان لم يثبت جزم عليه بالثمن فهل له طلبه ذلك ام لا **فاجاب** ليس للمشتري طلب الموكل اذا كان في بلد فيها حاكم شرعي وكان بينه وبين البلدة التي فيها المشتري يوم فاكثروا قبل مدة السفر فلا يعده ثم اذا اثبت المدعي ان المبيع ملكه وصل البينة بالطرف الشرعي في المشتري الرجوع على الوكيل بالثمن لان حقوق العقد ارجعة اليه **سئل** عن شخص تزوج امرأة في العام الماضي في يوم سادس شهر رجب الفرد و دخل بها واستمر معها مدة قدرها اثنان وخمسون يوماً وفي سابع عشرين شهر شعبان طلقها ثلاثاً ولم يكن بها حمل مطلقاً بل شوهد حيضها بعد الطلاق فبعد مضي اربعة اشهر وعشرين يوماً من يوم حيث الطلاق ادعت في تاسع عشر محرم الحرام انهما حامل وان الحمل منه فسألها عن كيفية سبب وقوع ذلك الحمل بعد علمها بالطلاق الثلاث وحيضها بعدة واعترافها بالخلو من الحمل فادعت ان الزوج حملها في مدة المراجعة في شهر شوال والمدة التي ادعت فيها الرجعة والحمل لا يمكن ان تحل للزوج فيها فانكر الزوج وعولها الرجعة فاعتلت عليه بتروده

عليها

عليها فادعيان تترده عليها لاسباب له عندها يريد استخلاصها منها فالحكم في ذلك الحمل هل يلحق بالزوج ام لا وهل القول قولها انه منه ام لا بد من بينة وهل يلزم الزوج شي في تروده عليها بعد الطلاق لاسباب ام لا **فاجاب** لا يلحق للحمل بالزوج والخال ما ذكر ولا عبرة بقولها ولا يسري عليه مع انكاره لان هذا الوجه لو اعترف الزوج انه منه وقال ظننت انها حمل لاني ثبت النسب فكيف مع انكاره بالكلية قال الحدادي والاصل في هذا ان الشبهة اذا كانت في الفعل لم يثبت النسب وان ادعاه وهذه الشبهة بشبهة الفعل اذا ترد الزوج عليها لاجل اخذ اسبابه ولم ينظر اليها ولا اختلاصها لاشي عليه **سئل** عن جماعة بينهم مال مشترك على سهام معينة معلومة بينهم وهم اربعة انفس صدر بينهم شاهد شرعي على ان جميع ما يبيعهم تحت حوزهم وتصرفهم من نقد وبضائع وامتنعة واسباب واعيان وديون في الذم غائباً كان شي من ذلك او حاض من سائر الاموال على اختلاف اجناسها وتباين انواعها **ج** حيث كان وعند من يكون بمكة المشرقة وجدة العمرة ومصر الاسكندرية والهند وغير ذلك ما هو معلوم عند المتصدين الاربعة مشتركة بينهم على حكم الشيوع مقسوم بينهم اصلاً ورعاً على خمسة عشر قيراطاً وعين في الاستهاد مال كل واحد منهم وشاهدوا ايضا على كل واحد منهم اذن للآخر في التصرف فيما قريت من سائر الاموال بالبيع والشر والاختد والمطالبة بالنقد والنسيئة وسائر التصرفات حضراً وسفراً وبراً وبحراً شراً وعرفاً وعادة كيف ما اتفق واذن كل واحد منهم لشركائه ان يصرف ما يهونه من اكل وشرب وكسوة وسائر اللوازم المحتاج اليها امثاله اذنا صحواً شرعياً مطلقاً مفوضاً بتعاطا ذلك كل منهم بنفسه او بوكيل وتشاهدوا ايضا على الحمل والبهار وغيره من البضائع والاقمشة وانواع التجارة وما هو موجود ومخزون بالخط اصل بتفكر الاسكندرية وغيرها من غير مال الشركة وان جميع الدور المعروفة المستند الاستهاد بمكة

وحدة معنى ومصر بولاق مشتركة بينهم على حسب ما عين في الاشهاد من الخصم
وتشاهدوا ايضا على ان كل من ادعى اختصاص بشي مما بيده قد عواه باطلة
واحضه كاذبة ولا اصل لها ولا ينظر اليها ولا يعمل عليها وعلى ان كل من مات
من المتصادقين الاربعة كان الباقي اوصيا على اولاده ومختلفاته متصرفين
في ذلك مجتمعين ان تيسر ومتفرقين ان اتفق وثبت ذلك عند حاكم حنفى
شرعى ووضع كل من المتصادقين الاربعة خطه على الاشهاد بما اشهد به على
نقته ثم اتفقوا على ان كل واحد منهم يقيم ببنجر الاسكندرية وواحد بمصر
واثنين بمكة وجدة وكان الامر كذلك مدة من الزمان والمال يدور بينهم
الاربعة يتصرفون بسائر المنقرفات المأذون فيها من غير انكار ولا دعوى
باختصاص بشي فكان من قضاء الله وقدره ان توفي احد هو المقيم بالاسكندرية
وله ورثة وهم اخوان شقيقان احدهما المقيم بمصر وهو احد الشركا الاربعة
المذكورين اعلاه والثاني غايب بالهند واخت شقيقة وثلاث بنات
ورثة ووالدة فلما بلغ الشريك الذي بمصر وهو الاخ الشقيق وفاة اخيه وشركه
ببنجر الاسكندرية ارسل وكيله عنه كما افن له من مثل ذلك شركة الى الاسكندرية
سكندرية ووضع يده على الاموال التي بها على نحو ما كان واضعا يده المتوفي
عليها ثم ان هذا الوكيل ادعى عن موكله على امين بيت المال بالاسكندرية وعيا
وكيل الاخت الشقيقة بما صورته ادعى على هذين الشخصين بانها يعارضاني
فيما هو تحت يدي لموكلتي من بهار وبضائع وقماش وصيني المعلوم ذلك عندهما
العلم الشرعى الموضوع بجميعه بالمحاصل الكاينة ببنجر الاسكندرية وسالهاما الجواب
عن ذلك فاجابا بانى البهار والبضائع والصيني والقماش الموضوع بالمحاصل
المذكورة جار في ملك المتوفي المذكور الى حين وفاته ومختلف عنه فلم يصد قهما
الوكيل المدعى على ذلك وذكر ان ذلك جميعه من ملك موكله الذي هو احد الشركا الاربعة
اربعة المذكورين اعلاه وان المتوفي المذكور اقر من مدة سابقة على وفاته

بنحو سنة بان جميع ما بيده من بضائع من بهار وقماش وصيني ونحاس
ومرجان ونقد ملك شقيقة الموكل وهو الشريك المذكور دون ملكه ولم
يصدق الموكل المدعى عليه ولا امين بيت المال على ذلك وطول المدعى
بالبيان فاقام شاهدين شهدا بصورة هذه الاقاربات المشروحة بغير زيادة
ولا نقصان وحكم بموجب ذلك حاكم بالبنجر المذكور فحل هذه الدعوى المشروحة
التي صورتها ادعى على فلان انه يعارضني الى اخره صحيفة ملزمة ام لا واذا لم
تكن ملزمة فحل الحكم المرتب عليها صحيح ام لا وهل له دعوى على امين بيت المال
مع وجود الورثة المستغرقين للشركة شرعا وليس وكيله ولا وصيا صحبته ام
لا وهل الحكم المرتب عليها صحيح ام لا وهل ثبتت اعتراف المقر له بان جميع الحل
والبهار وغير من البضائع والاقشة وانواع التجارة وما هو موجود
مخزون بالمحاصل ببنجر الاسكندرية وغيرها من عيني مال الشركة كما شرع
اعلاه يدافع هذه الدعوى والمطالبة بمقتضاها من الاقرار ام لا وهل
يقبل منه دعوى الاختصاص مع كونه اشهد على نفسه انه انه متى ادعى
الاختصاص بشي مما بين فدعواه واحضه كاذبة ولا اصل لها ولا ينظر اليها
ام لا يقبل ذلك منه والحال كما ذكر وهل شركاؤه مطالبه بما وضع يده
عليه من حصة المتوفي من مال الشركة ومحاسبته عليه لكونهم اوصيا بالورثة
المتوفي كما شرع اعلاه ام لا وهل هذا الاقرار بهذه الصورة وهي ان جميع ما
بيدي الى اخره ملك لاخي مع ثبوت اعتراف الاخ المقر له ان جميع ما بيد كل واحد
من الاربعة الشركا الذي هو من حيلتهم من جميع الاموال مشترك ولا شكان
من ذلك ما هو تحت يدي المتوفي صحيح ام لا وهل مجرد الاقرار هكذا يكون سببا
للملك ومفيد له من غير اسناده الى سبب اخر كما هو ظاهر الصورة المنقولة
ام لا واذا كان المقر له في هذه الصورة وارثا هل يرجع له الاقرار مطلقا وصحة
الاقرار له مقيدة ببقاء وهل قول المقر ما بيدي الى اخره والحال انه ببنجر الاسكندرية

واضع يده على ما ذكر من الاموال كما شرع وقلتم بصحة ذلك لا قرار فرضا
يشمل ما يكون للمتوفى في المقر من الاموال بساير البلاد مثل مصر والحجاز
والهند وما اشبه ذلك لا يشمل الا ما كان تحت يده بالتفرض المذكور الذي
كان الاقرار والوفاء به ام لا وحيث ثبت اعتراق المتوفى بالمقر بان جميع ما
بيده من الاموال على التفصيل المشرع اعلاه مشترك بين الاربعة المذكور
اعلاه وهو واحد منهم فهل هذا يدافع قوله جميع ما بيدي ملك لا في الذي
هو احد الشركاء ام لا فان قلتم بصحة هذا الاقرار ولا تدافع بينه وبين
اعتراف المقر بان جميع ما بيده مشترك كما هو الواقع المشرع اعلاه فهل
يلزم للمقر ان يبين قدر المال المقر له به الذي كان في الحواصل ملك الشركة
حتى يتبين الباقي مما بيده للشركة لان المقر له والحالة هذه خلط المال الذي
بالحوصل بمال الشركة فلا يميزه ولا يبينه على حدة ام لا يلزمه ذلك فان
قلتم يلزمه ذلك هل يكفي قوله يمينه ان قدره كذا وكذا ام لا بد من اقامة بينة
شرعية على ذلك وعلى كل عين مما ذكر في الاقرار انه كان بالحوصل ثم اذا كان
المتوفى المقر عقار بركة وجدة ومني ومصر وغيرها من البلاد هل يدخل في
قوله جميع ما بيدي من بضائع ونهار وتماش وتكاسر نقد الموضوع
ذلك بالحوصل بنظر الاسكندرية كما شرع اعلاه من صورة الاقرار ام لا
يدخل شيء من ذلك العقار في الاقرار واذا ادعى المورثة او الاوصياء على المقر
له انك ما فعلت هذا الصورة لا حقيقة لغرض من الاعراض مثلا وانك تعلم
ان باطن الامر ليس بهذا الاقرار حقيقة فهل يسمع منهم ذلك ويختلف المقر
له ان باطن الامر كظاهره وان الاقرار له اصل وان صادق في هذه الدعوى
باطنا او ظاهرا فلا ثم بعد حلفه هل يترتب ما هو الوجه الشرعي فجراه
بعد ذلك ام لا وهل اذا ادعى الوصي الذي هو المقر له كما شرع اعلاه انه وصي بمثل
هذه الدعوى بان المال الذي خلفه المتوفى يستحقه يبطل حقه من الوصاية ويحقق

هنا

بالوصاية

بالوصاية من يتي عن الشركة المذكورين اعلاه مما شرع في الاشهاد اعلاه ام لا
فاجاب هذه الدعوى على الوجه المشرع من اصلها غير صحيحة لوجوه منها
انه حيث سبق الاقرار والقضاء في التشاهد بين الشركة الاربعة كما ذكر
شمله حكم الحاكم الشرعي صار المال المقر به من كل منهم مال الشركة والاقرار بخار
عن سابق لا انشا ابتداء حيث ثبت انه مال الشركة لا يجوز الاقرار به للغير لانه
يؤدي الى الرجوع عن الاقرار السابق بعد تقرر ذلك لا يجوز نعم لو كان الا
قرار بما يخصه مما بيده من مال الشركة كان ذلك مقبولا منه ومنها ان معلومية
الدعوى به في القدر والجنس شرط لصحة الدعوى ولم يعلم ذلك للجهة في
دعوى فاسدة كما هو منقول قال الحدادي في شرح القدر في عند عدله للدعوى
الفاسدة ما نصه والوجه الثاني ان يدعي شيئا مجهولا فلا يسمع الحاكم الدعوى
لان البينة لا يصح ان تقوم عليه ولو نكل الخصم عن اليمين لم يجز القضاء عليه
بشيء فلا يلزم حكمها ومنها ان حكم دعوى الشئ المنقول لا بد من احضاره مجلس
العلم فان تغذر احضاره بان كان له حمل وموقف كما في هذه الدعوى فان شأنا
الفاضي حضر عنده وان شاعث اميين من امنايه او بين المدعي قيمته
ومنها ان هذا المال المدعى تحت يد وكيل المقر له ويده كيد موكله فكيف
يتصور ان يدعي على الغير والمدعى تحت يده ويؤيد ذلك قوله من تصور الدعوى
على بين بيت المال فغير سابق شرعا اذ الدعوى فيما يتعلق بركة البيت اما
تسوغ على الوارث او الوصي او رجل موصله او غريم للبيت وكذلك المدعى على
وكيل الاخت المذكورة لا يجوز لان المال المدعى ليس شيء منه تحت يده ثم اعترف
المقر له بان جميع العمل والبضائع المذكورة من عين مال الشركة بناقض دعواه
الاستحقاق وكذا دعواه الاختصاص مع سبق اقراره انه ان ادعى اختصاص
بشيء مما بيده فدعواه واحضة ولشركائه مطالبة بما وضع يده عليه من حصة
المتوفى من مال الشركة ومما سببه عليه بمقتضى الايضاح اليهم المشرع واما الجواب

المتعلق بالحق في البيت المذكور

عن الاقرار هل يكون سببا للملك من غير استناد الى امر آخر فنقول لا يكون ذلك
سببا على الصحيح المقتضى به في المذهب قال العمادي في فصوله لو ادعى على رجل
انه اقران هذا الشيء الذي بيده في قال عامة مشايخنا لا تصح هذه الدعوى
لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق وكذا نقل هذا الفرع قاضي خان
الذي هو عمدة المذهب في فتاواه وصاحب الذخيرة وغيرهم وكتب المذهب
المعتمدة ناطقة بهذا الفرع واما دعوى الاقرار من طرف الدفع فالراجح
انها مقبولة حتى لو ادعى شخص على اخيه ان هذا الشيء الذي بيده حق واقام بيته
على ذلك فاقام المدعى عليه بيته ان هذا المدعي قرض هذا ان هذا الشيء ملكي
تدفع دعواه فهذه المسئلة من هذا القبيل حتى كان للسكران ان يدفعوا هذا
الاقرار المتأخر بالاقرار المتقدم اذ هو دفع صحيح واما الجواب عن الاقرار
للوارث هل يصح له مطلقا ام لا فنقول لاقرار الوارث في حال الصحة والا
ختيار جائز مطلقا وان استغرق المال في حال المرض لا يجوز الا باجازه
بأقرب الورثة واما الجواب عن قول المقر ما بيده في حال ما كان يقر الاسكدرية
وغيرها ام لا فنقول لا يشمل ما كان في غير ثغر الاسكدرية لقول الوكيل المذكور
يعارض في فيما هو تحت يده لموكل من بهار وبنمايع الى اخره الموضوع جميعه
بالحوصل الكاينة بثغر الاسكدرية فلا يتعدى الى غير ذلك واما الجواب
عن قوله هل يلزم المقر ان يبين قدر المال المقربه فنقول الاقرار بالشيء مجهول
جائز عند علمائنا ويجبر المقر على البيان فان مات من غير بيان يجبر وارثه على
البيان والقول قوله بيمينه فيما يبين الا ان تقوم بيته بخلاف ذلك فيعمل
بها واما الجواب عن العقار هل يدخل في قوله جميع ما بيده فنقول لا يدخل لقوله
من بنمايع وبها الى اخره واما الجواب عما اذا ادعى الورثة او الاوصياء على المقر
انك انما فعلت هذا صورة وارادوا تخليفه على ذلك وان باطن الامر كخافه
فلم تخليفه شرعا وان اقام بيته على اقرار اخيه لا يمتنع تخليفه غير ان ذلك

لا يفيدهم

لا يفيدهم لا نه اذا حلف لا تسمع لهم عليه دعوى بعد ذلك لرضائهم بذلك
واما يفيدهم مع تكوله واما الجواب عن الوصي اذا حلف فيها خلفه الميت هل
يبطل حقه في الاصل ويختص غيره به فنقول نعم اذا ادعى حقا فيها خلفه
الميت ولم يقر بيته على ذلك فانه ينزع ويخرج القاضى من الاصل ويثبت
هذه لا تفيد لان الاقرار غير صحيح فالبينة المقرئة عليه لا تصح اذ المبني على
الناسد فاسد ولكم الشرعي في هذه الفروع المذكورة مبني على عدم
صحة الاقرار هذا ما اقتضاه الجواب بمساعدة منقول المذهب **سئل**
عن شخص مات وترك ابنة صغيرة قاصرة وورثة غير قاصرين وعليه دين
لشخص وصاحب الدين هو الوصي على ابنة المتوفى وكان من قبل الميت او من قبل
القاضي فاذا طالب صاحب الدين بقرينة الورثة يسقط ما عليهم من دينهم
الذي على مورثهم دون محجوزته هل ينزل بذلك عن الوصاية ام لا **فاجاب**
اذا ادعى الوصي المذكور دينا في تركه اخيه المتوفى المذكور واقام بيته
شرعية تشدد له بدينه فدعواه صحيحة ويستوفي ذلك من التركة ولا ينزل
بذلك ولا يعزل قال في المصنوع العمادية من كتب المذهب الوصي اذا ادعى
دينا في التركة فالقاضي ينصب وصيا اخر ليدعى عليه لان دعواه على نفسه لا تصح
وكذا ذكره قاضي خان وغيره لكن محل اقامة الوصي الاخر فيما اذا لم يكن في الورثة
كما راما اذا كان في يد عي الوصي على واحد منهم فاللفظ غير مجرأ على اطلاقه **سئل**
عن اخوين لكل منهما ارض وشرب فاستاجر كل واحد منهما من اخيه ارضه وشربها
مدة معلومة فوات احدهما وترك بنتا قاصرة وورثة غير قاصرين وكان اخو المتوفى
هو الوصي على ابنة اخيه القاصرة فباعوا بقرينة وورثة اخيه فاختصهم من مورثهم من
شخص فهل مطالبه اخي المتوفى لارضه المستأجرة مع اخيه بعد مضي مدة الاجارة
ومنعه البشري بانه لا يأخذ من ارضه حصته من باعها ينزل بذلك عن الاقامة
على القول المذكور **فاجاب** لا ينزل بذلك ولا يعزل لانه لم يدع شيئا من مال

ادعى
الوصي الادعى صاحب الميت ولم
كان ينزل

الموت في دأنا دعواه في أرضه المتناجزة مع أخيه فاذا أقام بيينة تشهد بطبق
دعواه له منع من يتقرض لأرضه ولعلها لكن فقل قاضي خان وغيره ان
القاضي ينصب وصيا اخر ليدعي عليه لان دعواه على نفسه لا تصح وهذا ليس
على إطلاقه بل محله ما اذا لم يكن في الورثة احد من الكبار اما اذا كان فيهم
الكبار يدعي على واحد منهم ولا يحتاج الامر الى نصب وصي اخر **مسئل** عن رجل
اسمه زيد انتقل بالوفاة وترك اولاداً ثلاثة ذكر اسما علي وبنتى فاطمة
وخديجة وترك اراضي عتري ملكه مات وهي في ملكه فوضع يده على مولده
عليها يرزعاها ويستغلها هو واختاه المذكور ثان ثم تزوج على المذكور
وجا باولاد ذكر اسمه احمد وبنتين ثم توفي على المذكور عن اولاده المذكورين
فوضع يده على الاراضي المذكورة وفعل ما كان يفعله والده المذكور مع
أختيه المذكورتين ثم توفيت فاطمة المذكورة وتركته اختها خديجة
وبنتها مليكة واولاد اخيها احمد وأختيه فاما يحصل منهم بينوا لذلك
واستمر الامر على ذلك مدة نحو خمسة وعشرين سنة فاراد احد المذكورين مع الاراضي
المذكورة فجاته خديجة وبنت عمته مليكة بنت فاطمة بطلب حصتها
من الاراضي المذكورة فقال لهما انا واضع يدي متعلق عن والدي علي وليس لاحد
معي شيء فقالتا له عندنا بيينة تشهد بان هذه الاراضي المذكورة ملك لزيد
المذكور والد خديجة وجد مليكة ابوامها فهل تقبل بينتهما وتسمع دعواهما
بعد هذه المدة المذكورة وبعد وضع يدا احد والده على الاراضي المذكورة ام لا **فأجاب**
فم تقبل بينتهما بعد هذه المدة المذكورة وتسمع دعواهما وتقادم الزمان لا
يسقط حقوق العباد كما هو منقول المذهب سيما اذا كان السكوت لغرض شرعي
وما كان يفعله علي بن زيد وولده احمد بعده فيه ولا يظهر ان المال مال زيد
فيثبت الاستحقاق لذريته نسلا بعد نسل بطريق الارث والتلق ولا عبرة
بقول احدهما واضع اليد ومتعلق اذا قامت بيينة وشهدت بان اصل المال لزيد

فاذا

اختها

فاذا ثبت ذلك فيخص خديجة من والدها ستة اسهم ومن فاطمة ثلاثة
اسهم ولولده علي احمد ستة اسهم كل ذلك من اصل اربعة وعشرين سهلا **مسئل**
عن وارث ارض ذات مسكن عديدة منسوبة الى شخص تلقاها عنه ورثته
بعد موته ووضع كل منهم يده على مسكن من الدار المذكورة وسكنه بعد
مضي مدة اخبرهم شخص ان الدار المذكورة وقف وقفها مورثهم عليهم
ثم من بعدهم على عقبرهم فتفحصوا عن حقيقة ذلك وعرف بعضهم الحق على
نفسه واعترف شخصان من الورثة المذكورين بالوقفية وبرفعها بيد الملك
عن ذلك وخامس بعضهم في ذلك وهو شخص ثالث نازح في الوقف مما هو تحت
يده من ذلك فوقع الخصام المتنازع اليه حاكم حقي وادعي عليه بالوقف فيما
هو تحت يده بان ذلك وقف وقفه مورثهم فلان عليهم ثم على عقبرهم
فأجاب المدعي عليه بالانكار والتسويات ذلك الوقف بالبيينة الشرعية
لدي الحاكم المتداعيا لديه فاقام المدعي بيينة شرعية بذلك وزكيت البيينة
لديه بعد ان بعض المدعى عليه الخصام مكتوباً يشهد له بشرائه بعض ما هو
تحت يده من احد الورثة المذكورين شرا قلاطا وتسكرا ايضا بهذا المكتوب
المذكور مع انه مجهول الخط غير معلوم كايته وليس فيه بيينة موجودة
تشهد بمضمونه فالغاء الحاكم المتداعيا لديه ولم يعمل به وبعد تركية البيينة
الشاهدة بالوقف المذكور طلب المدعي من الحاكم المشار اليه الحكم بما اقتضى
لديه من الوقف المذكور في وجه المدعي عليه فتوقف الحاكم المذكور عن الجادر
الى صلب الحكم في ذلك الى حين وقوفه على فتاوى العلماء في ذلك باهو الوجه الشرعي
نقبتا في ذلك فهل للحاكم المذكور الحكم بالوقفية المذكورة فيما هو تحت يد
المدعى عليه المنكر المذكور من الوقف مع بقاء الدار المذكورة والحال
ما ذكر امره وهل للمدعى عليه محاسبة في الوقف بعد ثبوته بالبيينة المزكاة
واعتراف شركيه بصحة الوقف المذكور ورفعها ايدي ملكها عن ذلك

احد الورثة اذا اعترفوا كوقفة
فمن ابيهم يواضع باقراره

ام لا وما حكم حكم الله في ذلك **فاجاب** منقول المذهب ان احدا الورثة اذا اعترف
بالوقفة من ابيه يواخذ باقراره ومن انكر الوقفة تكون حصته ملكا
له فاذا ادعى من له ولاية الدعوى على المنكوبان ما تحت يده وقف من
مورثه واقام بينة شرعية وزكاهما التزكية الشرعية وجب على الحاكم العتيق
المسار اليه المبادرة الى صلب الحكم وان اضر الحكم اثم كما هو مصرح به في باب
ادب القضاء من كتب المذهب ولا عبرة بالملكوت الذي احضره المدعى عليه
سواء كان مجهول الخط والكاتب او معلومها حيث قامت البينة الشاهدة
بالوقف ما اذا كان المكتوب مجهول الخط والكاتب فهو دليل على تزويره
فيجب على الحاكم الغاؤه بل ويجب عليه تاديب من اظهره بحسب ما يليق
به سيما وليس فيه بينة تشهد بمضمونه واما ان كان المكتوب المذكور
مثلا معلوم كاتبه ويشهد بصدور البيع من احدا الورثة فان كان الباع
غائبا بالوقفة اذ به القاضي لتعاطيه العقود الباطلة وان لم يكن عالما
فيصدره والبيع باطل حيث شهدت البينة بالوقفة وحيث عرف ذلك
فلا يجوز للحاكم المذكور التوقف بل يجب عليه الحكم بما قامت به البينة
المذكورة ثم بعد الحكم ليس للمدعى عليه مخاصمة في الوقف بوجه من الوجوه
لانه صار مقضيا عليه فلا تسمع دعواه وصار الوقف لازما باتفاق
ابن خزيمة واصحابه **سئل** عن حرمة لها اراضي سقوي في بعض الاودية
ودور بمكة المشرفة فانت عن زوج وولدين ذكرين احدهما غائب
فوضع والده يده على ما خصه بغير وجه شرعي واستغله مدة سنين ثم
مات الوالد المذكور فوضع اخوه يده على ماله بغير وجه شرعي ايضا
واستغله كذلك مدة سنين ثم مات الغائب المذكور عن ذكر وبنت واحدة
فانت البنت المذكورة عن اخيها وزوجها لا غير فادعى الزوج المذكور
على الاخ واصح اليد المذكور بما استغناه من العدة في المدة الماضية
الذي هو عم البنت المذكور فيه شيء بمقتضى شرط الواقعة اظهر مقتضاها يتصل
الوقفة

الذي هو عم البنت

الوقفة قد ماتت شهوده والحاكم بمضمونه فهل يثبت الوقف بهذا ويجعل
بمقتضاه ام لا واذا ثبت الوقف بالطريق الشرعي الذي لا شبهة فيه هل يرجع على
واضع اليد المذكور بما استغناه من العدة في المدة الماضية ويستحق الزوج
نصيبه من ذلك **فاجاب** لا عبرة بظهور المستند المذكور ولا يثبت به الوقف
والخط لا يعمل به عند علمائنا وانما يثبت الوقف بالبينة او الاقرار قال في
فتاوى قاضي خان وفي خلاصة الفتاوى والبرازية والفصول العبادية و
اللفظ لما خاب الفصول وصورة رجل يده ضيعة ادعانا انها وقفت
صا فيه خطوط القضاة والعدول وطلب من القاضي ان يقضي بذلك المصك
ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لانه انما يقضي بالحجة وهي البينة والاقرار
اما الصك فلا يصلح لان الخط مما يزور ويفتعل انتهى ومن شرط ثبوت
الوقف ان يكون الواقف عالما خائرا لما وقفه الى حيي صدور الوقف منه
تشهد البينة بذلك لدى الحاكم بالوقف كما صرح بذلك الامام الحنفى في كتابه
احكام الاوقاف ونصه لوقال **سئل** هذه الضيعة وقفها على المساكين واقام
شاهدين انه وقفها على المساكين لم يستحقها بهذه البينة الا ان يشهد
الشهود انه وقفها وهو مالك لها يومئذ كان الرجل قد يقف مالا يملك انتهى
وكذا نقل هذا الفرع الامام هلال في احكام الاوقاف وله فاذا لم يثبت الوقف بالطريق
الشرعي فلا عبرة بالمستند المذكور ثم على تقدير ثبوته بالطريق الشرعي فللزوجة
الرجوع بما يستحقه من العدة في زوجها لانه صار ميراثا مستحقا لورثتها
سئل عن شخص اسمه يوسف ولده ولد اسمه قاسم فقصد عليه جده يوسف
بقطعة ارض يملك عليها مدة حياته فاذا مات رجعت الى ورثة يوسف المقصد
فوضع قاسم يده على القطعة الارض التي تصدق عليه بها جده واستغله
مدة حياته وتوفي وله ورثة ووالدة واخت من ام وعم وجاوا ليضعوا
يدهم على القطعة الارض كما كان مورثهم يستغلها فمنعهم ورثة يوسف

وقالوا انقطع الانتفاع بموت قاسم والارض ايضا اصلها وقف وترافعوا الي
قاضي حنفى وادعوا ورثة قاسم على ورثة يوسفان يوسف تصدق على مورثنا
قاسم بهذه القطعة الارض ينتفع بفلكتها ولما توفي مؤدنا منعونا من
الارض وقالوا هي وقف فالزمهم القاضي باحضار كتاب الوقف حتى يعمل
بمقتضاه فذكروا ان حرمة من المستحقين للوقف وضعت يدها على
كتاب الوقف ومحدثه والبينة معهم على اقرارها وتم بيته حاضرة تشهد
بان القطعة الارض من جملة الوقف بشرط الواقف ان لا يباع ولا يوهب ولا
ينقل به فقال لهم القاضي الذي سمع الدعوى ان لا اسمع فيه بيته الا ان
كتاب وقف يعمل بشرطه والحال ان البينة تشهد بشرط الواقف على وقف
الدعوى فما حكم الله في ذلك **فاجاب** ليس لورثة قاسم المذكور استحقاق
في الارض المذكورة بعد موت مؤدنا وترويع اليه رتبة يوسف المصدق
المذكور واذا ظهر كتاب الوقف وشهد الشهود على الواقف بمضمون ما فيه
يعمل بمقتضى شرط الواقف وما حكم البينة الشاهدة بشرط الواقف تشهد
بذلك على نفس الواقف والشهادة مقبولة اذا كانوا عددا وكان شهد
بالتسامع فلا تقبل على شرائط الواقف كما هو مصرح به في فتاوى قاضي
خان وغيره من كتب المذهب **سئل** وارضع اليد على ارض فيها عمر من مدة
طويلة يتصرف فيها تصرف الملاك في املاكهم والحقوقي في حقوقهم هل
اذا جاء شخص غيره وادعى بان الارض المذكورة ملكه والحال انه حاضري
البلد في المدة المذكورة مع وارضع اليد المذكور فهل حضوره وسكوته
يمنع دعواه ام لا وهل اذا تقدم من المدعى استيعار الارض المذكورة مع
واضح اليد يكون ذلك اقرارا منه لوضوح اليد بانها ملكه ام لا وهل اذا
مسلم مسلمانا مدة تزيد على ثلاثة ايام من غير عذر شرعي بينهما وشهد احدهما
على الاخر تقبل شهادته عليه ام لا **فاجاب** سكوت الرجل المذكور عن

واضح

واضح اليد لا يمنع دعواه سوا طالت المدة او قصرت على الصحيح من المذهب كما
صرح به قاضي خان خلافا لصاحب المبسوط والخلاصة واذا تقدم منه استيعار
للارض المذكورة من وارضع اليد فهو اقرار منه مانع من الدعوى واما
شهادة العدو وعلى عدوه ان كانت الفتاوى بينهما بسبب شيء من امور الدين
تقبل شهادته عليه وعلى علما وفنا في ذلك بان من يعادي غيري في امر الدين
يبعدان يشهد عليه باطلا وان كان بسبب ديني لا تقبل شهادته عليه
سئل عن رجل وارضع يده على ارض مدة طويلة يتصرف فيها تصرف الشرعي
وشخص معه حاضري البلد يراه ولا يبايعه في تلك المدة ثم سافر هذا الشخص
المذكور وذلك الرجل مستمر وارضع يده على الارض المذكورة ثم حضر له
ووضع يده بذلك مع اخيه واستمر وارضع يده ثم وصل ذلك الشخص الذي
كان حاضرا على حياة والديه وادعى بذلك الارض انما له هل تسمع دعواه
ام لا والحال ما ذكر **فاجاب** تسمع الدعوى من الرجل المذكور على وارضع
اليده على الارض المذكورة سوا طالت المدة او قصرت على الصحيح من المذهب
كما صرح به قاضي خان في فتاواه **سئل** عن رجل اتاها قاضي الشرع وصيها
متكلمة على ذكرين قاصرين ثم ان احدهما صرنا ادعى على القيم المذكور لدى
حكم شرعي له فوط في المال وضيع بعضه واريد ان يحاسبني عن ما يتعلق
في بيان المصروف فيها ورضع يده عليه من المال وان يدفع لي ما يخصني
فاني اريد السفر وما يتعلق باخي تكون والدته متكلمة عليه فامد
الحاكم المتداعيا لدية بالمحاسبة فحوسب بحضرة المدعي المذكور فادعى القيم
بانه اصرف في مصالح من مال القاصرين في كلفة سفر وغيره وبين القدر
الذي اصرفه فصادقه المدعي المذكور على البعض وانكر البعض ولم يحصل
بينهما توافق عند الحاكم المذكور ثم ترافعوا الى حاكم ثان فذكر القيم للحاكم
المذكور بانه قد وقع بيني وبينه محاسبة سابقة وان المدعي صادق

على بعض شيء مما اصره فانكر بعض المصروف فادعاه ما صدقه عليه من المصروف
حيث كان المصادق غير بالغ والحال ان بين المصادقة عند الحاكم الاول وبين
ثبوت رشده عند الحاكم الثاني ثلاثة اشهر فهل يقبل قوله في عدم البلوغ والحال
ما ذكر ام لا واذا ادعى القيمة انه حال المصادقة كان سنة ثمانية عشر عاما هل
يقبل ذلك منه ام لا بد من بينة تشهد بذلك واذا ثبتت مصادقة المدعي
المذكور بالطريق الشرعي هل تسري مصادقته على اخيه ام لا **فاجاب**
لا يقبل قوله في انكار البلوغ حيث كان بين المصادقة وثبوت رشده ثلاثة
اشهر اذ الحش يكذب به بل ولا تسمع له دعوى على القيمة اذ لم يكن بالغ ولا
ترفع ولاية القيمة عنه ولا يعارض هذا ما ذكره علماؤنا في باب الاقرار
ان الشخص اذا اقر بشيء ثم قال كنت صبيا يوم الاقرار انه يقبل منه
ذلك لانه اسنده الى حالة معروفة منه وهو انصب لعدم ما يدل على ذلك
هنا كما هنا لا يقبل ذلك منه للقرينة الدالة وهو قرب المدة **بمصادقة**
دقته وثبوت رشده واذا ادعى القيمة ان سنة حال ثمانية عشر عاما ولم
يتم بينة على دعواه بنظر اليه الثقات والى هيئته فان شهدوا بان سنة
من ما ادعاه القيمة حكم ببلوغه ويؤيدها ما نقله المحادوي في شرحه
على القدوري ونصه صبي باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد
ذلك انا غير بالغ فان كان قوله في وقت يمكن البلوغ فيه لم يلقب ببلوغه
مخوده ووقت امكانه اثنتا عشرة سنة انشأ فلو قامت بينة بان سنة
ثمانية عشر سنة او خمسة عشر حكم ببلوغه بلا توقف وهو مذهب الشيخين
وعليه الفتوى ان الصبي اذا بلغ خمسة عشر عاما حكم ببلوغه وقول
الشيخين رواية عن ابي حنيفة وفي منتخب الظهيرية للشيخين صيقر
بالبلوغ وان كان مرافقا مع اقراره ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغالا
يعتبر والمراد من كان سنة اثنتا عشر عاما فاذا ثبت انه يوم مصادق

المصادقة

ورثت اموال الميراث
الميراث اذا ادى الميراث
الميراث اذا ادى الميراث

الميراث اذا ادى الميراث

كان

كان سنة هذا القدر فصاعدا لا يعتبر انكاره **سئل** عن رجل الت اليه
ارض وسقيتها بالمشتري فادعى عليه فيها تخشع من توجيه اليمين عليه فنقل
للارض وسقيتها بالولد ولده قاصرا بان وكل وكيل لا يقر عنه فافر الوكيل بان
موكله باع من ولد ولده الارض وسقيتها فاشترى ولده لولده القاصر
بطريق ولايته عليه بثمن عينه والد الولد القاصر له وان موكله قبض الثمن
واعترف المشتري بتسليم المبيع المحجور وثبت ذلك على حاكم حنفى المذهب
وهكم بموجبه والحال ان ثم بينة تشهد بان البائع لم يفعل ذلك قصد اداء
لاخرجه عن ملكه وانما اراد به الحيلة في الصورة الظاهرة خوفا ان
توجه عليه يمين في ذلك ولم يقبض لذلك ثمنا اصلا ولا رفع يده عن
المبيع المذكور بل هو مستغنى عن وضع يده عليه الى ان انتقل بالوفاء
يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكهم بالزراعة وغيرهاتهم بعد انتقال
البائع بالوفاء اراد المشتري التمسك بالمشتري المذكور لولده فنادى في
ذلك بقية الورثة وادعوا عليه بان المبيع المذكور انما كان على وجه
الحيلة لدفع اليمين على الصيغة المشروحة وارادوا اقامة البينة بذلك
فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم ويبقى المبيع على ملكه با بعد لو رشده
او يختص المشتري المذكور به **فاجاب** لا تسمع البينة المذكورة للتناقض
ولان سماعها يؤدي الى نقض حكم الحاكم وقد قال علماؤنا حكم الحاكم بيمان عن
النقض ما امكن واذا حكم الحاكم في قضية واستوفى الشرايط الشرعية فليس
لحكم اخر نقض حكمه الا انه يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع
ويشهد لذلك ما قاله الامام فخر الدين الزيلعي في شرح الكفر في باب
الرجوع عن الشهادة واذا رجعوا بعد حكم الحاكم بتهماتهم لم يفسخ الحكم لان
كلاهما متناقض فكما لا يحكم **سئل** عن امرأة اسها بغيره بنت فلان ورثت من
مخلف والدها الثمن ولها بنت اسها عجينة ولها ولد اسمه محمد بن عبد العظيم فافتر

بها بياض

نعمة ان ابنتها عجينة المذكورة ملكت عليها من وجه صحيح شرعي الشئ المذكور وافر
ولدها محمد المذكور ان الاقرار المذكور لا ختية عجينة اقرار صحيح شرعي لا دفع له فيه
ولا ملحق ولا ملك ولا شئ وثبت ذلك كله على حاكم شافعي وحكم فيه بالوجوب ثم
ان عجينة تزوجت علي بن السعود وولدت منه فاطمة واحمد ثم ماتت عجينة
عن هؤلاء ثم مات احمد واخصل رثته في ابنة المذكور ثم ماتت فاطمة والى والدها
فصيب السدس من ميراثها ثم مات ابو السعود واخصل رثته في ولده سليمان وكان
لمحمد بن عبد العظيم العذر المذكور رثته من ميراثه بحاصبه عبد الوهاب وضع يده
بعد موت محمد المذكور على الشئ المذكور زعم انه له مدة طويلة الى حين
وفاته وبعد وفاته وضعت رثته عبد الوهاب ايديهم عليه مدة فباع سليمان
القدر الصابر اليه من والده والى والده من ذكر على شخص بيا قلاطامستوفيا
شرائط الصحة والضرورة وحكم بموجب ذلك حاكم شافعي فهل للمشتري من سليمان
المذكور ان يدعي على واضح اليد فينتفع المبيع من تحت يده بعد مضي مدة
طويلة من تاريخ شرايه ام لا وهل لو قام واضح اليد بينة تشهدت بالملك والحيارة
للشئ المذكور له ولورثته من قبله وبوضويع اليد عليه مدة طويلة من غير
منازع له ولورثته في ذلك تقدم بينته المذكورة على بينة المشتري الشاهدة
بالصيرورة المترتبة كما ذكر وهل يكلف واضح اليد ان الحصة المذكورة الت
لورثة محمد بن عبد العظيم المذكور او من غيره حتى يثبت اعذار محمد بن عبد العظيم
ويبين ان يد مورثه وملكه نشأ من غير اصل صحيح او لا يكلفون ذلك لانهم اصحاب
يد وصاحب اليد لا يسأل عن سبب ملكه وحينه بقى في ايديهم ولا تعارضه
بينة الخارج المذكورة او ان بينة الخارج الشاهدة بالتدريج المذكور تقدم
مطلقا وينزع من ايديهم المشتري المذكور **فاحاب** للمشتري المذكور ان
يدعي على واضح اليد وينزع المبيع من يده والحال كما ذكر ولا يمنع طول المدة
من الدعوى على المختار والراجح واذا اقام واضح اليد بينة تشهدت بالملك

والحيارة

صاحب اليد لا يثبت

والحيارة للحصة المذكورة لمورثه ولا بد لصحة الشهادة بالملك من شهود يشهدون
على سبب الملك المدعي وذلك بان يشهدوا بالملك للمورث وقت الموت بان يقول
الشاهد انه مات وهو يملكها او يشهد ابجر الميراث بان يقول مات ابوه
وتركها ميراثا له كذا فنقله العجادي في فضوله ثم ذكر ايضا نقله عن الجامع
الصغير لقاضي خان ما نصه لا يثبت للوارث عند اي حنيفة ومحمد ما لم يشهدا
على الانتقال له نصا او بالملك عند الموت او ما يقوم مقام الملك وهو اليد عند
الموت فان لم يشهدوا كذلك واقام المشتري بينة تشهدت على اقرار مورث المدعي
عليه انه لا حق له في الحصة المذكورة وانها لا ختية عجينة تسمع هذه البينة
وتدفع بها دعوى الميراث قال العجادي في فضوله ولو ادعي ميراثا عن
فاقام المدعي عليه بينة ان المورث اقر في حال حياته ان هذا المدعى ليس له
كأن دفعا ثم ذكر ايضا مسألة تشهدت بذلك صورتهما ادعي ان الدار ملكي
لاني اشتريتها من ابيك واقام ذوا اليد بينة انها كانت ملكا لبيده اليوم موته
مات وتركها ميراثا لي لا تقبل بينة ذوا اليد لان شهوده يشهدون باستصحاب
الحال والمشتري يثبت الزوال وفي هذه المسئلة اثبت الزوال عن ملكه باقراره
بعد الاستحقاق وهذا كله على تقدير دخول ذلك في ملك المورث واما مع عدم
ذلك فدعواه مدفوعة حكما **مسألة** عن رثة اقام بعضهم انسانا ادعي عليه
لدي حاكم حنفي المذهب بان والده باعه اراضي وسقيا بعضها مشاعا وبعضها
غير مشاع ودارا بركة ونصفا لآل داره في تاريخ معين بثمن معين فاجاب
بان والده وقف الاراضي المذكورة على نفسه مدة حياته ثم من بعده وعليه وعلي
اولاده الى انقراضهم في تاريخ اسبق من تاريخ المبيع واقام بذلك ثلاثة شهود
احد هم خادم له مستاجر في الوادي فشهدوا بالذي الحاكم الحنفي المتداعا اليه
بالوقفية المذكورة وحكم بالوقف والحال ان بقية الورثة موجودون في بلد
الدعوى ولم يحضر احد منهم ولم يدعوا عليه ولا على وكيل من قبله ومات مورثهم

بذلك

وهو واضح يده على الاماكن المدعى وقفيته متصرف فيها تصرفا ملاك في املاكهم الى حين
وفاته فهل هذه الدعوى صحيحة ام لا وهل للورثة بعد اطلاقهم على ذلك اقامة بينة
تثبت بالجرح في البينة الشاهدة بوقفية الاماكن المذكورة ويسمى الحاكم المذكور
بعد حكمه ويحكم بطلان الوقف ام لا وهل شهادة الخادم الاستاذة صحيحة ام لا واذا
قلتم بسماع بينة الجرح فسمعها الحاكم وحكم بالغاء الوقف وبطلان عدم عبادة
الشهود وجميع الاماكن المدعى بوقفيته ملكا مطلقا فهل الحكم بالغاء الوقف صحيح
ام لا واذا قلتم بصحته هل للوارث المدعى عليه ان يوالده وقف الاماكن وصيرورة
الاماكن المدعى بها ملكا مطلقا ام ليس له ذلك **فاجاب** الحكم من القاضي
يستدعي مقدمات شرعية منها ان يجزي بين يديه خصوصية شرعية بين متخاصمين
مدعى ومدعى عليه كما صرح به علماءنا في كتب المذهب ومنها ان تحصل شهادة
بطبق الدعوى او اقرار من المدعى عليه حتى يتوصل القاضي الى الحكم وان الشهادة او
الاقرار هو الطريق الموصل الى الحكم ومنها ان تكون الدعوى صحيحة ومنها تعديل البينة
سرا وعلانية على ما هو المقتضى به والا فلا ينفذ الحكم وفي هذه المسئلة كل ذلك منقول
اما جريان الخصومة فلم يحصل لان الورثة لم يحضروا ولا احد منهم غير المدعى هو
احد الورثة ولم يحضر وكيل عنهم فانتهى الشرط الاول واما حصول الشهادة بطبق
الدعوى فهو مستفاد من الدعوى بما يصح وقفه وما لا يصح كوقف آلات الدار يعني
لان منقول ووقف المنقول منفردا غير جائز كما هو منقول المذهب هذا من حيث
العدم واما وقف آلات بيوت مني فلا يصح بالخصوص وقد رفع الي في ذلك سؤال
وافقيت فيه ببطلان الوقف بحجوب طويل الذيل لا يحتمل نقله هنا وواقفتي
على ذلك علماء مصر كالشيخ امين الدين بن عبد الحال وصاحبنا الشيخ شمس الدين
البرهه وشي وعالم اليمن الفقيه ابو بكر بن عبد المجيد القريبي ونقض حكم الحاكم
بذلك اعني بوقفية آلات مني والشهادة لا تجزي فاذا ابطال بعضها بطلت كلها
كما صرح به علماءنا في غير موضع وحيث حكم القاضي بالغاء الوقف الواقع على الوجه المذكور

وتصير

وتصير المدعى ملكا مطلقا لا تشع فيه دعوى يبطلان هذا كله على تقدير صحة
الدعوى وصحة الشهادة المترتبة عليها فكيف ونفس الدعوى لم توجد بوصف
الصحة فلم تصح الشهادة فلم يقع حكم في نفس الامر وانما ذلك صورة الحكم وقد قال
علمائنا اذ لم تصح الدعوى لا تقبل الشهادة وللقاضى ان يسمع الشهادة بالجرح
لانه لا يجوز حمله الا بعد التعديل ولم يحصل تعديل فلم ينفذ الحكم واما شهادة
الخادم الذي هو اجير عنده فلا تقبل شهادته اما مسئلة جريان الخصومة
بين مدعى ومدعى عليه فاخذه من الفصول العامة حيث قال وهذا شرط اخر
لنفاذ القضا وهو ان يجزى الحكم كادثة اي في حادثة والمراد بالحادثة الخصومة
قال العلامة ابن الفرس في كتابه الاقضية الحكيمية المراد بالحادثة الخصومة
والدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي واذا اختلف شرط من شروط
صحة الدعوى يقال خرج يخرج الافتاء ولا يقال له حكم ثم قال ايضا واذا قضى
القاضي بدون الطريق الموصل الى قضائه ردة قضاؤه انتهى واما ما اخذ
مطلبة الشهادة للدعوى فمن المتن من كتب المذهب كالجمع والقدرى
والكثير واللفظ لصاحب الجمع ونفسه ويجب توافق الشهادة والدعوى
واتفاق الشاهدين لفظا ومعنى شرط انتهى واما ما اخذ صحة الدعوى فقال
القاضي الشهيد في شرحه لمتن ادب القضا للخصاف ما نصه واذا لم تصح الدعوى
لا تقبل واما ما اخذ ببطلان الشهادة بالتجزي فاخذه من شرح منقول
الطرسوسي ومن كتاب افتاوى الكروية ومن موجبات الاحكام للعلامة
اقضل المتأخرين واكل المتبحرين الشيخ قاسم تلميذ المحقق الكمال ابن الهمام
واللفظ له ما ينفى احدهما كذا من المتأخرين ولم يذكر صفته ولا نوعه والاخر
كذا درهما وبين جنسه ونوعه وصفته واقام بذلك بينة عند القاضي
هل يقضى القاضي بالدرهم لتقيته وان كان لا يقضى بالمال الاخر لجهالة قال
لا يقضى لانها شهادة واحدة فاذا ابطال بعضها تبطل كلها واما تعديل البينة

الشهادة

قبل الحكم فبشرط لصحة الحكم وما خذ ذلك من عدة من كتب المذهب متقونا و
شروحا قال في شرح القدوري للامام الحداي ما نصه وقال ابو يوسف
ومحمد لا بد للقاضي ان يسأل عنهم في السوال والعلانية في جميع الحقوق وسأبو
للعداثة سوا طعن الخصم فيهم لو لم يطعن والفتوى على قولها في هذا الزمان
فمنه ما خذ المسائل المذكورة قال في الهداية بالوقوف على المأخذ بعض
على الفوائد **سئل** عن جدار بين بيتين لصاحب احد البيتين في الجدار
قصبان قديمتان لبيت الما يتصرف فيها هو وابوه وجده مدة تزيد
على خمسة واربعين سنة وله فيه بعض اخشاب سائل يسأل عنها الى الانتفاع
بالطهارتين العلوية والسفلية ولصاحب البيت الاخر تركيب اخشاب
فهل يحكم بالجدار المذكور لصاحب الطهارتين والسائل يكونه متصرفا
في الجدار بالاستعمال والتركيب فتكون شواهد اقوى من شواهد
خصمه او يكون شركة بينهما او لا واذا اقلتم لا وكان صاحب التركيب فقط
اشترى بيته على هذه الحكم فهل القيام بالدعوى على صاحب الطهارتين
اولى له ذلك لكونه اشتراه من صاحبه ودخل عليه وهو كذلك واذا ادعى
صاحب التركيب ان الطهارتين محدثتان بعد شرائه واقام بيته على ذلك
واقام صاحب الطهارتين بيته انهما قديمتان على شرائه فتقدم بيته
من منهما **فالجواب** اذا كان الجدار المذكور بالصفة المشروحة فكل واحد
من اصحاب الدارين مستعمل له لكن ينظر بعد ذلك الى الاتصال فان كان متصلا بينا
داريهما فهو مشترك بينهما وان كان متصلا بدار احدهما دون الاخر فهو له يقوي
استعماله والاتصال نوعان اتصال تربيع وهو الذي يقول له البناء تكليب
وتفسيره ان كان البناء بالاجر ان يكون نصف اجر الحائط المتنازع فيه داخله
في انصاف جدار الجدار الغير المتنازع فيها وانصاف اجر غير المتنازع داخله
في **المتنازع** انصاف المتنازع وان كان البناء بالاجار يكون رأس بعض الجدار

داخلا في الجدار ورؤس بعض الجدار داخله في الجدار اذا كان
كذلك فصاحب الاتصال مع ما تقدم من الاستعمال يكون الجدار له ويبقى
الاخر ليس له الا مجرد الاستعمال فلا يسقط في الجدار شيئا لكن يبقى ما كان له
من اخشاب مستمرة ليس للاخر رفعها والاتصال الثاني يسمى اتصال ملازقة
ويكون حكمه عند عدم اتصال التربيع حكم اتصال التربيع يتقوى به صاحب
الاتصال واذا اجتمع الاتصالان فالعبرة لمن اليه اتصال التربيع واذا
اشترى المجرى المذكور الدار المذكورة على الحكم المذكور ليس له القيام بالدعوى
على الاخر مستعمل للجدار بالطهارتين والاخشاب السائل واذا ادعى
حدوث الطهارتين وبرهن على ذلك وبرهن الاخر على القدم لم اجد نقلا
صريحاً في عين المسئلة واما باعتبار قواعده المذهب فالعبرة للبيته الشاهد
بالحدوث لان بيته القدم مستصحبه فان الاصل عدم وبيته الحدوث
اثبت امر زائدا وقد نص علما ونا عيان البيته المثبتة للامر الزايد مقدمة
على المستصحبة **سئل** عن شخص له مجلس في داره سقط فادعى جاره ان
قطعة من حائط المجلس الساقط المساوية لحائط واجهة مجلسه لا فهل
اذا ثبت ذلك بطل يقه الشرعي والحال ان تلك القطعة سائر المجلس الساقط
ولا يمكن السكنى فيه الا بنائها فاذا امتنع مالكها بعد قبضته اليه من بنائها
واضطر صاحب المجلس الى بنائها لتسرة مجلسه هل له ان يبنيها ويبيدها
كما كانت عليه لا اضطراره ثم يرجع على مالكها بقيمة البناء **فالجواب** اذا
اثبت مدعي القطعة المذكورة بعد تعيين مقدارها انها له بالطريق الشرعي فعليه
بناؤها فان بناها واعادها كما كانت فان كان لصاحب المجلس الساقط عليها
تركيب يعاد كما كان وليس لصاحب القطعة منعه وان لم يبنيها وكان صاحب
المجلس مضطرا الى السكنى لا يمكنه السرا لا يبنيها فله بناؤها من ماله ثم يرجع
على مالكها بقيمة البناء اخذت ذلك من عبارة الطرسوسي في شرح منظومته معزيا

ذلك الى الخيرة ومن عبادة صاحب الفصول العاديه ومن عبارة الخلاصة
 فاما الطر سوسي فيما اذا كان السفل لشخص والعلو لآخر فاعدم السفل بلا
 صنع مالكه فصورتها الرابع اذا اقدم السفل من غير ان يهدمه مالكه ففي
 هذا الفصل لا يجبر صاحب السفل على بنا سفله لانه لو اجبر اما انه يجبر لحقه
 او لحق صاحبه لا وجه الى ان يجبره لحقه لان المالك لا يجبر على بنا ملكه ولا وجه
 الى ان يجبره لحق صاحبه لان حق صاحب العلو من القارفات من غير تعدد
 صاحب السفل واذا لم يجبر فيقال لصاحب العلو ليس لك في الوصول الى حقل في
 العلو سولان تبني السفل من مالكه اذا بنى واراد صاحب السفل ان يسكن فيه
 كان لصاحب العلو ان يمنع عن ذلك حتى يؤدي قيمة البناء الى صاحب العلو فاذا
 ادى اليه قيمة بنائه يملك البناء عليه واما عبارة الفصول فصورتها اذا اهدم
 السفل من غير هدم صاحبه لا يجبر على البناء لانه لو اجبر انما يجبر لحقه او لحق
 صاحب العلو ولا وجه الى الاول ولا الى الثاني لان حق صاحب العلو في القارفات
 من غير تعدد وجد من صاحب السفل فلا يجب عليه ان يعيده الى حقه كما كان
 فكان لحق ملكه لو اهدم لم يجبر فيقال لصاحب العلو ليس لك في الوصول الى حقل
 من العلو طر سولي ان تبني السفل ان شئت فان بناءه من ماله واراد صاحب
 السفل ان يسكن فيه كان لصاحب العلو ان يمنع عنه حتى يؤدي قيمة
 البناء الى صاحب العلو لان البناء ملك الباقي لانه بني بغير امر فيكون البناء له
 كما في القاصب لان القاصب متعدي البناء فلا يجوز له ان يمنع صاحب
 الارض من الانتفاع بارضه اما صاحب العلو فلهنا فغير متعدي البناء لانه مضط
 اليه لاجب حقه فكان له ان يمنع صاحب الارض من الانتفاع بارضه حتى
 يؤدي اليه قيمة البناء اذا ادى اليه قيمة بنائه يملك البناء عليه فكان له
 الانتفاع بارضه انتهى واما عبارة الخلاصة فنصها سفل لرجل وعلو
 لغيره انه دما لم يجبر صاحب السفل على البناء فيقال لصاحب العلو ان شئت

فان السفل والعلو من مالك وامنع صاحب السفل من الانتفاع به حتى يرد
 عليك قيمة البناء وذكر الحضا فانه يرجع بما انفق استرجاع الاصل في ذلك ان من
 بني في دار غيره بغير امر صاحب الدار وهو مضطر الى ذلك جاز له ذلك ولا يكون
 متبرعا نص عليه العادي والطر سوسي وهذا اصل تنفع عليه المسائل ثم انظر
 الى قول العادي اما صاحب العلو فغير متعدي في البناء لانه مضطر اليه حيث جاز
 البناء ملك الغير بغير ذلك اذن المالك لا مضطر ولا يستظهر لذلك بما ذكره
 العادي ايضا بان الحايط اذا كان مشترك بين اثنين وانهدم ولا حدها
 عليه جذوع وامتنع شريكه من البناء في شريكه الا بغير اذن شريكه فا
 لصحيح انه يرجع على شريكه لانه لا يتوصل الى وضع جذوعه الا ببناء جميع
 الحايط فكان مضطرا في البناء فلا يكون متطوعا ثم اذا بني هل يحتاج الى
 امر القاضي ام لا فقل في خلاصة الفتاوي والفصول انه ان يبني بامر القاضي
 او بغير امره لكن ان بني بغير امر القاضي رجح بقيمة البناء بخلاف وان بني
 بامر القاضي رجح بجميع ما انفق اذا تقرر هذا فلصاحب المجلس الساقط
 ان يبني المقطعة الساقطة من ماله لا مضطرا له الى ذلك لا جلي استروا ان كان
 ملك غيره الا باذنه فليس ذلك على اطلاقه لما تقرر ولعل ما لو قوف على ما خذ
 السيلة ولم يزل الوقوف على ما خذ عز يز او ما من ما قال صاحب الهداية رحمه
 الله تعالى بالوقوف على ما خذ يعرض على النواجد او بالنواجد **كتاب** الاقرار
بشئ عن شخص انتقل بالوفاة وترك زوجة حاملا وابنة من زوجة اخرى و
 ترك اخا فادعاه الاخ المذكوران البنت لم تكن بنت اخيه المتوفي وعجز عن اثبات
 ما قاله ثم بعد ذلك ثبت بنيتها عند حاكم شرعي في وجه عمها من قبل الشرع الشريف
 فاقامه وصيها عليها ثم بعد مضي مدة من الزمان وضعت الزوجة الحامل وجأت
 بذكر فادعي العم ايضا ان الصبي يكن ابن اخيه وانه فرغ لقطه وبذل على عدم ثبوته
 مالا على سبيل الرشوة فلم يقبل منه ثم ثبت ايضا بنيتها في وجه عمه المذكور

لما علمته ومن يقول ليس
 ان يبني في ملك غيره

وحكم الحاكم المذكور فلما تم ذلك كله مع عدم قديمته على اثبات النفي المذكور
ادعى ان له مالا واراضي تحت يده موقوف ثم كان واصفا يده عليها في حال حياته
فهل بعد هذا النفي والدعوى والبذل تسمع دعواه بما ادعاه من ان له مالا تحت يده
موقوف ثم ام لا وهل يصح ان يكون وصيا بعد كونه ادعي نفى النصب وثبوته على كونه
منه وبعد البذل على عدم ثبوته ام لا يصح وهل اذا مات المصبي المذكور يدخل
في ارثه ويكون من حصة الورثة مع النفي والانكار والبذل المروج اعلاه وما
حكم الله في ذلك **فاجاب** لا عبرة باقرار المالك المذكور بالنصب ولا بانكاره كانه
لو اقر بنصب البنت او الصبي قبل حكم الحاكم لا يثبت **النصب** لما فيه من تحميل
النصب على غيره فاقراره وتعيينه سيان اذا اقر وهذا وعلم في حق الحاكم
الشرعي بثبوت نسبها بطريقه الشرعي نفوذ حكمه ومضى ثم اذا ادعى المالك بعد
ذلك ان له ارضا او دينا واقام بينه شرعية تسمع دعواه لما تقر وان انكاره
لا يعتبر واذا اقامه حاكم شرعي وصيا متحدا على القاصرين جاز ذلك ولا يكون
انكاره قادحا في اقامته قال في المصنوع العاديه والفتاوى البزازية وقاوي
عمدة المذهب الامام قاضي خان واللفظ لصاحب المصنوع ونصه الوصي اذا
ادعى دينا في الشركة فالقاضي ينصب وصيا اخر ليدعي عليه لان دعواه لنفسه
عليه نفسه لا تصح انتهى لكن محل هذا اذا لم يكن في الورثة كبارا اما اذا كان فتصح
الدعوى على واحد منهم فاللفظ ليس مجرا على اطلاقه والله تعالى اعلم بالصواب
سئل عن شخص تصادق وهو ولد اخ له علم ان المال الذي بيدهم مقسوم
على خمسة عشر وان لكل واحد منهم كذا كذا من السهام وعقد بينهم الشركة
في ذلك المال المعين وحكم بذلك التصادق والشركة حاكم شرعي ثم ان ذلك
الشخص اقر بان لولده نصيبه فلان من القدر المعين باسمه من مال الشركة
كذا وكذا من السهام المذكورة واذا خلوا الولد معهم في الشركة وصاروا اربعة وحكم
بذلك الاقرار والشركة حاكم حفي هو الحاكم الاول بعينه واستمر الحال على ذلك

يتصرف

يتصرف كل واحد منهم بساير وجوه التصرفات الشرعية حسب الاذن الشرعي
من الاصل مدة من الزمان ثم اجتمع الشركاء الاربعة وفسخوا عقد الشركة الاول
وتصادقوا على سهام غير السهام الاولى لكل واحد منهم واشتروا شركة ثانية
وثبت التصادق وعقد الشركة الاربعة عند حاكم حفي ايضا واستمر الحال كما سر
مدة من الزمان فتوفي احد ابني الاخ لذلك الشخص وصار ما يخصه لتسقيته
لوجه شرعي فاجتمع الثلاثة الباقيون وتفاخروا بعقد الشركة السابق الذي
هو الثاني وتعاقدوا شركة ثالثة وتصادقوا على ان المال كذا وكذا الف دينار
وان لكل منهم من ذلك كذا وكذا الف دينار من ذلك المعين واذا لكل واحد منهم
للاخر في التصرف وابراهم واحد منهم الاخر من ساير التبعات ما عدا عقد
الشركة ابرا مطلقا من ساير الحقوق وثبت جميع ذلك لدى حاكم شرعي حفي
وحكم بذلك في وجه كل منهم بعد رعاية ما يجب رعاية شرعا كما هو مقرر به
في المکتوب الكاين يا يديهم والمدة من حين عقد الشركة الاول والتصادق
والاقرار والتصرف تزيد على عشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة قال
الاب لابنه المقلد اني رجعت فيما اقرت به لك جميعه فهل يصح منه ذلك
ويقبل والحال ما شرح ام لا واذا قلتم لا يقبل منه ذلك القول ولا تسمع منه
هذه الدعوى فهل على ولي الامر ان يعرفه بان ذلك الكلام باطل لا يعتد به
وبين له الوجه الشرعي ويمنع عنه مثل هذا القول والدعوى به ام لا
ثم ان قال الاب اردت بالاقرار التخليك لي الرجوع فهل يفيد هذا القول مع
الحكم بما شرح من الاقرار والتصادق الى اخره ام لا واذا املك الاب ابنه ثياو
تصرف مدة تزيد على عشرين سنة كالصورة المروجة مثلا ثم قال الاب
رجعت عن ذلك التملك فهل يقبل رجوعه ام لا وايضا لو ادعى الاب على هذا الابن
انك اخذت من مال الشركة شيئا بغير علمي واسند ذلك الي ما قبل تاريخ التصادق
دق الاخير المتضمن للابراهيم من ساير التبعات والتبعات فهل تسمع هذه

بعد ذلك والحال ما ذكرنا **فاجاب** التصديق الصادر في الوجه كلها
 صحيح لا ريب فيه والابرا المذكور على الوجه المشرح صحيح ايضا وقول **الاب**
 لابنه المقر له اني رجعت فيما اقررت به **كك** غير معتبر اذ اقراره بحق
 سابق لا انشا فلا تسمع دعواه بذلك فاذا رفع امره الى الحاكم الشرعي فيه
 بان رجوعه غير معتبر ولا يعمل به ولا تسمع فيه دعوي ثم اذا قلنا **الاب**
 المذكور انما اردت بالاقرار المملوك لا يسلم له ذلك لفظ الاقرار غير
 اللفظ المملوك ثم على تقدير التسليم فليس للاب الرجوع فيما ملكه لابنه
 اذ القرابة من موانع الرجوع عند امتناع سوا طالت المدة او قصرت
 بعد الحوز والقبض وان لم يقع تعرف واذا ادعى **الاب** على ابنه المذكور
 انه اخذ شيئا من مال الشركة من غير علمه واسند ذلك الى ما قبل صدور
 التصديق الاخير لا تسمع دعواه بعد حصول الابرا العام ولا يلتفت الى
 قوله نعم لو ادعى امرها دائما بعد الابرا سمعت دعواه **سبل** عن رجل
 ذهب له عبد فوجده رجلا ووضع يده عليه في تلك البلدة وكتب كتابا
 لملك العبد اني بعت عبدك وثمنه عندي ولا تعرف ثمنه الا مني ثم بعد مدة دفع
 قدر انور من ثمنه الى ملك العبد فطالبه باقي الثمن فانكر بيعه وقال لا امر بعبدك
 ولا ماله واين اقررت كاذبا قبل قبض انكاره وما ادعاه من عدم معرفة وانته
 كاذب في اقراره واذا ثبت انه خطه هل يثبت عليه ما وضع به خطه ام لا
فاجاب لا يقبل انكاره بعد دفع بعض الثمن ان كان شهد على اقراره شاهد
 امان كان مجرد خطه فلا عبرة به وان ثبت انه خطه نعم اذا ثبت ذلك
 على مذهب من يرا العمل بالشهادة على الخط يثبت حينئذ ما وضع به خطه
 قال البرازي وصاحب خلاصة الفتاوى في فضوله واللفظ لصاحب
 ونفسه والدليل على ان الكتابة ليست باقرار ما ذكر في مجموع الفهارس **سبل**
 ادعي على امر ما لا فانكر فقال المدعي انه كتب لي بذلك خطا فانكر المدعي عليه

ان يكون

ان يكون خطه فامران يكتب على بياض فكتب فكان بين الخطين مشابهة
 ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يقضي عليه بالمال لان هذا لا يكون
 اعلا حالا ما لو قلنا هذا خطي وانا كتبتة ولكن ليس على هذا المال فمناك القول
 قوله ولا شيء عليه بخلاف ما لو شهد عليه شاهدان ثم ادعى الكذب في الاقرار
 فان المفتي به ان يحلف المقر له انه ما اقر كاذبا بل هو صادق في اقراره ويقضي له
 بالمال **سبل** عن من يرضى شهد الشهود عليه باللفظ واعترف فلان لاجيه فلان
 بان ما شراه من ورثة فلان من محل كذا ومن سقيته ومن محل كذا بينه وبين
 اخيه فلان المار اليه اعلاه نصفين بالسوية بينهما فهل هذه الشهادة صحيحة
 يثبت بها ملك المقر له لنصف الحال المذكورة والسقية المذكورة **فاجاب** الاعتراف
 والاقرار لفظان مترادفان معناها واحد فاذا اقر لاجيه بالاشترار فيما
 اشتراه فان انقل من ماله بالموت وكان الاخ المقر له وارثا للمقر لا يصح الاقرار
 له لان الاقرار لو ادرت في معرض الموت غير جائز عندنا الا انه يجيزه بقتته
 الورثة اما كانوا وان لم يكن الاخ المقر له وارثا بان كان محجوبا بالابن وابنه وان
 سفل بيع الاقرار والشهادة له حينئذ **سبل** عن من يرضى شهد الشهود عليه
 بما لفظه واعترف فلان لاجيه فلان بان ما اشتراه من ورثة فلان من محل
 كذا وسقيته ومن محل كذا بينه وبين اخيه فلان المار اليه نصفين بالسوية
 بينهما والحال ان للاخ المقر له ورثة ذكورا واناثا مستغرقين ليراثه والمقر
 له غير وارث ثم صح المقر المذكور وهو في قيد الحياة الى حال تارخه فهل هذه
 الشهادة صحيحة يثبت بها ملك المقر له لنصف هذه الحال المذكورة مع السقية
 المذكورة ام لا والحالة هذه **فاجاب** حيث كان المقر له المذكور غير وارث
 فالاقرار له صحيح والشهادة القائمة عليه معتبرة شرعا سواء كان الاقرار في
 من الموت او في الصحة كما هو مصرح به في المقنون والشروح من كتب المذهب وقد
 يثبت الاقرار للمقر له من نصف الحال المذكورة مع السقية المذكورة **سبل**

عن رجل اقر عند سفره بحضور جماعة من المسلمين ان جميع ما في البيت حواله زوجتي
ومرجع ادا بوزور داما ناتي اليها وكتب بهذا ورقة بخطه واوقت المرأة
ايضا وهي في حال الصحة ايضا ان جميع ما في البيت ملك لزوجي وما املك منه
شيئا وليس علي زوجي شيء من المهر ولا غيره وكتبت بذلك ورقة ثم ان المرأة
في غيبة زوجها المسافر عادت الاقرار المذكور بحضور جماعة ثم توفيت
ولها اخ غائب فاطلع ائمن بيت المال على الورقة فكتب وقال المال كله للزوجة
وليس لزوجها شيء الا النصف واراد وضع يده على نصف الاخ الغائب فحل
الاقراران باطلاق لتعارضهما ام لا وما الحكم في اقراره لزوجها في مرض
موتها هل هو جائز ام لا وما الحكم في الاسباب المذكورة من يستحقها **فاجاب**
الاقراران المذكوران حيث تعارضتا سقطا كما نقله الحدادي وغيره واذا
سقطا بطل اعتبارهما فاذا ماتت المرأة المذكورة بقي المال في يد الزوج
كما نقله علماءنا فاذا اختلف الزوج وورثت المرأة فيما في البيت فما يصلح
للرجال فهو للزوج كالعامة والخنسوة والكتب والقوس والفرس والسلا
وما يصلح لهما فهو للباقي منها وهو الزوج عند ابي حنيفة لان اليد للحي و
الميت فالقول للزوج مع يمينه وعلي الاخ البينة وقال ابو يوسف يدفع للمرأة
ما يجهر به مثلها في حال حياتها وموتها والباقي للزوج مع يمينه وعند محمد
يدفع للزوج في الخاليتين او لورثته فالماصل في هذه المسئلة ان ائمتنا الثلاثة
اتفقوا ان ما يصلح لاحدهما فهو لمن يصلح له في حال الحياة والموت حتى تقوم
وارثه مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما فابو حنيفة جعل للزوج في حياتهما
الباقي للزوج من بعد موت احدهما وابو يوسف جعل لهما ما يجهر به مثلها
في الخاليتين والباقي للزوج ومحمد جعل للزوج في الخاليتين هذا هو الحكم الشرعي
وهذه المسئلة وفتاوىها والمفتي به قول ابي حنيفة امام المذهب **سئل**
عن شخص انتقل بالوفاة عن صبي وثلاث بنات شقيقتان وصبي وابنة

الاقراران حيث تعارضتا سقطا

عن قول ابي حنيفة امام المذهب
ثلاث بنات

شقيقتان

شقيقتان وعن زوجة والده فاستقلت احدي الابنتين الشقيقتين
بالوفاة عن شقيقتيها واختها لانيتهما وجدته انتقل لجد فادعاهم اولاد
المتوفى عندهم شرعي حتى المذهب بطريق الوكالة عن احدي بنات اخيه
البالغة وهي اخت الشقيقة المتوفاة وبطريق الاقامة الشرعية من قبل
الحاكم الشرعي عن الصبي وشقيقتيه عيا ورثة لجد بانه اقر في حال حياته وكال
صحة فقله ان في ذمته لا اولاد ولده احمد شهاب الدين الفريديار من
الذهب السلطاني السليمان في يوم المعجزة اليهم ارثا من ابيهم فاجابوا بالانكار
فطلب القاضي من المدعي البيان بطريق دعواه فاحض بينة شرعية شهدت
لدي الحاكم المشار اليه بان الجدة المذكورة اقرت في ذمته لا اولاد ولده شهاب
الدين احمد الحلبي المذكور الفريديار شيئا يسيرا من المذهب السلطاني فحكم
بموجب هذا الاقرار وباستقاط عشرين دينار من الالفين واذن للمدعي
المذكور في تناول القدر الثابت للثلاثة الاخوة المذكورين من مخلف
جدهم لا يسمي المقر المذكور ليكون بينهم بالفريضة الشرعية اذ ناشر عيا فقل
يكون ما اقر الجدة للثلاثة الموجودين المذكورين بالسوية بينهم لقول البينة
وشهادتهم ان ذلك لا اولاد ولده احمد ولم يذكر وانها المعجزة اليهم ارثا من
ابهم او يسمي بينهم بالفريضة الشرعية عيا فقد يروى عن الابنة المتوفاة
فيكون اصل القسمة عيا ثلاث بنات وصبي اولاد واحد المذكور وما خص البينة
المتوفاة يسمي عيا ورثتها او يكون ذلك بين ورثة احمد جميعهم فيدخل في
الجد وزوجه احمد وما الحكم في ذلك **فاجاب** الاقرار هو اخبار بحق سابق
لا انشاء فاذا كان كذلك فالجواب في هذه المسئلة فيه تفصيل ان شهد الشهود
على المقر المذكور بان هذا المال المقرب للاولاد المذكورين مما جره
الميراث اليهم من ابيهم احد المذكورين فكون قسمة بينهم بالفريضة الشرعية
لقد ذكر مثل هذا الانثيين وتدخل معهم البنت المتوفاة لصدق اسم الاولاد

مفسر الشريعة في الاموال

عليها ودخولها في عمومهم من القواعد عند علمائنا الاصوليين ان التخصيص
على الشيء لا يدل على نفي ما عداه ويتسم نصيبها بينهم بالفريضة الشرعية فيكون
نصفه لاختها شقيقتهما والسدس للجد والباقي بين الاخوة الثلاثة
للمذكر مثل حظ الانثيين ولا يراد عليها كون الجدة مقرا فكيف يقر لنفسه لان
اقراره ضمنى لا قصدي ونقل علمائنا في عدة مسائل انه كم من شيء ثبت
ضمنا ولا يثبت قصدا ويستظهر لذلك بالاقراء احد الورثة ان لا يثبت التوفي
عنده كذا من المال انه يقيم بين ورثته او يكون المقر من جملتهم وان لم
يشهد الشهود بجبر الميراث من ابيهم وانما شهدوا بمجرد اقراره لا وكاد
ولده فقط فان وجد في حال الاقرار من القدرين كما زعم بعض ورثة الجد
ما يدل على هذا المال من مال احد المذكورين ان تعرض للجد لذكر ما كان تحت
يده من ماله فتكون القسمة كذلك على ما تقدم والا فيقسم المال بينه وكاد
احد الموجودين والمتوفاه بالسوية بينهم ثم ما يخص البنت المتوفاه
يضم على ورثتها بالفريضة المتقدمة ويدخل الجد وما الزوج فلا دخوله
لها مطلقا ومن اجاب بغير هذا التخصيص فقد خبط خبط عشواء
متى عميا وحيث كان كذلك فالذي يدان الله به ان يندب الورثة المقر
لهم الى الصلح لانه الاصل والاصل هو الله يقول الحق وهو يهدي السبيل **كتاب**
المضاربة **سئل** عن رجل اخبر عن ماله قدر معلوم وقال لرجل اخذ
شركتي في العمل في هذا المال ومهما حصل من الربح يكون بيننا نصفين فوا
فقه عجا ذلك وعمل فيه وكان القبض والقباض بيد رب المال اصلا ودعا
ثم بعد مدة طالب الشخص رب المال بقسمه من الفائدة فادعى رب المال
ان المال خسر وطالب الشخص بالخسارة بناء على ما زعم من صحة الشركة فهل
والحال ما ذكر هذه شركة صحيحة كما زعم ام باطله وليس بقراض صحيح واذا
قلتم ليست شركة ولا قرضا صحيحا هل يلزم رب المال الشخص المذكور اجرة عمله

اولا واذا قلتم يلزم اجرة عامل هل القدر فيها معلوم معين لم المرجع فيه العرف
والعادة محكمة فيها حتى يختلف الحال باختلاف الاشخاص والاعمال ام كيف الحال
وما حكم الله في ذلك **فاجاب** من شرط صحة المضاربة تسليم مال المضاربة الى
المضارب ليديره وهناك لم يحصل تسليم فالمضاربة غير صحيحة ويلزم صاحب المال
اجرة المثل للاخر والمراجع في ذلك العرف وليس عليه شيء من الخسارة والحال ما ذكر
سئل عن شخص اودع شخصا مالا ثم مات المودع بعد ذلك وترك بنتين احداهما
قاصرة والاخرى بالغة فالقاصرة مقيمة بمجملته والاخرى باليمن فاقام قاضي
مكة شخصا ليحفظ مال البنتين المذكورتين فهل يجوز للمودع المذكور ان يدفع
المال الذي تحت يده لمن اقامه القاضي المذكور وتبرأ منه بذلك ام لا وهل
هذه الاقامة صحيحة ام لا والمال المذكور بمكة **فاجاب** القاضي نصب فافظ
في مصالح المسلمين وله نصب الوصي لحفظ ماله القاصر بلا خلاف بيننا
سوا كان في البلد او غايبا عنها اذ كان ماله في البلد الذي بها القاضي قال
في الفصول العمانية القاضي اذا نصب وصيا في تركته ايتا مروه في ولايته
والتركة ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في
ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس
الائمة الحلواني بيع المصنوع على حاله ويعتبر النظام والاستعداد او يصير
الوصي وصيا في جميع التركة اينما كانت استوي ومثله في البرازية وخلاصة
الفتاوى وفتاوى قاضي خان هذا فيما يختص بالقاضي وكذا الحكم في البالغ الخائب
للقاضي نصب شخص لحفظ ماله قال في الفصول ايضا اذا غاب احد الشريكين
وكان بينهما مواشي فدفع الاخر كلها الى الراعي فهلكت يضمن نصيب صاحبه لانه
كان يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي لينصب قوما للحفظ وهذا تنصيص على ان
القاضي ان ينصب قوما لحفظ مال الغائب ولا ينافي قوله بعد ذلك للقاضي
ان ينصب عن المفقود وصيا لطلب ديونه من الغرماء ولا ينصب عن الغائب

فحمل ذلك ان لا ينصب عن الغائب في حق المخاطبة عنه كذا حفظ امواله والله
تعالى اعلم **كتاب** الرديعة **سبل** عن شخص اودع شخصاً ودعيته فاعا رها الا
فطلبها المودع فذكر المودع القضية له فطلبها من المستعير فانكر ثم اعتر
بها وادعى ضيا عنها فالزعم بقيتها ثم بعد ذلك جابى من جنس الرديعة
والحال انها ليست هي وذكر ان معه شهوداً يشهدون انها العين فامهل
ثلاثة ايام فلم يحضر شهوداً فخا يلزمه بعد ذلك وكيف الحال **فاجاب** تلزمه
القيمة اذا كان الامر على ما ذكره وتصير العين ملكاً للمكر **سبل** عن رجل
يدعازيد اودع عند عمره بدلالة بكر شياً مقفولة لا يدري ما فيه وسافر
اعقير يدا وبكراته اراد عمر والسفر فادع السبب المذكور عند خالد وسافر
فجا بكر المذكور واخذ منه السبب من خالد فاخرجا ما فيه ونظراه واعا داه في
السبب ورده الى خالد وقال له هذا حق زيد ثم جاز زيد بعد ذلك فوجد السبب
عند خالد فطلبه منه فسلمه اليه بمحض بكر فقال زيد نقص منه بعض الخواص
الذي كانت فيه فترافعا الى الحاكم الشرعي قال الحاكم خالد عن تلك الخواص قما
ما اعلم بها ولا رايتهما فطلب الحاكم من زيد بيعة على وجود ما فيه فعجز
البيعة فقال زيد لخالد انك دفعت السبب الى بكر واخرجت ما فيه
ضيقها حتى ابي فقال خالد ان عمر قال لي ان هذا السبب حتى ادفعه الى
بكر فدفعته باذنه فطلب الحاكم البيعة على ذلك فحضر خالد عنها فمهل خالد
مودع اولاً وثاناً وهل ينفعه اذن عمر وهل يكون دفعه السبب الى
بكر تعدياً منه وهل يجب عليه اليمين ام لا وعلى تقدير وجوبها كيف
يخلف على عدم وقوع التعدي منه ام على عدم العلم بوجود تلك الخواص
بالسبب ام على انه لم تكن تلك الخواص موجودة في السبب او على انه ما اخذ
من تلك الخواص شيئاً **فاجاب** خالد مودع المودع فهو مودع ثانياً من قبل
عمر ومذهبنا ما منا ان مودع المودع لا ضمان عليه لانه قبض المالك

من يد امين وهو عمر فاذا لم يفارق عمر وخالد فحفظه باق وهو امين على ما له
الحضور رايته فاذا فارق عمر خالد لم يكن مضيقاً لزوالم رايته بترك
الحفظ الملتزم بالعقد والقبض منه لم يكن متعدياً بالقبض وهو خالد بعد
الافتراق هو مستمر على الامانة ولا يكون متعدياً ضامناً الا اذا وجد منه فعل
يطلبه فيصير متعدياً بذلك الفعل وحاصل الامر ان الضمان على عمر والذي هو
المودع الاول من حين فارق خالد او خالد لا ضمان عليه لكن لما اعطى بكر السبب
صار ضامناً فاستقر الضمان عليه ولو لم يسطر له ان اميناً على كماله فان ادعى
زيد عليه الضمان في هذه الحالة تلزمه تلزمه اليمين مع بانه ما فطر ولا ضيع
ولا اخذ من السبب شيئاً غير انه بالدفع الى بكر صار متعدياً وتعد حلفه واما
بكر فهو متعدي لا اخذ من خالد فاذا ادعا زيد عليه الاخذ او التضييع فهو
ضامن هذا مذهب الامام قال الشيخ فخر الدين الزيلعي في شرح الكفر في تعليل
الشيخ ابي حنيفة في عدم تضمين مودع المودع وله اي لا في حنيفة ان مودع المودع
قبض المالك من يد امين لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفارقه لحضور رايته لان
حفظه باق ما دام في مجلسه وصاحبها راض باعتباره حصول رايته لا يتصور
يده يدلل انها لو هلكت قبل ان يفارقه لا يضمن واحدهما بالاجماع فعمل من
ذلك ان الايداع مباح له اذا لم ينقطع رايته فلم يكن متعدياً بمجرد الدفع
ما لم يفارقه فاذا فارق صار مضيقاً لما يترك الحفظ بالعقد والقبض
منه لم يكن متعدياً بالقبض يدلل ما ذكرنا من عدم وجوب الضمان بالهلاك
قبل ان يفارقه الاول وبعد الافتراق لم يحدث فعلاً بل هو مستمر على ذلك
الفعل فهو امين فيه فكيف يكون متعدياً ضامناً بعده وهو لم يفوت الحفظ الذي
التمه لانه لما صار في الاول ميسر وجب ان يبقى كذلك حتى يوجد منه فعل يطلب
التمه فعلم بهذا ان خالد لم يكن متعدياً في اول الامر وكان القول قوله مع يمينه
وبعد ما دفع السبب الى بكر صار متعدياً ضامناً فاستقر الضمان عليه فلا

يقبل منه اليمين لكن لما قال خالدا ان عمر قال ان هذا السبب حتى ادفعه اليك فوجد
 بآدنه تجب عليه البينة فان اقامها ارفع عنه الضمان والا استقر واما
 مذهب الصاجين فالملك للوديعة مخير في تصديقها شاكها هو مقدر
 بآدله فيكتب المذهب والفتوي على قول صاحب المذهب لقوة دليله كما قاله
 مشايخنا وصار قولها مرجوحا بالنسبة الي قول الامام والمفتي والقاضي فلما
 به فاذا افق المفتي بالقول المرجوح او قضى القاضي بذلك فهو لغرض غير
 صحيح كما صرح به الشيخ المحرر افضل المتأخرين واكمل المتبحرين قاسم رحمه الله
 تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **كتاب العارية** **سئل** عن رجل
 استعار من شخص سلعة فطالبه بها فاجاب اني ما اخذتها منك فادعاه الي
 القاضي فاجاب بالانكار فوجب القاضي عليه يمينا فاحلف وقال اني ما
 اخذتها منك واما اخذتها من فلان فقررما للشخص الذي اقر المدعي عليه
 انه اخذها منه فاشهد على نفسه انه ليس لي في تلك السلعة حق ولا مستحق
 وانما هي ملك فلان وهو المدعي فادعاه الي القاضي فاعترف بها انها في
 ذمته وادعي انها سرقت منه فالزمه القاضي بالقرعة فقال المدعي عليه بخلاف
 المدعي وانا انكره له من المثل فحلف فقرر المدعي عليه واتي بسبعة غير
 تلك السلعة وجا بها الي القاضي وقال لعيت السلعة فقال القاضي للمدعي
 هذه سلعتك فقال لا فالزم القاضي المدعي عليه بينة تشهد بان هذه
 سلعته فقال المدعي عليه يجهلني ثلاثة ايام وانا اورد البينة فثبت تلك
 المدة ولم يورد البينة فجا شخص فقال للقاضي ان هذا الشخص المدعي عليه
 مجرور ولا يجوز الدعوى عليه فمال يجوز للمدعي ان يدعي الحارم المجور
 عليه وهل يلزم المدعي عليه من المثل ام هل يلزم المدعي اخذ السلعة التي اقر
 بها المدعي عليه ان هذه السلعة بعينها من غير ان يورد البينة على ذلك
فاجاب الصلوة المذكورة محقة لا مستحقة حقه وانما هو مستحق

لا يجوز للمدعي ان يدعي الحارم المجور عليه
 ولا يجوز للمدعي ان يدعي الحارم المجور عليه

القبض في العارية قبض امانة وتحتج هذه السلعة صادرة مضمونة عليه وصا
 حقه ثم القاصب وتحليف المدعي غير سايف شرعا ولا تنوجه عليه اليمين حيث
 اعترف بها المدعي عليه وان كانت السلعة قائمة اخذها المعبر والا اخذ
 قيمتها ان كانت من ذوات القيم ومثلها ان كانت من المتعلقات واذا قضى عليه
 بالقيمة لثبوتها ثم ظهرت السلعة فهي للمعارف والدعوى انما تنوجه على المحرور
 ولكن يحضر معه **كتاب الهبة** **سئل** عن شخصين في سلعة قائمة
 اخذها فضاغت من يد من هي عنده فظهر من السلعة بعض شيء عند شخص اخر
 غيرهما فطالبه احد الشريكين فتخاصما في ذلك فتكلم بعض الحاضرين على الشريك
 القائم في الخصامة وعذله في قيامه على من وجدت السلعة عنده فقال
 علي ما تشهدون علي ما اني انا قائم على فلان يعني المتخاصم لنفسه الامه ان
 حصل يكون لشريكي هذا نص عبارته ووضع ما كان يخصه لشريكه الشهيد
 له بما تقدم ذكره ثم مات الشهيد المذكور فهل هذه العبارة المذكورة
 مقتضية لاستقاط حقه وانه وهب لشريكه ما كان يخصه في السلعة المذكورة
 ام لا واذا قلتم باستقاط حقه منها فهل بعد ما قبضه منها في حياته قبضا
 لجميعها فاذا اظهر منها شيء بعد وفاته يكون لشريكه او لا يعد قبضا لجميعها
 ويكون ما اظهر منها لورثته لان ذلك هبة منه لم يجزها الشريك **فاجاب**
 العبارة المذكورة مفيدة للهبة لان الامر ينسحب عن التملك لكن هذه
 الهبة هبة الشارع وهي لا تجوز عندنا فيما يحتل القسمة لامن الشريك ولا
 من الاجنبي كما هو مصرح به في عامة كتب المذهب ومعنى عدم الجواز انها
 لا تنفيذ الملك وان اتصل بها القبض ولورثة الشريك الميت الرجوع بها
 قبضه الشريك الباقي واخذه منه وما يظهر من الضايغ بعد ذلك فهو بينه وبينهم
سئل عن شخص اشترى دارا مدة حياته ثم قال علي ان تعم لنا السرحة افلا
 من اجرتها هل الاعمار صحيح ولا يضر قوله علي ان تعم لنا ام لا **فاجاب** الاعمار

ادام

نية

المذكور صحيح والشرط باطل لان العريضة لا تبطل بالشرط بل
تبطل الشرط وتصح الهيئة نص على هذا الامام محمد بن زيد في شرح الكفر
والعلامة الحدادي في شرح القدوري وجميع المتقدمين والشرع من كتب المذهب
مفصحة بذلك **سئل** عن شخص زوجه بنت له وزفها بجلي ومصاع واثاث
وقال جعلت لك التمتع به فهل يكون ذلك تمليكاً ام لا **فاجاب** المنقول ان الرجل
اذا قال لا خير جعلت لك هذا التي فهو تمليك لان اللام للتمليك قال العلامة
ابن فرشته في شرح المجمع وعذاه الى المنتقى من كتب المذهب ولو قال
متعتك بهذا الثوب فهو هبة وبهذا النقل ظهر الجواب والله اعلم بالصواب
كتاب الشراكة **سئل** عن شريكين بينهما ارض مشاعة غرس بها احداهما
وزعم انه باذن شريكه وانكر الشريك الاذن فما الحكم في الشجرة والشجر وغيرها
واذا تصادقا على الاذن فهل للاذن الرجوع فان كان له الرجوع فما الحكم في
الثمرة والعروس والانفاق على ذلك واذا اختلفا في الاذن فدعم الفارس
انه انما قصد بالفارس ان يكون لنفسه وزعم الاذن ان القصد الاشتراك
والوكالة عنه في العروس والانفاق فمن المصدق منهما وما الحكم في العروس
والثمرة والانفاق المذكور واذا صدق الاذن في دعواه وتنازعا في
مقدار الثمرة والانفاق فهل يقبل قول الفارس في ذلك بيمينه او يحتاج
الى بينة في ذلك **فاجاب** لا يفرض احد الشريكين في الارض المشتركة الا باذن
الاخر فان انكر الاذن فالغرض المذكور للفارس وكذا الثمرة ولكن انكر الاذن
ان يقاسمه فما وقع في نصيب الفارس اقره وما وقع في نصيب الاخر الذي لم
ياذن قلعه ورضن الفارس نقصان الارض لا نه غاصب في نصيب شريكه
وهذا حكم الغصب وان غرس ذلك باذن شريكه من غرس مملوك لها قبل ذلك
او قال اغرس ذلك على ان الفارس والثمار بينهما نصفان وكان الفارس مملوك
للفارس فقط فالحكم على ما قاله والفارس والثمر في الارض المشتركة بينهما على حكم

الاشتراك

الاشتراك وللغارس ان يرجع عليه بقيمة ما خصه من الاغراس قبل غرسها واذا
اراد احدهما المقاسمة في الشريك المذكور فله ذلك واذا اختلفا بعد وكان
الفارس من عند العامل فقال انها غرست لي وقال الاخر انها غرست على الاشتراك
فالقول للعامل بيمينه والبيينة على مدعي الاشتراك وان تصادقا في الاذن واذا
الفارس قد راى زيد اليرجع به على الاذن فلا بد من البيينة وان كان ليراه
ما عنده صدق بيمينه والحال في هذه والله تعالى اعلم **كتاب الاجارة** **سئل**
عن رجل استكراد اية من رجل محل معلوم وشرط له ان غيبته عشرة ايام فغاب
ثلاثة وعشرين يوماً وتعداها عن المحل الذي وقع عليه القول بقدر موزيد
ثم جاء بالدابة وهي ناقصة عن حالها الاول صغيرة هزيلة بعد ان كانت سمينة
فاحكم الله في ذلك وما يلزمه شرعاً من تعديده عن المعلوم المشروط هل يجب
عليه اجر المثل فيما تقدم ام لا وما يجب من نقصانها في بدنها **فاجاب** اذا
جاوز المستاجر المذكور المحل المشروط في عقد الاجارة فهو متعد غاصب ولا
اجر عليه في ذلك لان منافع المصنوع غير مضمونة عند علمائنا رحمهم الله
تعالى لكنه حيث رد الدابة هزيلة يلزمه نقصانها لان الغاصب يضمن
نقصان المصنوع بان تقوم رسمينة ثم تقوم هزيلة فما نقص يضمنه ان كان
ربع القيمة او ثلثها او نصفها **سئل** عن قول صاحب خلاصة الفتاوى والبر
ما صورته رجل استاجر داراً ليكنها ان يسكنها ويسكنها من
شاهل فيفيد ذلك انه لم يسمي المستاجر عدة اميناً ثم اسكنها اكثر من العدد الذي
سماه يكون له ذلك والحال انه شرط على نفسه ما سماه لموجبه **فاجاب** للمستاجر
ان يسكن الدار بنفسه ويسكن غيره ولا عبرة بشرطه على نفسه قال العلامة
ابن فرشته في شرحه على المجمع بعد قول الماتن ومن استاجر داراً اسكنها من
شاو صنع فيها ما شاؤ الا القفارة والطنخ والحدادة ما نصه صنع ما شاو من
الصنائع غير ما استقناه الماتن حتى لو شرط ان يقعد حيا طالم ان يعمل غير

زينة

والعمل لا يضمن التفاوت في السكن
والعمل لا يضمن التفاوت في السكن
فله ان يسكن غيره وكذا في الصنائع
فقله وكذا في الصنائع يعني الصنائع

الحياطة مما لا يوهن البيت وقال في وجيز المحيط البرهاني كما نضه لو استاجر
دارا على ان يترها وحده فله ان يسكن امراته ودوابه انتهى وقال في غاية البيا
للا تقي ما نضه لان البيت انما يقصد به السكنى ووضع الاقضية فكانت
المنفعة المطلوبة متعينة فلا يحتاج الى التقيمين ومتى تعينت السكنى فكل عمل
يكون في معنى السكنى ولا يضر بالبناء المستاجر **سئل** عن رجل استاجر من اخر
دارا بتسعة عشر دينارا ابراهيميا عن اجرة سنة كما ملكة ولم يعينا حلولا
الاجرة ولا تاخيرها فهل الحكم فيها الحلول ام التاجيل ام يقسط لكل شهر
يقسطه من الثمن واذا كان الدينار باحد اربعين حال العقد ثم صار في
اثنى السنة باثنين واربعين نصفها فهل العبرة بحال العقد ام بحال
الاقباض وهل للمستاجر فسخ الاجارة ام لا **فاجاب** الاجرة لا تملك الا
باخذ معان ثلاث اما التجهيل بان يدفعها المستاجر الى الموجه او يشترط
الموجه تجهيلها حال العقد او باستيفاء المنفعة المقفود عليه ثم الاستيفاء قد
يقع على المدة كاستيجار الدار سنة او شهرا وقد يقع على المسافة كما اذا استاجر
جملا ليذهب عليه الى بلد معين فله رد الدار المطالبة بالاجرة كل يوم يرضى الاستيفاء
بعضه والجمال المطالبة لكل مرحلة واما الاجرة فيستحق الموجه القدر المعين في
العقد بعينه ففي هذه المسئلة ليس له الا الذهب الا ابراهيمي سوارا وصره او فصر
وليس للمستاجر فسخ الاجارة الا بعد شرعي **سئل** عن رجل اشترى بيتا من شخص
اخر بمكة المشرفة على انه اذا احتاج الى الصعود الى السطح في زمن الحر يبيعه له والحال
انه كان غير مبني حال العقد فلما احتاج المكثري الى الصعود الى السطح للمحرم طلب
من المكثري البناء للسطح فما مشى فهل يلزمه البناء لئتم له الانتفاع حتى اذا لم
يبني وامتنع فسخ الاجارة ام لا **فاجاب** الاجارة تنفذ بالشروط التي لا
يقضيها العقد كالباع فاذا استاجر دارا باجرة معلومة لمدة معلومة
وشروطا المجران يعمرها او يعمر محلها فسدت الاجارة فان سكن المستاجر الدار

يملكه

يلزمه

يلزمه اجر المثل بالغ ما بلغ ولا يجبر الموجه على العمارة لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه
وليس للمستاجر الفسخ لانه عقد على معيب مع علمه بذلك وقد شاهدته غير مبني **سئل**
عليه **سئل** عن رجل استاجر بيتا من شخص سنة وسنوات والبيتان في بلدة
اخرى بولما لك البستان وكيل مفوض فلما وصل المستاجر الى البلد الذي بهما البستان
وجد الوكيل قد اجر البستان سنة فقط وتاريخ الايجار الوكيل سابق على ايجار
الاصيل فهل اذا تمت السنة التي اجرها الوكيل يستلم المستاجر البستان والاصيل
غائب في بلدة اخرى ام يحتاج الى عقد جديد ام يلتفتي بالعقد الاول **فاجاب**
استيجار الرجل المذكور من مالكا للبستان السنين المذكورة ما بعد السنة الاولى
صحيح واستيجارته في السنة الاولى موقوف على اجارة المستاجر الاول الذي استاجر
من الوكيل ان اجازة جاز وكانت الاجرة له وان امتنع بطل والمستاجر الثاني بالخيار
ان شأ صبر الى انقضاء مدة المستاجر ويسقط عنه اجر السنة المذكورة لتفرق
الصفقة عليه اذ تفرق الصفقة في المنافع كتفريقها في الاعيان قال الخدادى
في شرحه الكبير على مختصر القدوري لو سلم الموجه للمستاجر الدار المستاجرة الايبنا
منها كان مشفوقا بتمتع الموجه برفع عنه من الاجر بحسب ذلك وللمستاجر
ان يفسخ الاجارة وان حدث ذلك بعد قبضه كان فوات الصفقة يثبت الخيار
وفوات التسليم في بعض المقفود عليه موجب سقوط البدل انتهى وفي شرح الطحاوي
للإمام الاسيبجاوي وهو ائمة التصحيح لو اجر داره من رجل وهي موضع من اخر
فان العقد يكون موقفا على اجارة المستاجر الاول ان اجازة جاز وان رده بطل
انتهى وان شأ المستاجر الثاني فسخ الاجارة له ذلك لكن حفرة الموجه او وكيله ولا
يجوز فسخه في غيبته ولا يحتاج الى تجديد عقد **سئل** عن شخص له مخزن اجره على
رجل يبيع الزيت والسمن والحب سني معلومة كل سنة باجرة معلومة يدفعها
الى صاحب المخزن ثم في عام اثنين وسبعين وتسعمائة سافر المستاجر من البحر الى مصر
من غير علم الموجه فبقيت لها ربا من ديون عليه للناس واستمر المخزن مقفولا الى الآن

ولم يعلم ان له فيه اسبابا اولاً والخزن بجدة المعجزة وله جارية متولدة له منها
اولاد صغار مقيمة بمكة المشرفة قبل لصاحب الخزن ان يلزم الجارية بفتح الخزن
المقبول او لا او يرفع امره الى الحاكم الشرعي بفتحها ويسلم لصاحبه ويوجره فان
ماله محتاج الى جاريته والجارية المتولدة المذكورة اعلاه متكلمة على اولادها
لكنهم قاصون عن درجة البلوغ **فاجاب** ليس لصاحب الخزن المذكور كلام
مع الجارية المذكورة ما لم تكن وكيلة عن سيدها والطريق في ذلك ان يرفع الموجر
امرته الى الحاكم الشرعي لان له النظر العام لممكن الموجر من مخونه بالطريق الشرعي
سئل عن رجل مستحق لدار معدة للكري اجرها لآخر عدة من التين فقط
منها جانب في تلك المدة فعمرها المتاجر بغير اذن الموجر ولا رضاه ثم بعد
مدة مات المتاجر وكان اقرب لموته بمال المعقولة فطالب المعقود بالمال
وارثه وادعاه عليه وثبت ذلك فتراضيا ان يجعل له من المال المال المتاجر
به الدار المذكورة من المال المقررة وثبت ذلك على قلبي جنفي فوضع المعقود
يده على الدار المتاجرة واستوفى ثمنها ومناضها مدة فانهدم منها في تلك
المدة نحو النصف فعمرها بغير اذن الموجر ثم بعد مدة مات مستوفى النافع المذكور
كورة وخلق اطفالا واقام عليهم وصيا وفي مدة تكلم الوصي انهدم من الدار جانب
ايضا فعمرها الوصي بغير اذن الموجر مع استيفائه لمنافع الدار المذكورة وكذا
عمرها الوصي بغير اذن الموجر غلة وسكناء مع انفساها بموته وكذا ما
استوفاه الثاني والثالث من نافع الدار المذكورة وكذا اعمارهم الواقعة بغير
اذن الموجر هل انفسخت الاجارة بهدم الدار في حياة المتاجر ام بموته
فقط وماذا يلزمه في تركته للموجر وكذا الثاني المستوفى للاجارة هل هو مستوفى
بحق ام هو متعذر وماذا يلزمه وكذا وصيه بعد موته في الحالة المذكورة ماذا
يلزمه هل للموجر مطالبة كل من تركته ومطالبة واضع اليد الآن على الدار المذكورة
وبما استوفاه من منافعتها والذي اوصاه على اطفاله وهل اذا ادعاه

موجر الدار ان مدة الاجارة قد انقضت وببذراع اليد الآن ما يشهد له بذلك
فهل يلزمه احضار ما بيده مما يشهد له بذلك المذكور وهل يقا صغر الاجرة السا
بقية من مال كل من الواضعين ايديهم على الدار بالهدم او بالمرتب ام لا **فاجاب** اذا
انهدم بغير النادر لا تنفسخ الاجارة بل المتاجر بالخيار ان يسكن في العامر منها
ويستقط من الاجر ما يقابل المنهدم وان شافى فان بناءه الموجر فلا خيار له
وان انهدمت الدار كلها انفسخت الاجارة واذا مات المتاجر انفسخت
الاجارة وكذا اذا مات الموجر وما عمه المتاجر بغير اذن الموجر فهو متبرع به
ولا يلزم الموجر واذا اقر المتاجر المذكور لمعقوده بمال ثم تراضا الوارث
والمعقود المذكور على وضع يده على الدار المذكورة يستوفي من اجرتها ما اقر له به
من ماله لم يجز ذلك لعدم استحقاق الوارث لمنافع الدار وما عمه المعقود
واصره فيما انهدم من الدار بغير الموجر هو ايضا متبرع بذلك ولا شيء له على المالك
وكذا الحكم فيما اصره الوصي بعمارة المنهدم من الدار لا يلزم الموجر واستيفائه
الدار بعد انفساخ الاجارة بموت المتاجر يلزم الساكن اجر المثل في ذلك
وتقا صصه الموجر بما عنده من الاجرة وكل من ظهر عند شيء زائد بعد
الخاصة طوبى به لان كل من استوفى منفعة الدار بعد انفساخ الاجارة يلزم
اجر المثل لانه متعد في ذلك ولما لك الدار **سئل** عن متول على وقف
وهو حصة مشاعة قدرها النصف ورايد هل ايجاز المشاع من غير الشريك صحيح
عند الامام الاعظم ابي حنيفة ام لا واذا قلتم ليست بصحيحة فهل يستحق المتاجر
شيئا زائدا عما المبلغ الذي استاجر به ام تكون الغلة للوقف وياخذ المتاجر
القدر الذي استاجر به وهل اذا اجر المتاجر بزيادة مما استاجر هل يطيب
له الزايد ام لا وبموت اخذ المتواجرين هل تنفسخ الاجارة والا لا من الحكم
بالانفساخ او اقامات الموجر وهو الذي استاجر من القيم ام يخالف حكم الوقف
حكم الملك **فاجاب** اجارة المشاع لا يجوز الا من الشريك عند اتمامها الاعظم اي

حينئذ رحمه الله تعالى والفتوى على قوله فان آخر الشريك من غير شريكه فالاجرة
فاسدة فان سكن المتاجر المحل الموهبة له اجرة المثل ان استوفى جميع المدة
والا يلزمه بقسط فاسكن وان لم يسكن ومنع من ذلك بمقتضى الفساد
فليس له الا ما استاجر به لا غير وتجدد الاجارة من الشريك وتكون الاجرة
للقفط قال في متن الجمع وغيره من المتن واللفظ لصاحب الجمع مانعه
واجارة المشاع فاسدة الا من الشريك انتهى وسواء في ذلك ما يحتمل القسمة
وما لا يحتملها واذا أجر المتاجر ما استاجر باكثر مما استاجر به لا يطيب
له الزيادة لانه ربح ما لم يقبضه فيومر بالتصدق به لحصوله من وجه محظور
هذا اذا كانت الاجرة التي اجريها من جنس الاجرة الاولى التي استاجر بها فان
كانت من خلاف جنسها فانها تطيب له قال صاحب الجمع وناموه ان يتصدق
بالفضل اذا اجر ما استاجر باكثر وكذا ذكره غيره ايضا والمسئلة غنية من
البيان وكتب المذهب متونا وشروحا ناطقة بها وبموت المتواجرين او احدهما
تنفسخ الاجارة ولا يحتاج اليه القاضي خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فانها لا
تنفسخ عنده الا بالموت كما هو مشهور مذهبه لكن هذا الحكم اذا عقدها لنفسه
احترازا اما اذا عقدها لغيره فانها لا تنفسخ بموت العاقد كالأب والابن لانه
الصغير والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اذا عقدها لغيره مات لا تنفسخ اما
اذا اجر المتولي ثم مات فهو المتاجر فان الاجارة تنفسخ بموت المتاجر والملك
والوقف في حق الانساخ بموت المتاجر يستوي فيه الملك والوقف واذا اجر
متولي الوقف الموقوف ونقص عن اجرة المثل فان المتاجر يضمن تمام اجرة المثل كما
نقله قاضي خان في فتاواه وغيره من علماء ائمة اهل البيت **مسألة** عن شخص استاجر
وقفا خربا من مؤجر شرعي مدة مائة سنة يبلغ قدر ما يبني دينار ذهباً وثلث ذلك
مع مقدّماته الشرعية لذي حاكم شرعي شافعي براءة ذلك وحكمه بوجبه ونجاة الاجارة
وعدم انفساخها بموت المتواجرين واحدهما حكما صحيحا شرعيا لما لا خلاف في ذلك

ثم فخذ على ما ذكر واستمر المتاجر فاضعا يده على المحل مدة اربعين عاما فمات به
بعض المصدقين عند قاضي البلد انه واضع يده على هذه الدار بغير طريق شرعي فاحضر
القاضي وسأله عن سبب وضع يده فاخبره انها استاجر بها اجارة شرعية وبه ما يشهد
له بذلك واحضر له المكتوب الشرعي الشاهد له بذلك فجلس تحت يده مدة عام
واقام عليها ذلك التمام وكتب له ورقة مضمونها اقام القاضي فلان فلانا على
الدار التي كانت بيد فلان بالاجارة الى ان يتحرر الامر في ذلك ثم ظهر للقاضي بعد
مضي سنة انها اجارة صحيحة على مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز نقضها فطلب
المتاجر واعاد اليه مكتوبه الشاهد له بالاجارة فوضع يده على محله نحو مائة سنين
مدة وكالة قاضي بين بعد الاول ثم جاء قاضي رابع فسعى عنده ذلك التمام فبعينه وقال
له القاضي فلانا كان قد انتزع الدار من يدي واخذ ما يشهد له بها واقامني عليها وانا
الذي رغبت عنها واهلها تلك الورقة التي تضمنت اقامته في تلك المدة الى ان يتحرر
الامر في ذلك فكتب له على ما مشها فورا يعمل بمقتضى الكتاب ويقضي بذلك المستطاب
وامر بوضع يده على الدار وان يجرها وياخذ لنفسه من اجرتها مائة محلق في
كل سنة فلما بلغ المتاجر ذلك اجتمع بالقاضي وعرفه بقضيته من اصلها وما تحرر
الامر عليه فلم يلتفت اليه لك واسم المتقدم نحو خمسة سنين مدة اقامة القاضي في
المحل باكل اجرة فاستأذى من اجرة نحو سبعين سلطانيا وهدم غرفتين من المحل
وباع الانقاض فقل قول القاضي الى ان يتحرر الامر في ذلك ثم ترفع به به المتاجر
ليس حكم ولا ترفع به يده وهل قول الاخير يعمل بمقتضى الكتاب ويقضي بذلك المستطاب
لفظ يفيد التعدي معني والحالة هذه ان لا يفيد معني **فاجاب** حكم الحاكم الشافعي بموجب
مطلقات الاجارة ولزومها على الوجه المشروع صحيح ولا يجوز النقص من وجهه من وجوه
النقص مطلقا حيث استوفيت مقدّماته الشرعية لما ان المسئلة الخلافية تصير وفاقية
وقد قال علماءنا في غير موضع من كتب المذهب حكم الحاكم ببيان عن النقص ما يمكن واما ما
كتبه القاضي من قوله اقام فلانا الى ان يتحرر الامر في ذلك وكذا ما كتبه الثاني يعمل بمقتضى

الكتاب الى اخره فليس ذلك حكما مطلقا لان الحكم الفاظا معلومة نص عليها علما وانا
 كقولك حكمت وانفذت عليك القضا وقضيت بكذا او صح عندك او ثبت
 او ظهر ثم لا بد للحكم من تقدم مدعي صحته بين يدي القاضي من خصم على خصم
 وسوال وجواب شرعيين ومن طلاق موصلة الى الحكم حتى لو قضى بدون طريق
 لا ينفذ حكمه كما صرح به العلامة ابن الفرس في الاقضية الحكيمة له وذلك الطريق
 اما البينة او الاقرار او اليمين او النكول عنها وليس في هذه المسئلة شي من ذلك
 ولئن فرض ذلك فليس من الالفاظ المذكورة ما يدل على الحكم لا عقلا ولا نقلا
 ولا عرفا ولا يجوز رفع يد المتناجز المذكور كما ذكر من الالفاظ المنسوبة الى القاضي
 ولا يجوز للحاكم ان يحكم بذلك بل له زجر الرجل النام الساعي في مثل ذلك بما يليق به
 ويغرم ما استأذاه من اجرة الدار المذكورة لكونه بغير طريق شرعي **سئل** عن
 رجل وقف قفا نصف حوض نخل
 من على ذرية فاطمة وذرية
 ام السعود ومن ذرية ام السعود من مات قبل ان يتفك الواقف ولهم
 ذرية احياء قبل بلحق ذرية ام السعود الذين ماتوا قبل الوقف وكذلك
 نسلم من اناث وذكور ام لا **سئل** عن شريكين في بيت وحفر مشاع غير
 مقسوم نصفين وقف بينهما ثم ان احدهما شريكين اجريا يخصه من وقفه
 لشريكه باجرة معينة مدة ثلاث سنوات مقاليات وقبض الاجرة وسافر
 الى بلدة اخرى واجر المجرى المذكور من اجني ثلاث سنوات تلي السنوات
 المذكورة اعلاه وكان الايجار قبل انقضاء المدة المجرى لشريكه فهل يصح هذا
 الايجار الذي لغير الشريكين هو فاسد ثم بعد ذلك وصل الى بلد شريكه وقال له
 استاجر مني ست سنوات بعقدين فقال له شريكه انت قد اجرتني ثلاث سنين
 ثم اجرت اجني ثلاث سنين فقال ايجارك للاجني غير صحيح فقال له شريكه المتناجز
 ما استاجر منك لا بعد ان استوفى اجارتي الثلاث السنين فغرم الى رجل اجني
 اخر غير الاول الذي هو غير الشريك فهل تصح هذه الاجارات ام فاسدة فانها شرعية غير

الاجرة من اجني ثلاث سنين واكثر
 او من اجني اقل من ثلاث سنين
 او من اجني اقل من ثلاث سنين

مقومة والمستحقين معهم قرابة اخرى **فاجاب** ان كان الشريك المجرى ناظر
 فاجاره صحيح وان لم يكن ناظر فالاجارة فاسدة فان سكن المتناجز في المحل ثم
 اجره المثل وكذا اذا انتفع بالحفرة المذكورة ثم اذا اجر للاجني ايجارا ثانيا
 وكان ناظر فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يحكم بها حاكم
 شرعي فيجوز له ان يتنازع الخلاف بحكم الحاكم لما عرف ان حكم الحاكم في المسئلة الخلا
 فية يصيرها واقعية فان اجارة الشريك من غير شريكه جائزة عند ابي يوسف
 ومحمد وهذا بشرط ان يكون المجرى المذكور ناظرا وان كان مستحقا غير ناظر
 يجوز ايجاره كما نص عليه الخفاف وهلال غيرهما قال الخفاف رحمه الله تعالى ما نصه
 قلت فهل لمن وقف عليه الارض ان يجرها قال لا انما الاجارة الى والي الصدقة
 انتهى وقال هلال رحمه الله تعالى ما نصه قلت ارايت الوقف لو كان على قوم
 هل للقوم ان يواجره قال لا انما الاجارة الى والي الوقف انتهى واما اجارته
 على الاجني حيث كان ناظرا ثلاث سنوات اخرى تالية للثلاث الاولى فذلك
 جائز ان تحقه حكم حاكم كما سبق بيانه قال الامام هلال ما نصه قلت ارايت لو
 اجريتين بعد انقضاء الاجارة الاولى **سئل** عن بستان مشترك بيني وبين شجار
 مثمرة وغير مثمرة وبها يبيع يسقي منها تلك الاشجار على ما جرت به العادة فيما بينهم
 واعتمادوا ان يوجروا الارض فيما بينهم ويبيع المتناجز به على البستان
 والاشجار ويستغل الثمرة ويأكلها ويغرس ما اراد من الاشجار فهل تصح هذه
 الاجارة على هذا الوجه مع تناول ثمره الاشجار ام لا لان مني لا تملك ولا يثبت
 فيها من الاشجار واذا لم تصح هذه الاجارة فهل للتاجر الرجوع على المجرى فيما
 دفعه اليه من الاجرة في السنين السابقة ام لا وهل للتاجر الانتفاع بالاشجار
 التي غرسها لكونه سبق الى مباح وغرس فيه فيستحق كذلك سيقه ام لا لان ارض مني
 اختصت بانها لا يملك منها شي والاستحقاق بالسبق الى مباح انما هو في غير
 ارض مني ام كيف الحال **فاجاب** ارض مني لا يجوز استيجارها لانها ليست

م

بملوكة لاحد من المسلمين وانما هي مناخ ومنزل للحجاج ومن استاجرها ليزرع
فيها او يعمرها عملا غير ذلك فالاجارة باطلة وكذا لا يجوز استيجار الاشجار
الثابتة فيها او البينة لياكل ثمرها اذا الاجارة هي بيع المنافع لا بيع الاعيان
والما را عيان فلا يجوز فيها اجارة مطلقا واذا لم تصح الاجارة على الوجه
المذكور فان كان المستاجر تناول الثمرة واكلها بغير قيمتها لما لكها ان كان هو
الفارس لها وان كانت الاشجار نبتت بنفسها فكل من سقت يده الي ثمرها ما
استحقها والمستاجر ان يرجع على المورج بما دفعه اليه من الاجرة في السنة الماضية
ومن غرس اشجارا بارض مني فبها ملكه وبيع له اكل ثمارها لانها انما ملكه ولولي
الامراز التهامي اراد والله تعالى عمل **سنة** عن مستند تواجده هذا
مكتوب تواجده شرعي مضمون انه لا اتصل بمولا نا القاضي فلان الحنفى وثبت
عنده وصح لديه بالبينات الشرعية والقوانين المعتمدة المحررة المرعية
كتاب الوقف المنسوب ايقافه لفلان المتضمن لا يفتاى ما منه المورج
الآتي ذكره المورخ بهذا الثابت المحكوم فيه من قبل مولانا فلان القاضي
المورخ بهذا وكذا وان ثبت عنده وصح لديه بالبينات الشرعية المقبولة
الزكاة المرضية معرفة العين الموجهة الا في ذكرها فيه واستمرارها جارية في
الوقف المذكور تحت نظر ولدا لواقف المذكور المورج وبه ولولاية اجاره وقبض
اجرة اتي تاريخه وان العين الموجهة محتاجة للعمارة والتجديد ليحصلها الاتفا
لكون البعض منها ساقطا والبعض الاخر خرابا منه وما وبعضها متداع للقطوع
حسب ما دل على ذلك المساهدة عند الكشف عليه وارباب الخيرة بالعقارات ويعينها
وبالابنية وغلها المندوبين لذلك من قبل مولانا الحاكم الحنفى الشارح ليعمل
وان الحظ والمصلحة في اجارة العين الموجهة التي تذكر فيه لطول المدة الآتي
ذكرها فيه بالاجرة الحالة التي تنقضي فيه لعدم مقصود عليه في الوقف المذكور
يقوم بذلك ولا حاصل يدرك به ضرره ولا من يعرض مالا لعمارة الا ان يتوفى

نظيره

نظيره من غلته لوجود السوء الشرع لذلك شرعا وان الاجرة الآتي ذكرها
فيه هي اجرة المثل لا تخفى فيها ولا شرط بل غبطة لا حيف فيها ولا شطط الشو
الشرعي بعد استيفاء الشرائط الشرعية وواجبات المحررة المرعية استاجر فلان
من فلان جميع المكان الكائن بمكة ثم ذكر استمالا له وتحديد له ثم قال الجارني ذلك
في الوقف المذكور تحت نظر المورج المذكور وبه ولولاية اجاره وقبض
وقبض اجرة بالاطلاق الشرعي كما ثبتت اعلاه استيجارا صحيحا شرعيا وعقدا
تامام معتبرا مرضيا جامعا لشرائط الصحة والضرورة عاريا عن المضادات
او البطلان لا شرط فيه يفسده ولا خيار يبطله ولا علة تنقضه ولا حيلة
تخيله بل على اتم العقود الصحيحة الشرعية واكمل الوجوه المعتبرة المرضية لستغ
السنا جمل المذكور بذلك وان يعرف ما يحتاج الي عمارته وهدم ما يحتاج الي
هدمه اذنا صحيحا شرعيا لما را في ذلك من الحظ والمصلحة والمقتضى لذلك شرعا
بما له في ذلك من ولاية النظر والاستحقاق الشرعيين الثابت بالشرع الشريف
ولما تم ذلك وتكامل الاشهاد به على المتواجدين المذكورين اعلاه على الحكم المورج
فيه ثبت لدي سيدنا ومولانا القاضي فلان على الاوضاع الشرعية والقوانين
المعتبرة المحررة المرعية بشهادة من سيعين في رسم شهادة اشهاد المتوا
المذكورين بجميع ما نسب اليهما اعلاه على ما نفى وشرح بثبوتها صحيحا شرعيا
تامام معتبرا مرضيا وحكم بوجبه ذلك وبجهة التواجر المذكور بطول المدة المذكورة
على الحاكم الشروح حكما صحيحا شرعيا تامام معتبرا مرضيا مستولا في ذلك مستوفيا شرعا
يطه الشرعية وواجبات المحررة المرعية واعتبارها يجب اعتبارها شرعا من نقدا
دعوى شرعية صدرت في ذلك لديه وسؤال وجواب شرعيين وغير ذلك مع العلم
بالخلاف في ذلك واشهد على نفسه الكريمة بذلك من حضر مجلس حكمه وقضائه هذا
لفق مستند التواجر المذكور فعمل الاجارة المذكورة للمالية سنة المذكورة على الصفة
الشروعة وحكم الحاكم فيها بموجبها وصحتها فان قلتم بالصحة فهل تنفسج بموت احد

ذلك

جواب

مع غلبة الخلاف صحيح
اللام

المتأخرين أم لا فإذا قلتم بعدم انفسا خها وورد حكم من الابواب السلطانية
 بفسخ الاجارة المذكورة لمدة بعد حكم الحاكم المذكور على الصفة المشرحة فهل
 تنفسخ بذلك أم لا **فاجاب** الاجارة المذكورة على الوجه المشرح غير
 صحيحة لأن ائمة المذهب رحمهم الله تعالى لم ينقل عنهم في ذلك شيء وإنما بعض
 مشايخنا المتأخرين وهو الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل أجاز ذلك في عقود
 متعددة وهو قول مرجوح وقد نقل العلامة افضل المتأخرين قاسم ابن
 قطوبغا في تصحيحه على مختصر القدوري أن القول المرجوح في مقابلة الزا
 بمنزلة العدم وقال في محل آخر في جواب له أن القاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم
 إلا بالقول الصحيح في مذهب مقلده ومتى قضى بالقول المرجوح فإنه هو
 لقصد غير جميل فلا ينفذ قضاؤه وما ينقل عن الغنية أن القول الضعيف
 يتقوى بالحكم إذا حكم القاضي المجتهد لا المقلد انتهى وعلى تقدير صحة الاجارة
 فقد انقضت بموت المستأجر وإن لم تنفسخ بموت الناظر الموجه وهذا مما
 لا خلاف فيه ومتون المذهب كالقدوري والوافي والكنز والجمع ناطقة بذلك
 قال في متن الجمع في باب الاجارة ويحكم بانفسا خها بموت المتأقدين أو أحدهما
 إذا عقدها لنفسه وإذا كان منقول المذهب أن الاجارة تنفسخ بالموت فورود
 حكم السلطان يصير مؤيدا بالامر الشرعي

الحمد لله هذا صورة النزاع على سؤال ابن نزار في سؤال الشيخ قطب الدين فهل
 القول بجواز اجارة المدة الطويلة على الوجه المشرح يعمل به أم لا فإن قلتم هو
 صحيح ويعمل به فإذا حكم به حكم شرعي حنفى والحال أن الواقف للعين الموجه شرط
 في كتاب وقفه أنه لا يجوز أكثر من سنة فهل يكون حكمه نافذا أم لا فإن قلتم
 بنفذه فهل تنفسخ بموت المستأجر أم لا وهل لناظر المذكور أن يوجر هذه
 الاجارة المذكورة من غير إذن الناظر العام له في ذلك ثم حكم بصحة ما حكم

حنفى

حنفى ليس له نظر عام على الاوقاف فهل يكون حكمه كذلك صحيحا أم لا وإن قلتم ان القول بجواز
 الاجارة الطويلة غير صحيحة ولا يعمل به فهل يكون حكم الحاكم به مع علمه بالخلاف
 نافذا أم لا فإن قلتم بنفذه فهل يكون ذلك خافيا بالقاضي المجتهد أو عام فيه وفي
 قضاة زماننا فإن قلتم بعمر ذلك فاذ أكتب في منشور ذلك القاضي أنه لا يحكم
 إلا بالصحيح من مذهبهم حكم بصحة هذه الاجارة المذكورة على الوجه المشرح
 غير صحيحة **لان ائمة مذهبنا** فسخها حكم شرعى متصلا بحكم السلطان فهل
 تنفسخ أم لا **فاجاب** الاجارة المذكورة على الوجه المشرح غير صحيحة لأن
 ائمة مذهبنا لم ينقل عنهم في الاجارة المذكورة على الوجه المشرح شيء وإنما بعض
 مشايخنا المتأخرين من الائمة وهو الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل أجاز ذلك
 في عقود متعددة وهو قول مرجوح فقد نقل العلامة المحمدية افضل المتأخرين
 في عمره الشيخ قاسم ابن قطوبغا أنه لا يحق للحاكم أن يحكم في تصحيحه على
 مختصر القدوري أن القول المرجوح في مقابلة الزايج بمنزلة العدم وقال في
 جواب له على سؤال رفع اليه أن القاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم إلا بالقول الصحيح
 الرابع من مذهب مقلده وليس له أن يحكم بالضعيف فلا يعدل عن الصحيح
 إلى الضعيف إلا لقصد غير جميل ولو حكم لا ينفذ قضاؤه وما ينقل عن الغنية
 أن القول الضعيف يتقوى بالحكم المراد به قضا المجتهد وذكر في تصحيحه المذكور
 أن العقار لا فئان واحد إلا أن القاضي ملزم بالحكم والمفتى مخير به
 فلا يجوز له الاقنا إلا بالراجح وإن من يكتفى بأن يكون فئاناه أو حكمه موافقا
 لقول أو وجه من المسئلة من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع انتهى كلامه
 وعلى تقدير صحة الاجارة إذا مات المستأجر انفسخت بموته وهذا مما لا خلاف فيه
 بين علمائنا ومتون المذهب ناطقة بها كما تكافى والكنز والقدوري والجمع من باب
 الاجارة مانص ويحكم بانفسا خها بموت المستأجرين أو أحدهما إذا عقدها لنفسه فإذا
 كان منقول المذهب الانفساخ بالموت فورود الحكم من السلطان يكون مؤيدا للحكم

الحكم الشرعي ولم ينفذ بمكة فيما ادركناه ان قاضيا حنفيا حكم باجارة طويلة ولا آخر
 الوقت ولم يكن سيد الناظر شي من غلته ولا وجد من يقرضه لا يجوز له مخالفة شرط الوقف
 وليس له ان يوجه مدة طويلة بل يرفع الامر الى القاضي ليوجه مدة من السنين بقدر
 ما يفي بعمارته من غير زيادة على ذلك قال في فتاوى قاضي خان وليس ذلك الا للقاضي
 واقفي في عبارته بالنسخ والاثبات الدالين على الحصر المراد من القاضي من يكون له
 النظر العام على الاوقاف والايام وغيرها للقاضي السافعي بمكة المشرفة ولهذا
 قيد علما ونافي كثير من المسائل التي مرجعها الى القاضي ان يكون ولايته عامة ولهذا
 يقولون الامر الى القاضي لولايته العامة وقد تقدم في اول هذا الجواب ان القاضي
 لا يجوز له ان يحكم الا بالقول الرابع من مذهبه سواء ورد الحكم السلطاني بذلك لا
 هذا ما ظهر من الجواب بمساعدة نقول المذهب **شيل** عن جماعة اكثر من شخص
 مركبا ليسافر في بلدة معينة واشترطوا عليه ذلك فلا سافر منهم عدل بهم
 في انشاء الطريق الى بلدة دونها من غير ضرورة او حوجة من ربح او خوف ونحوه او
 مصلحة تقود على الركبة بل المصلحة اختصت به وهو ان وكيله لا يسمع ان يترك البلدة
 فاراد الاجتماع به ويتركهم هناك فخلووه على عدم الدخول بهم اليها فامتنع ودخل
 بهم اليها فتموا بالخلاف لان البلدة التي دخل بها هم اليها دون البلدة التي اكتبوا اليها فاحتملوا
 التي كروا من البلدة التي دخل بها هم اليها وتحقق تلك البلدة ايضا غلته من متوليها
 بسبب دخولهم فهل يلزمه غرمها اكثر او به ثانيا من البلدة التي دخل بها اليها
 دون البلدة فهدر تركهم فيها وغرم ما غرموه من متوليها ام لا يلزمه ذلك فاذا اطلق
 بلزوم ذلك له وكان صاحب المركب الذي اكتبوا منه لم يسافر معهم بنفسه وانما ارسل
 معهم وكيله يعلم بجميع ما تقدم ففعل معهم ذلك هل يلزمه غرم ما غرموه لمقولي
 امرها او لا يلزمه ذلك وانما يلزم الذي ارسل معهم او لا يلزم واحد منهما **ناجواب**
 يفرم الموجه المذكور للمستأجر من المذكورين ما اكتبوا به من البلد التي ادخلها اليها
 وكيله المعقود عليها ان كان قبض منهم الاجرة والا قطعوا ذلك القدر من الاجرة واستحق

والا فلا عبرة بما ذكره وكان في اناس
 تعاضد العرب لغير الاوقاف والايام

الباقي

الباقي بقدر ما قطعوا من المسافة الى البلد الذي ادخلوا اليها ثم الموكل يرجع بذلك
 على الوكيل لمخالفته وتعديبه بالدخول الى غير البلد المعقود عليه المقصود ولا
 يلزم الموكل ولا وكيله المذكور ما غرمه المستأجر من متولي البلدة التي حلوا بها
كتاب الاكراه شيل عن رجل تاجر بينه وبين رجل اخر معا ملة في اسباب
 وغيرها ترتب له ذلك على قدر معلوم في ذمته نحو خمسة واربعين ذهابا وله مال
 يبيع فيه ويشترى في بلاد اليمن فحصل عليه ضرورة وذهب ما بيده بسبب
 ما وقع في اليمن من الفتن واخذ جميع ما بيده حقه وحق الناس واصبح فقيرا من
 فقر المسلمين فلما رآه صاحب الدين بتلك الحالة تقوى عليه بالدولة والعونية
 عند الحاكم وقال له ان لم تعطني ما لي الذي عندك والى ففعلت مكر الى الباس او
 تهدده بالحبس والضرب والتهذلة وغير ذلك بحيث انه خشي على نفسه من ذلك
 فاحضر جماعة واحضروا عشرة دنائير وقلبوا الامور ودوروها اربع مرات
 حتى كملوا القدر الذي تراضوا عليه وكل ذلك بغير رضا المدين وانما ذلك من الجماعة
 الحاضرين وبالقوة والتهديد والخيبة حتى صار المبلغ ثمانين وزنه نيل مني
 والوزنة تساوي سلطانيين ونصف ذلك الوقت فصار ذلك بحسب غرضهم
 وفعلهم نحو ما بين سلطاني وشي زاييد وصار دبا الدين يشهد كل يوم على المدين
 ويهدده ويخوفه حتى استوفى المائتين الذهب عن الخمسة واربعين المذكورة واضر
 ذلك حاله ففعل له ان يرفع امره الى الحاكم الشرعي فيقيم البينة عليه بما عمله من الخيلة
 وبما اخذه زاييدا على ما يستحقه وهل يجب على ولي الامر ان يعامل دبا الدين بما
 فعله ام لا وما الحكم في ذلك **فاجاب** اذا تهدد مربي الدين بالحبس والضرب وكان
 المتهدد قادرا على ايقاع ما تهدده به من ذلك صار اكراه اذا اكراه اسم لفعل بفعله
 الانسان بغيره بنقوبه رضاه او يفسد به اختياره مع بقا اهليته ثم
 الضرب الذي يتحقق به الاكراه ما يجد منه الالم الشديد وفي الحبس ما
 يجد منه الاغتمام الميئس وليس في ذلك حد بل ذلك يجب ما يراه القاضي

فلما اكرها بطل الاقرار به الا ان يكون ذا منصب ومروية يوثق فيه القرب
اليسير فيتحقق الاكراه في حقه بهذا القدر فاذا وجد شرط الاكراه فالقرار
باطل ولا يلزم المقرضا اعتراف به وليس عليه الا القدر المعلوم ويجب علي
ولي الامر من قاض وغيره اظهار الحق ونصرة اهله ودحض الباطل بسيف
الشرع وعدله اذ هذا الفعل لا يفعله من عنده اذ في خوف من الله تعالى سبحانه
العليم على عباده وفي الحديث النبوي لا تنزع الرحمة الا من شقي نال الله
السلامة من الخذلان والعصاة من الطمع والخسران وتعود بالله من شره
انفسا وحيات اعمالنا والله تعالى اعلم بالقواب **كتاب الغصب**
عن ثلاثة اخوة بينهم ارض حرثت مزرعة وهي مشاعة بينهم فاجتمع اجنبي
لاحد الاخوة المذكورين وسأله ان يفرس له نخلا في الارض المذكورة مع علمه
بانها مشتركة وشرط عليه انه اذا اثمر النخل يكون له قسط من الثمرة معلوما
بينهما **فاجاب** ذلك واخذه له في ذلك على الشرط المذكور من غير احت
يستأذن الاخرين الشريكين ففرس في الارض المذكورة واثمر النخل الموقوف
وصار الفارس يأخذ قسطا من الثمر بحسب الشرط المذكور فمات احد الاخوين
الذين لم ياذن عن غير ولد ثم مات الاخر عن ولد ذكر وبنيت ثم مات
الولد الذكر وانحصر الارث الآن في الاخ الذي اذن بالفرس في بنت اخيه
المذكورة ثم انه باع ما يخص من الارض المذكورة على شخص اجنبي فقام
المشتري البنت المذكورة وافرز لها نصيبها من الارض المذكورة فحازته
ووضعت يدها عليه فادعى الفارس المذكور على المشتري المذكور بان الفرس
المذكور له ويستحق قسطا من ثمرته فهل تسمع دعواه ويستحق جزا من الثمرة
ام لا وهل لغرس في الارض المشتركة بدون رضا جميع الشركاء جائز ام لا واذا
اذن له بعض الشركاء هل يسري اذنه على بقية شركائه ام لا واذا اراد الفارس
قلع ما غرسه وكان القلع يضر بالارض هل له ذلك ام لا وكيف الحال **فاجاب**

الفارس المذكور عما صيب في نصيب من لم ياذن وحيث انتقلت الارض الى المشتري
فله ان يطالب الفارس بتفريغ ارضه وبما مره بقلع ما غرسه لقوله عليه القلاء و
السلام ليس لعرق ظالم حق وهذا الفرس عرق ظالم لا حوله فوجب قلعه ثم
ان كان القلع يضر الارض وينقصها فلما لك الارض ان يضمن له قيمة غرسه مقلوعا اي
ما موردا حبه بقلعه وبيان ذلك ان تقوم الارض بدون الفرس ثم تقوم وبها
الفرس المذكور حال كونه ما موردا بقلعه من مال الارض فيضمن صاحب الارض
فضل ما يثمرها كذا نص عليه علما وانما في المتون والسروخ من كتب المذهب ولا
ولا يجوز الفرس في الارض المشتركة لا برضا جميع الشركاء واذا اذن بعض الشركاء لا
يسري اذنه على بقية الشركاء **كتاب الشفعة** **سئل** عن رجل بينه وبين اخوته
بيت لكل فيه حصه معلقة حسيما الى اليه بالارث الشرعي من قبل والده
ثم ان الرجل باع ما يخصه منه لرجل اجنبي فادعت اخوته الشفعة في ذلك
هل لهم ذلك وتسمع دعواه به ام لا **فاجاب** للاخوة المذكورين اخذ
الحصة المبيعة بالشفعة وتسمع دعواهم بذلك كذا لا يد الشفع من طلب
الشفعة عند علمه بالبيع على الفور فان علم ولم يطل شفعته ويشهد على
الطلب في مجلس علمه ويسمي طلب المواتية وان لم يجد من يشهده لا يترك الطلب
بحيث اذا استخلف تخلف بارا انه قد طلب الشفعة عند علمه بالبيع وان علم
بالبيع وهو عند البائع او المشتري او عند العقار واشهد على الطلب كفاه ذلك
ثم الشفعة تجب للشركاء على قدر رؤسهم لا على قدر انصبايهم **كتاب المزارعة**
سئل عن شخصين بينهما ارض مشتركة يزرعها الزارع باجرة معلقة فيها
ساقى يمر ما العين التي يزرع بها تلك الارض في المساقى المذكورة فاباها احدهما
للاخر ليزرعها بنفسه ويوجرها لمن يزرعها ويختص بها يحصل من غلتها
ومضى على ذلك مدة مديدة والمبيع حاضر ساكت ثم اراد التبيع ان يطالبه
بخصته من غلتها في المدة الماصية فهل له ذلك **فاجاب** اذا زرع احد

بطلت

الشركيين بعد اذن شريكه و ابا حنيفة قال قلت للفرع وليس للاذن
 ان يطالبه بحصته في المدة الماضية بعد حضور الاذن فيه والله تعالى اعلم **فاجاب**
 الحنفية والاباحية **سئل** عن رجل له زوجة هل له ان يمنعها من الاعتناء بالطواف
 والتوجه الى المسجد الحرام بغير اذنه ام لا وهل له ان يمنعها من مباشرة البيع والشراء
 في الاسواق والتوجه الي ذلك ام لا والحال انها حجت حجة الفرض واعتبرت قبل ذلك
فاجاب للزوج ان يمنع زوجته من الخروج مطلقا ولو كانت عجوزا على الصحيح
 وله ان يحللها اذا احرمت بالحنك النفل بغير اذنه **سئل** عن استعمال الحنا لاجل
 ازالة الوحش والدرن والتداوي هل هو مباح او مكروه وهل يطلق عليه التحريم
 ويؤخذ ذلك وهل فيه نص قاطع بالتحريم حتى يترتب عليه ما يترتب على
 فعل سائر المحرمات حيث لم يستعمل لقصد الزينة وان كان ذلك يحصل في من
 ذلك وما المعتمد في ذلك خصوصا في ديار اليمن الذين يعتقدون استعماله من المهد
 ويصير من النوازل لا صلاح البدن لقلية الحرارة فيه والحال ما ذكر **فاجاب**
 استعمال الحنا والخضاب فيه على الوجه المشروع جائز بل لا ريب لا ينكره الاجاهل
 او معاند ولا يطلق عليه التحريم والحال ما ذكر وحصول الزينة به امر مضمي
 وكم من شيء ثبت ضنا وان لم يثبت قصدا كما نقله علماء وفنا رحمهم الله تعالى
 ولم اقف على نص قاطع بتحريم ذلك ونقل الحدادي في شرحه على القدوري عذره
 الى العيون انه يكره للانسان ان يخضب يديه ورجليه بالحنا واما خضب
 الشيب بالحنا فلا بأس به للرجال والنساء وعن ابي حنيفة ان خضب الرأس
 واللحية بالحنا حسن وفي الينا بيع لا ينبغي ان يخضب بد الصبي ورجله الا
 عند الحاجة فاذا خضب للتداوي فذلك جائز ولا كراهة لما ذكره في الينا بيع
سئل عن بلد ليس فيها الا جلد واحد وهو كافر هل يجوز له ان يجلد المصاحف
 والكتب او يمنع الحاكم من ذلك لان يسلم او يجبره الحاكم على الاسلام للاختصاص
 اليه **فاجاب** ذكر الحدادي في شرحه على القدوري ما نصه قال ابو يوسف

لا يترك

لا يترك الكافر ان يس مصحفا وان اغتسل وقال محمد ان اغتسل فلا بأس لان المانع
 الحدث فاذا اغتسل زال حدثه انتهى فيوجد من اطلاق العبارة منع الكافر
 من المس سوا اراد تجليده ام لا على قول ابو يوسف خلافا لمحمد وقد نقل صاحب
 المجمع انه يجوز للكافر ان يشتري للمصحف لكن لا يقر عنده بل يجبر على اخراجه عن
 ملكه ولم يذكر فيه خلافا بين المشايخ اطلق العبارة وانما ذكر خلاف الشافعي وان
 عنده لا يجوز للكافر شراء المصحف لان في جوارحه اذ لا لابه ففي هذا دلالة على حرمان
 المصحف للكافر بحيث تقرر هذا فينبغي ان يحتار قول محمد في هذه المسئلة لظفر
 حيث لم يوجد غيره في تلك البلدة لان في تجليد المصحف ميا بنته وضغطه واما
 جبره على الاسلام فلا يخلو للحال من امرين اما ان يكون الكافر المذكور معاهدا فلا
 يجبر على الاسلام والا اجبر على الاسلام او اعطا الجزية هذا ما ظهر من الكلام في
 هذا المقام **سئل** عن استعمال البنج والافيون والحشيشة هل يجز ذلك
 بحرم وما يترتب على من يستعمل شيئا من ذلك وما اذا يلزم من يقول ان استعمال
 ذلك حلال **فاجاب** الافيون وما يطفئ عليه قد صرح علماء وفنا رحمهم الله تعالى
 بحرمه للجميع والمستعمل لذلك يستحق التعزير وكذا من يقول بحل استعماله وان لم
 يستعمله بل لو اعتقد حل ذلك بما يخشى عليه الكفر لان من اعتقد ما حرمه الله تعالى
 حلالا يكتف بل لا ريب قال الحدادي في شرحه على القدوري ما نصه ولا يجوز استعمال البنج
 والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل حتى يصير الرجل فيه
 خلاعة وفساء او يصد عنه ذكر الله تعالى وعن الصلاة فان كان شيئا من ذلك
 كاحد عليه كما اذا اكل الغايط وشرب البول فانه حرام ويقرر انتهى وقال العلامة
 قاضي القضاة عبد البر بن الشحنة في شرحه على منظومة بن وهبان ما نصه
 عجت من المصنف لكونه لم يتعرض لحكم الحشيشة وهو غريب غير منقول عن علماء
 المتقدمين ولا في كتبنا بل في فادر من تعرض له وقد ذكره في البتغا بالغيث المجمع
 فقال يحرم اكل الحشيشة وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا ومشايخ

فعله

الشافي رحمهم الله تعالى على تحريم تناوله وافقوا باحراقه مع خطيئته وامروا
بتأديب بائعه والتشديد على اكله فالان فتوى المذهبين على تحريمه حتى قال علماؤنا
من قال بجل اكله فهو زنديق مبتدع وحكموا بايقاع طلاق المتحشش رجلا له كافي
السكران انتهى كلامه فقوله من قال بجل اكله فهو زنديق هذا اذا لم يعتقد حله
واما اذا اعتقد الحله فقد كفر وايضا الزنديق كافر ويقتل حدا ولا توبة له
نسئل الله السلامة من الخوفلان والزلل والعصاة من عمرات اللسان **كتاب**
الرهن **بسم** عن رجل رهن تحت يد رجل اخر عبد الى اجل معلوم لينتفع به فباع
للمرتهن المذكور العبد فاما سيد العبد بفكاك الرهن في الاجل المعلوم فوجده
باعه فترافعا الى الحاكم فادعاه صاحب الرهن فانكر العبد فاقام بنية عليه بالعبد
وبيعه له فاليتمه بالطريق الشرعي للمني للبيع الذي باعدهام للعبد **فانما** ليس
للمرتهن ان يبيع الرهن بغير اذن الراهن فان باعه بغير اذنه يوقف على اجاره
الراهن فان اجاز البيع جاز ويصير المني رهنا مكره وان لم يجز الراهن البيع بطل
ويعود رهنا في يد المرتهن الى ان يفتكه الراهن كذا في الفصول العامة ودية وغيرها
بسم عن رجل رهن عند اخر من الفصول وغيرها بمجهول عدد عند الراهن والمرتهن
ثم ان الراهن ضم الى الحجارة رهنا اخر واخذ من المرتهن بعض الحجارة ليبيعهما
ويقضيه دينه فباع الراهن شيئا من الحجارة التي اخذها وقضى بعض الدين
ثم اجتمع الراهن والمرتهن بمحض جماعة من ذوي الخبرة العارفين بشئ تلك
الاخجار واحضروا ما فضل من الحجارة بعد البيع وعما ينوه وثمنوه وخرج الجماعة
وتروا الحجارة في محلها عند الراهن والمرتهن فساخر الراهن وكل وكيله ببيع
الاخجار وقضا الدين فاحضر المرتهن الاخجار عند الوكيل ليبيعهما فادعاه الوكيل
انه هذه الاخجار التي احضرها اقل من ما سلم اليك الراهن بكسر ثم احضر الجماعة
الذين عاينوا الاخجار ووثنوها فشهدوا ان الاخجار التي رايناها وثمنها ما
اكثر من هذا الموجود وثمنها ازيد من هذا الموجود بكسر فقال المرتهن ثم الاخجار

الذي رايتوها اكثر من هذا ولكن الراهن اخذ منها شيئا بعد ذلك فانكر الوكيل
ذلك وقال انه لم ياخذ منها شيئا بعد ان سلمها اليك ذلك المجلس والحجارة المذكورة
في المدة التي كانت في ضمان المرتهن او دعها عند بعض اصحابه وسافر فبات المودع
وتداولتها الايدي كما حكم الله في ذلك **فاجاب** عني الراهن في يد المرتهن امانة
فكلاما يجوز للانسان ان يفعل فيها هو امانة في يده لا يجوز له ان يفعلها
في الرهن فاذا ودع المرتهن الرهن عند غيره بغير اذن الراهن فهو متعدي فيه
فعليه رده الي يده لان كان قايما بما يرضى الايدي التي تداولته ويضمن قيمة
الاخجار التي نقصت من قسط ما قومه ارباب الحجرة المذكورين فان المرجع
في ذلك الى تقويمهم وان هلك الرهن عند المودع او غيره ضمن المرتهن جميع قيمته
لقد يه بالايداع ويسقط دية ان كان اقل من قيمة الرهن كان الرهن اذا هلك
يصير مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين وما ادعاه المرتهن من ان الرهن
اخذ منه بعض الرهن لا بحجة به الا ان اقام بنية والا فهو ضامن **بسم** عن
رجل رهن عند اخر سيفا في مبلغ معين فطالت المدة وطالب الراهن
المرتهن باحضار السيف ففتش عليه فلم يجده بعد المبالغة في التفتيش
فاليتمه المرتهن بالوجه الشرعي **فاجاب** الراهن عند اعتمارهم الله
كما مضى بالاقل من قيمته ومن الدين فاذا تلف او ضاع عند المرتهن من
غير تعد منه ولا صنع فان كانت قيمة المرهن والدين متساويين او كانت
القيمة اكثر من الدين سقط عند الراهن ولا رجوع له على المرتهن في الزايد
من القيمة وان كان دين المرتهن اكثر من القيمة سقط منه مقدار القيمة
ورجع المرتهن على الراهن بباقي دينه والقول في مقدار القيمة قول المرتهن
مع يمينه هذا حكم الرهن اذا تلف من غير تعد من المرتهن وان استملكه
المرتهن ضمن جميع قيمته يسقط منها دينه ويسلم الباقي للراهن **بسم**
عن امرأة رهن عند اخر ثخينين ذهب ثم بعد سنة جات به بفكاكها

فما عطاها شحمتين من غير الذي لها فقالت له ما هي لي فقال عندي من جنسها
ثلاثة ازواج لا امير حقك من حقة غير كفد انهم واخذت منهم زوجا على ان ذلك
لها ثم بعد شهرين طلب التاجر الزوج الذي اخذته الزاهدة وقال انه لنا غير
ادعوا انه لهم فبايتم المدعين انه لهم وما يلزم التاجر لاهل الشحمتين المخلوط
فيها وعدم معرفته وهل يلزمهم ان يحلفوا ان وزن شحمتهم كذا وكذا وليس لهم
الثمن ام لا **فاجاب** حيث قبضت المرأة المذكورة الشحمتين المذكورتين بمقتضى
اذنهما لها وصدها على ذلك المهر فليس له اخذها منها واعطاها للمدعين بمجرد
دعواهم بل لابد من اقامة البينة ان الشحمتين لهم فان اقاموا البينة نكحوا دعواها
من يد المرأة المذكورة وترجع هي على المهر بن قيمته شحمتها لانه تعدا بالمخلوط
فيضمن جميع القيمة وان لم يتم المدعون البينة فلا سبيل لهم على المرأة وبر
جعون على المهر بن القيمة واذا اختلف المدعون والمهر بن القيمة ولا بينة
تشهد بالقيمة فالقول قول المهر بن في مقدار القيمة **كتاب** الديات
سئل عن صبي وعبد كلاهما دون البلوغ يشتغلان في الفاعل فتساقما
وتلار ما ساعه يتضاربان فجاء عبدا ضررها في حال المضاربة والملازمة ما
دفعها فسقطا على حجر وسقط الصبي على العبد فانفلق العبد الذي تحت
الصبي ثم مكث اياما يسيرة ومات قبل يلزم قيمته الصبي الذي سقط فوقه
ام تلزم العبد الدافع ويغديه مولا ام كيف الحال **فاجاب** اذا ثبت ان
العبد المشجوع مات بالسراية من الشجة المذكورة فثلث قيمته من رقبته
العبد الدافع فيخاطب مولا به فدايه به وثلثها على عاقلة الصبي والثلث الباقي
هو **كتاب** الوصايا **سئل** عن امرأة كانت تدعي على بنتها ما لا نفقة
البنت لو ادتها ما لافي فظير دعواها حسما تراضيا على ذلك ثم مرضت
الام بعد مدة فاوصت وذكورت لبنتها المذكورة بان ما في يدي من نقد
وغيره مخلف عنى يتسم بين ورثتي بطريق عينته وصدها بالبنت على

الوصية

الوصية المذكورة هل توارث البنت بتصدقها ويعمل بالوصية المعينة ام لا
فاجاب اذا كانت الطريق الذي عينتها الوصية المذكورة موافقة
للقيمة بالفريضة الشرعية فهذا يحصل الحاصل ولا ريب في صحة ذلك وان
ارادت بذلك الوصية فلا يصح ذلك منها لانه توصية لوارث الا ان يجيز
ذلك بقية الورثة وتصديق البنت المذكورة اجازة منها لما وصت به
والدتها غير ان اجازة الوارث لا يعمل بها الا بعد موت الموصي **سئل** عما
اذا دفع الوصي شيئا من مال الايتام لشخص في مقابلة منعه وكف عنه يريد
المقرض له باخذ او بيع من غير ضرورة شرعية هل يضمن الوصي ما دفعه من
بعض المال لصيانة باقيه والحال ما ذكر ام لا **فاجاب** يجوز للوصي ان يدفع
شيئا من مال الايتام لحفظ باقيه ولا ضمان عليه نص على ذلك علماء ونازحى الله تعالى
عنهم **سئل** عن امرأة لها ابن عمر ستة اواربعة اعوام ولها بنت عمرها ست سنون
مرضت مرض الموت ولها زوج ابوالاولاد وهي مطلقة منه من مدة ثلثة
اعوام فاوصت بوصايا لبعض اقربائها وغيرهم وعليها ديون لا فاسق
جعلت رجلا وصيا على اولادها وعلى تركتها وجهازها وسداد ديونها وكانت
وقفت دارا مشتملة على خاتوتين وقاعة على نفسها مدة حياتها ثم من بعد
يكون نصف الدار على ولديها المذكورين ونصفها على قريبة لها اسمها فاطمة ف
فوضت جميع الامر الى الوصي ولم تذكر من الوقف ثم مات فقام الوصي المذكور
في تجهيزها وتنفيذ وصاياها فزار عبد الوالدين وقال انا اتقدم عليك على
الولاية على المال وارفع يدك عن التركة وعن الوقف لانه المال انتقل الى اولادي
والكلام كله لي ولا لك كلام فهل له ذلك مع وجود الوصي المذكور ام الامر للوصي
او لكل منهما او للاب بمفرده ام كيف الحال وهل النظر على الوقف الوصي ام للقاضي
والحال ان الاب هبذرو يخشي منه التضييع **فاجاب** الوصاية الصحيحة وصي
الام اضعف الوصايا كذكره علماء ونازحى الله تعالى عن يد الوصي المذكور بل له التكلم على

من الام اضعف الوصايا

التركة والسئلة فيها تفصيل فإلا ان يتعلق بالوصية المذكورة من تنفيذ وصاياها
وسداد ديونها ومؤنة تجهيزها فهو الوصي المذكور ولا يعمد بكلام الاب
ولا يمكن من ذلك فاذا نفذ الوصايا وسد الدين فبقي من المال فهو للورثة
فيكون الكلام ح على ذلك لا يوجب لولايتة على ولديه المذكورين والا فلا فائدة
لا يصايتها والوصي المذكور البيع من التركة لأجل تنفيذ الوصايا اذ لم يكن في التركة نقد
نصر على كذا الصدق الشهيد في شرحه على ادب القضاء للحصاني ولم اقتض هذا
التفصيل لغيره ولا يمنع الاب من البيع والحال ما ذكر وأما الجواب عن الوقف
والتكلم عليه فهو الوصي وليس للاب تكلم عليه كما نقله في الاسعاف وأصله ونص
لو كان له وقف فحمل عند مرضه رجلا وصيا ولم يذكر من امر الوقف شيئا تكون
ولايتة الى الوصي ولو قال انت وصي في امر الوقف قال هلال هو وصي في الوقف
فقط على قولنا وقول أبي يوسف وعلي قول أبي حنيفة هو وصي في الاشياء كلها وجعل
قاضي خان ابا يوسف مع أبي حنيفة فكان عنه روايتان انتهى كلام صاحب
الاسعاف الجامع بين كلامي هلال والحصاني ثم الاب المذكور اذا كان مسرفا
فلا امر للقاضي بضع المال في يد عدل الى بلوغ الولد بن **سئل** عن شخص وصي
لا جنبي في مرض موته سدس ماله من عقار وأثاث وحصة كاملة في دار
مشتركة بينه وبين الوصي له فهل الوصية صحيحة وتخرج من الثلث ام لا **فاجاب**
الوصية المذكورة صحيحة فان كانت الحصة الوصي بها في الدار المذكورة مشتركة
تبلغ قيمتها سدس المتروك فلا بد من اجازة يحتاج الى اجازة الورثة لان الوصية
ح تكون ثلث الماله اذا الوصي لانسان ثلث ماله جاز من غير اجازة وان زادت
قيمة الحصة من الدار المشتركة عن سدس المتروك فلا بد من اجازة الورثة في
الزائد **سئل** عن امرأة اوصت شخصا يتبع بينها الغلاني وما قد امة من
السوق المذكور مع المعلوم بعد موتها وان يصرف ثمنه في حجة معينة جميعه
فبعد مدة من زمن البيع وضعت المعلقة يدها على الازدعة الوصي لها بها



وان يبيع مائة من السج قبل
ان يبيع اربعة مائة ففقد
الوصي ربع السوق ح

وبنت

وبنت فيها فزارعها في ذلك لشرها فظهرت مكتوب الوصية قبل لها القيام به
ويعل آمل لا وهل لشرها الرجوع على البائع ان كان موجودا بالثمن وعلي ورثته
من بعده للحال ما ذكر **فاجاب** الوصية قد تمت بموت الوصية تمام لا يلحقه
فسخ كما هو مصرح به في كتب المذهب فاذا اثبتت المعلقة المذكورة ما
اوصيها به من الازرع المعلقة استحقته بطريق الشرعي وللشرعي الرجوع
على بايعه بيمين ما ابتاعه من الازرع ان كان البائع موجودا او لا فعلى ورثته
سئل عن رجل اقرب في مرض موته ان ارثه من مخرجه زوجته سعاد بنت
عبد الله الحبشية وفي اولاد عمه وهم محمد وعبيد وفاطمة وان لزوجته سعاد
المذكورة من المهر المتأخر خمسين دينارا وللمعلقة مريم خمسة وعشرون
دينارا قد بها بطريق الوصية واوصى لمعلقة فائقة بالبطقة التي هي سكنها
الكائنة بمكة المشرفة بدار سكن الوصي وجميع القطعة الارض المعروفة بحفرة البر
وبخوض ام مسعود الكائنة بضعة الحضر وسقيده ذلك وهي ربع ساعات
في جهة ابي كامل ووقف ثلثة سواقي يعرف احداهم بام الفقير والثاني ببشارة
والثالث بالبرقي الكائنة ذلك بضعة الحضر النصف من الوقف المذكور وقفه
عليه من يقر على تربته والنصف الثاني يفرق على الصائمين في شهر رمضان واوصى
ايضا لمحمد بن عبد الله النوري بحوض حصار وساعة واحدة في حجة شاقة واقدر
ان جميع ما حواه منزل سكنه من حبيبي وفرش وبسط وخماس واثاث ملك من
املاك زوجته سعاد وفايقة من ذلك الثلثان لسعاد والثلث لفائقة واوصى
بتجهيز مريم وكفينة بخمسين دينارا وغير ذلك بخمسين دينارا واقربان المتأخرين
ذمتة للنحو اجماعه اللاري بصفة سلطان بندي ونصف راوصي كل سنة بمائة معلق
ولفتح الفرج ان يكون ابو الفتح بن عمه وصيه المختار واقربان عبده بشير حرا
واوصي له في كل سنة بمائة معلق وفتح الفرج عتيقة عمته في كل سنة ثلاثين
معلقا واوصى لحسن ابن عبد الرحمن بمائة معلق ولعبد الله بن حسن بمائة معلق

ولسيدي احمد بن يحيى حسن معلقا و اوصي بان العز بن المعروف المتلا حافظ يكون
وقفا على من يقرأ على ترتيبه فما قولكم في مضمون هذه الوصية هل جميع ما فيها موافق
للصحة ام البعض صحيح والبعض باطل **فاجاب** ليس لابنة عمه فاطمة شئ من الميراث
بل هي محجوبة بمن ذكر من اخوانها و اقراره لزوجه سعاد لا يجوز الا ان لجاز له الورثة
و حكم به حكمه بواجب ذلك للوارث و وصيته لمطلقة ان كانت العدة قائمة لا يجوز
وان كانت بعد انقضاءها جازت و باقي وصاياه و اقراره لزوجته سعاد جائز من
الثالث وكذا عتقه و ما اوصي لعتوقه بشئ و لفتح الفرج من انهما يعطيان كل سنة
كذا لا يجوز لعدم تعيين جهة لذلك و بموته يستقل الملك للورثة فلا تصح الوصية
بشئ ملك الغير و اما اضافتها الى ملك و لهذا لم تصح وصية الانسان بنفسه ابنة
لعل ان كان نصيبه هو حقه من الميراث بعد الموت ولا ملك للميت في ميراث
ابنه منه و وقفه على من يقرأ على ترتيبه باطل في نصف الثلاثة السواقي وفي النون
كما هو مخرج به قال الامام الزاهدي في الفقيه ما نصه و وقف ضيعة على من يقرأ عند
قبره لا يصح وكذا الوصية ثم رمز بالغار والكاف هكذا فكذلك وقال ايضا و وقف ضيعة
على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها للمتولي وقال هذا التبعين باطل انتهى وكذا في
اوصي بشئ لمن يقرأ عند قبره فالوصية باطلة ايضا صرح به الخداد في شرحه على القدر
سئل عن شخص عليه ديون لا فاس ثم لما حضرته الوفاة اوصي بثلاث مخلفه لولده
وهو غير وارث و اسند وصيته الى ابن عمه وامره ان يسد ديونه وينفذ وصيته
ثم مات وترك اخا و اختا و انحصار رثته فيها قبل تقدم الدين ام الوصية وهل تستحق
الورثة شيئا من الميراث قبل سداد الديون وتنفيذ الوصية ام لا وهل يشترك ارباب
الديون مع الموصي له بالثالث ويكون الثالث بينهم ام يستحق الموصي له كل الثالث بعد
قضاء الدين **فاجاب** تقدم اولا تجهيز الميت مما راس المتروك ثم يقضى عنه وما
فضل بعد ذلك صار هو المال فيخرج ثلثه لاصحاب الوصايا وما بقي يصير ميراثا بين
الورثة على فرضية الله لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين **سئل** عن شخص اوصي في

مرض موصي ان يخرج من ثلث مخلفاته بعد موته في موصية تجهيزه ودفنه كذا
وفي شرح خبر الفقهاء كذا وفي معلوم جماعة لقراءة ختمات شريعة كذا ولزيد ولعمرو
كذا وذكر اشخاصا متعددة وما فضل بعد ذلك من الثلث يوصي للفقراء والمساكين
واسند وصيته الى شخص معين وثبت ذلك لدى حاكم حنفى ثم انه اصرف في حال
حياته من ماله ما بقي و ينار ذهبيا لبعض من عينه في وصيته ولغيره وفي وفاء
دين كان عليه و شرأ حواجج له في مرضه ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل يجب للمات
الدينار التي اصر فيها في حياته من الثلث المذكور ام لا يجب منها الذي اصر فيه
لمن هو معين في وصيته ام لا يجب منها شي لان لم يصر في ذلك الا بعد موته ام كيف
الحال **فاجاب** تبرعات المريض مرت الموت كلها من الثلث كما اذا ابرأ غريمه
من الدين او عفا عن دم الخطا و اما ما قضاه من الدين فهو من جميع المال
سواء كان دين الصحة او غيره كالدين المعلوم السبب او دين المرض الا دين الصحة
فانه متقدم على غيره قال الخداد في شرحه على القدوري وغيره من علمائنا واللفظ
للخداد في نفسه ما تبرع به المريض في مرضه من العتق وغيره والهدية والصدقة
والمحابة حكمه حكم الوصايا في اعتبار الثلث فيه لتعلق حق الورثة به وكذا ما انتداه
المريض على نفسه في ماله و ذمته كالضمان في حكم الوصية **سئل** عن شخص
كتب وصيته بيده قبل ان يموت بثلاث سنين وقال فيها بعد حمد الله تعالى والاقوال
بوحدة ائمتنا وبرسالته محمد صلى الله عليه وسلم اوصي فلانة حرة ومتى وان مت فجأة فعبد
فلان و اوصي فلانة حرة بموتى وان مت من مرضي فيها حرة قبل موتى بيوم والشئ
الفلا في بانيه من كذا وكذا الفلان و اوصي الفلا في على امي فلانة النجعة عتقها والحال
انه الموقوف بيت خوص وبعض اواني وما عدا ذلك من الاثاث والمتاع فهو ملك
لفلانة دون ملكي وهو ودية تحت يدي و اوصي على ذلك شخصين ووضعنا خطها
في الورقة التي كتبها ثم توفي بعد المدة المذكورة عن مرض لا موت فجأة وترك ورثة
فسالوا الشهود فاجاب احدكم بخلاف ما كتب به خطه فهل يعمل بخطه ام بقوله وهل

الهدية والصدقة والعتق
والتدبير والمحابة تعدر ما
يتخاف فيسرها الشبه ذلك

اذا شهد المتوفي في مرض موته شاهدين غير الاولين بان الامة والعبد المذكورين
 سابقا مدبران بموته يكون ذلك رجوعا عن الوصية الاولى بكما هما اهمما ترضيه فقط
 واذا صح ان التعليق الذي في الوصية الاولى انما كان في المرض الذي مات منه ولكن
 استطال وتزايد حتى مات من قبل يكون حكم التعليق لحكم التدبير حتى كسري
 الوصية الا في الثلث وهل الوقف صحيح ام لا **فاجاب** انه اصدر عن الامة
 المنجز والاقرار بالاثاث والمشايع بان ذلك لفلان وانه عنده على سبيل الوصية
 والوقف المذكور في حال الصحة فهو جائز من جميع المال وهو مؤخذ بذلك جميعه
 لان الثلث الا ان اجازت الورثة ذلك فهو نافذ لان تبرعات المريض كلها من الثلث
 واما تعليق التدبير بالموت فالتدبير انما يكون بالموت وان جملته في حال الصحة لانه
 وصية وهي انما تملك بعد الموت وسواء بر في حال الصحة او في حال المرض انما يعق
 بموته فان خرج من الثلث او اجازته الورثة نفذ ذلك ومضوا لا فحسابه واذا
 ذكر احد الشاهدين شيئا مخالفا لما كتب به خطه او لا فان رافقه الشاهد الثاني
 على ذلك فالعبرة لما قاله ولا عبرة بالخط وان لم يوافقوا اختلفا لا يعمل بشهادتهما
 اذ من شرط صحة الشهادة تطابق الشاهدين في اللفظ والمعنى واذا شهد المريض
 في مرض موته شاهدين غير الاولين بان العبد والامة المذكورين سابقا مدبران
 بموته يكون رجوعا عن الوصية الاولى الى اخره فالجواب لا يكون ذلك رجوعا بل ياكيدا
 للتدبير فقط واذا صح ان التعليق الكائن في الوصية انه انما كان في مرض الموت
 فقد تقدم انفلان ذلك يكون من الثلث هذا ما اقتضاه الحكم الشرعي بمساعدة
 المنقول في المذهب **باب** في بيع مال اليتيم **سئل** عن يتيمة لها مصاغ وحلي
 من الذهب والفضة واللؤلؤ ونقد تحت يد قيم شرعي عليها من حاكم الشريعة المطهرة
 بالوصاية من امها وهو كافل لمؤنتها زوجها القاضي من شخص فنارح الزوج القيم
 في المال المذكور فطلب منها ان يجعل لها ربحا في المال في السنة العشرة اثنا عشر او غير
 ذلك كما يفعله المتحيلون لاجل الربا المحرم والحال ان للقيم اراضي مزروعات تصلي

وان كان صبي
 المتعلق بالثالث
 جميع

للاستقلال فقوتها اهل الخبرة بتمن المثل ثم ان حاكم الشريعة اذن لشخص
 في شراء ذلك من القيم بالمال الذي عليه لكون النقد كان عليه بطريق الرمن فاشترى
 المادون له الارض من القيم بما قوته اهل الخبرة وحكم الحاكم بذلك ثم قومت ايضا
 دار بتمن ملها واشترها المادون المذكور ايضا وحكم الحاكم بذلك وبقي للتيمة المذكورة
 الحلي وكذا غيرها من الاثاث تبليغ جملة مع تحمل القيم لموتة اليتيمة فلما بلغ الزوج
 ذلك سعى الي الحاكم الشرعي وقال لا اريد هذا الشرا ولا اريد الانقضه ويحب المال
 ويجعل العشرة ثلاثة عشر في السنة ويكون منجما في خمس سنين والزوج المذكور
 ذر شوكه فاشترى القيم الارض والدار اللتين كان باعها من المادون بما طلبه
 الزوج من الثمن بحكم التجهيم في الخمس سنين وحكم الحاكم بذلك فحل بجوز بيع القفا
 على اليتيم من غير حاجة مسوغة ولا قضاء من وما حال هذا البيع الثاني هل هو
 جائز ام لا وهل حكم الحاكم بذلك نافذ والحال ما ذكر مع ان هذا الشاغل غير متعارف
 ولم تكن حاجة داعية الى بيع عقار اليتيمة ولا وجد شيط من الشروط المجوزة لذلك
فاجاب ليس للزوج المذكور ولا غيره بيع مال القاصرة من غير حاجة ولا قضاء
 دين لعدم الولاية بل منقول المذهب المفتي به ان الوصي لهم في ذلك لو اراد بيع عقار
 القاصر لا يسوغ له ذلك الا باحد شرائط ثلاثة اهي يرغب المشتري فيه
 بضعف القيمة او يكون للقاصرة حاجة الى ثمنه من نفقة او كسوة او لوازم شرعية
 او يكون عيالميت دين لا واطاله الا من هذا العقار وحيث علم هذا الحكم الشرعي فالبيع
 المذكور لا يجوز على القاصرة وعلى قاضي الشريف ابطاله وعدم تنفيذه حقا للشرع
 المنصور وحكم الحاكم المذكور باطل فاذا رفع الى قاض خروجه عليه ابطاله وعدم
 تنفيذه وقد استحق العزل بذلك واتم موافقة غرض الزوج المخالف للوجه الشرعي
 وعدوله عن الوجه الشرعي لغير قصد جميل وعلى ولي الامر ايداه الله تعالى النظر في هذه
 القضية الشنيعة وابطال الوجه الحرام المودى الى الربا المحرم بنص الكتاب العزيز
 لا رد المبيع الى القاصرة فسال الله السلامة من الخذلان والعصمة من الزلل والحرمان

سئل عن قات ثلث ما خلفه سبيل قصدت بذلك ان يكون صدقة وجعلت
 الامر في ذلك الى زوجها علي حب ما يراه اصلح يفعلها وذكرت ان يصطلي مملوكي
 زوجها من هذا الثلث شي معين وذكرت ان من هذا الثلث قوصرة تم تقسيم بعد
 موتها على الفقراء ثم توفيت في غير بلد الوصية فاذا قلتم بصفة اخراج الثلث فهل
 يصح اخراج ما ذكرته لمملوكي زوجها ام لا وهل يجب اخراج التمر المذكور بعينه
 على الفقراء في بلد الوصية ام لا واذا قلتم بالوجوب فهل ينقل الى قاربها ام لا
 فاذا قلتم انه ينقل فما الا فضل النقل ام يقسم في بلد الوصية وهل يجوز للزوج
 ان ياخذ لها شي من الثلث عقارا يوقفه على قاربها ام لا واذا قلتم بعدم
 صحة الوصية لمملوكي زوجها فما الا فضل ان يتصدق بعين العقار او بغيره وهل
 التصديق على الفور ام على التراخي وهل يجوز اخراج شي من امتعتها بقيمتها
 للفقراء ام لا الا ان يكون نقدا وهل يجوز للزوج ان ياخذ من امتعتها شي بقيمتها
 ام لا وهل يجوز له ان يتجر في الثلث ويتصدق بالربح ويدع سائر العقار او التصديق
 به جميعه وهل يجوز له ان يتجر للزوج اذا باع من امتعتها شي ان يشتري من
 ابتاعه بنفسه او بوكيله ام لا **فاجاب** اذا وصت بثلث ماله المصدرة
 وفوضت الى راي زوجها لا يجوز ذلك الاجازة باقية الورثة لان الوصية للمملوكين
 وصية لزوجها وهو وارث اذا المملوك لا يملك فلا بد من الاجازة ثم اذا توفيت
 ولها ثمانية مستحقين في بلد اخر فلا فضل النقل اليهم والقوصرة التمران كالزوج
 اخرجهما بعينه وقسم ذلك على الفقراء وان شأبا عرهلو تصدق بثمنها حيث صار التصديق
 اليه ولا يجوز للزوج ان يشتري بباقي الثلث عقارا يوقفه لانها لم توص بذلك
 التصديق على الفور افضل وان اخر ذلك جاز في جواز اخراج شي من امتعتها بعينه
 ويجوز ان يبيعه الزوج ويتصدق بثمنه لان الامور كلها محفوظة براهه ولا يجوز
 للزوج ان يشتري شي لنفسه لان البيع لا يتم الا بايجاب من رجل وقبول من اخر فلا
 يجوز تولي الطرفين في باب البيع وكذا لا يجوز له ان يتجر بثمنه وله ان يشتري به هو

بارض لم يكن فيها خبر ولا اقارب
 مستحقين ببلد غير البلد الذي
 فيه الموصي

اووكيله بعد ان نقد المشتري الثمن الى البائع بلا خلاف بين امتنا وانما الخلاف بينهم
 فيما اذا لم ينقد الثمن واشتراه البائع باقل مما باعه بنفسه او بوكيله اما بالثمن
 الاول او باكثر منه فالشر اجازة بالاتفاق **سئل** عن شخص انتقل بالوفاة عن اولاد
 قاصرين وعليه ديون وله اسهم مشتركة بينه وبين بعض اقاربه وليس له ما يقضي
 منه الدين الا الحصص المذكورة فثبتت اهل الدين دينهم عند حاكم شرعي وحكم ببيع الحصص
 المذكورة فقال شركا الميت وهم ايضا من اهل الدين المذكور عرض حصص الميت للبيع
 وشهرتها عيب يلحقنا ويلحق الميت فلا تشروها للناس ولا تعرضوها للبيع ولكن
 اطلبوا المقومين وارباب الخبرة فمها قومت به نحن نشتريها به وطلب الغرماء و
 بعض الورثة القيم على اطفال الميت شهرتها للبيع والنداء عليها لنتهي فيها
 الرغبات لان في ذلك زيادة في الثمن على ما تقوم بهولما في ذلك من سواد غالب
 دين الميت فهل يقبل من الشركاء طلب المقومين ولا تشترط لبيع او تشترط لبيع
 وتشترط الرغبات فيها ام لا وهل تقبل الزيادة ممن زاد فيها من اهل الدين
 وغيرهم او تباع بمجر وتقويم المقومين ولا ينقل الزيادة مطلقا **فاجاب**
 اذا طلب بعض الشركاء ان تقوم الحصص المذكورة بحضور ارباب الخبرة وتقويمهم
 وطلب بعضهم النداء على الحصص المذكورة والاشهار فقد حصل بينهم التخالفا فلا
 بد من اتفاقهم على احد الامرين فان لم يتفقوا على ذلك على القاضي ليندبهم الى الصلح
 والتراضي اذ قسم العقار انما يكون بالتقويم والتراضي لا يجبر القاضي كما صاح به علماءنا
 في كتب المذهب فان لم يصططحووا اختلفوا فيما بينهم فان القاضي يطلب المقومين من
 ارباب الخبرة ويسمع قولهم فان استراب من تقويمهم وراى ان يطلب مقومين غيرهم
 فعلى الامر راجع الى رايه واذا الزيادة على ما قام به اهل الخبرة ان كانت زيادة من
 واحد او اثنين فلا عبرة به بل لا بد ان تكون الزيادة عند كل واحد ويشهد لذلك ما قاله
 قاضي خانيقا واه ان الوصي اذا باع شي من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان
 القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على ان يخذ بقولهما

بمرضه

هذا قول محمد اما على قولهما فقول واحد من اهل الخبرة يكفي كما في التركة ونحوها على
 هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر وزاد في الاجرة لا تقبل الزيادة
 انتهى ما قاله قاضي خان **سئل** عن رجل انتقل بالوفاة وترك اولاداً قاصرين
 على ولد من امرة فصاروا اخوة لاب وترك حصصاً صغيرة من دور مشتركة بينه وبين
 اقاربه فطلب بعض الاوصياء على بعض القاصرين القسمة فرفع الامر الى القاضي فند
 ارباب الخبرة لتقويم الحصص المذكورة فقومت وعرضوا الامر على القاضي وحضر وكيل
 شريك في طلب القسمة عن بعض الاخوة الاخرين فتواري بعض الوكلاء عن بعض القاصرين
 ولم يحضر عند القاضي فدل اذا ثبت عند القاضي ان التقويم قيمة المثل فذلك
 للخصم وحكم بما بعض وكلاء القاصرين يسري الحكم على جميع الورثة ام يقتصر على
 بعضهم **فاجاب** نعم يسري الحكم لان احد الورثة ينتصب خصماً عن الميت
 فيماله وعليه قال العادلي في قوله رجل مات وترك ثلاثة بنين وداراً فاجاب
 ابنان وبنو ابن والد ابن يده والدار غير مقسومة فادعاه رجل كلهما فان ادعا
 كل واحد من الاوداع الشرائع من ابيهم فان القاضي يقضي بالدار كلها للذي كان بعض
 الورثة ختم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت ثم اذا حضر الابنات
 وصلاته في الميراث نفذ قضاؤه عليهم جميعاً وذكر في موضع اخر فقال ما فيه
 اذا ادعاه دار امير اما عن ابيه لنفسه ولاخرته فلان وفلان واخوته
 كلهم غيب اجمعوا على ان هذه البيعة في استحقاق جميع الدار للميت مقبولة
 لان احد الورثة ينتصب خصماً عن الميت فيماله وعليه لا تری انه لو ادعى على
 الميت ديناً بحضرة احدهم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة ديناً على
 انسان للميت واقام بيعة ثبت الدين في حق كل ثم قال واذا ادعى على الميت
 ديناً والورثة الكبار غيب والصغير حاضر ينتصب القاضي على الصغير وكذا
 ويدعي عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاؤه جميع الورثة ثم هذا الحكم ليس فيه
 ضرر باحد الورثة انما هو بقول ما يشهد به ارباب الخبرة من التقويم لتكون



ادعاه الورثة من اهل البيت
 انسان للميت واقام بيعة
 ثبت الدين في حق كل

القسمة مبنية عليه اذا صدرت بين الورثة وقول العادلي انما هو قوله
 والورثة غيب المراد من الغيبة ما هو اعم من ان تكون الغيبة عن البلد وعن
 مجلس القضاء وهو في البلد ولا فرق في هذه القولين **سئل** عن المتصور وان الحكم
 على احد الورثة يسري على الجميع وكذا نقله في خلاصة الفتاوى وغيره ما وهذا لا
 لا يرب فيه وانما اعلم **سئل** عن رجل مات وترك ثلاثة اولاد ذكور كبار
 بالغين وزوجة وبنتاً صغيرة قامة من زوجته المذكورة واسند وصيته
 الى رجل والملازمة المذكور المذكورون غائبون عن البلد الذي مات بها
 ابوم غيبة بعيدة فهل يجوز للموصي المذكور كغيره ان يبيع شيئاً من التركة من عقار
 او غيره ما يخص الاولاد الغائبين ام لا يجوز ذلك ويحفظ الوصي اليان يحضر الا
 المذكورون **فاجاب** اذا امتنع الوصي من بيع شيء من التركة لا يجبر على ذلك الا
 ان يكون على الميت دين ولا وفاله الا يبيع شيء منها فيمهد ذلك وليس لغير
 الوصي تصرف في التركة مع وجود الوصي **سئل** عن رجل مات وترك ولداً صغيراً
 ذكراً واطفاله وخلف عدة اراضي فباع ارضاً ما تذي هو عم الولد بعض الاراضي
 على شخص ما علم ببيعها باي وجه هل هو بطريق الاقامة او بالتعدي وصار الولد
 الان رجلاً كاملاً فهل له الدعوى على المشتري برفع يده او ليس له ذلك والولد
 الصغير له مال يتفق منه على نفسه وهو غير محتاج الى بيع الارض التي باعها
 عمه **فاجاب** اذا كان العم المذكور وصياً من قبل اخيه الميت او من قبل
 القاضي فلا بد له من بيعه من احد شروط ثلاثة اما ان يكون الصغير المذكور
 محتاجاً الى نفقة وكسوة ولوازم شرعية او يكون على الميت دين ولا وفاله الا
 من ثمن العقار او يرغب المشتري في شرائه بنصف القيمة على الصحيح المفتي به كما
 صرح به قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرهما وان لم يكن العم المذكور وصياً
 من احد الجانبين فلا يصح بيعه وللصغير اذا بلغ الدعوى على واصع اليد ورفق
 لا شرعاً **سئل** عن يقيمة اشترى بها ما دون شرعي من الحاكم الشرعي شيئاً من

صريحة

ما

العقارات بثمن المثل في ذلك الوقت وثبت ذلك محله وحكم به ثم سعى اليه
بعض من يتعلق بالتيقظة كزوج أو غيره في بيع هذا العقار على البائع من غير
ضرورة ولا قضاء من ولا حاجة للنفقة ولا رغبة بضعف قيمته فبيع العقار
بأذنه وحكم بذلك فما حكم هذا البيع الثاني وما لمن سعى فيه وأعان عليه مساعدة
للزوج فهل يأثمون بذلك **فاجاب** ببيع عقار اليتيم والقاصر لا يجوز إلا
بإحدى معان ثلاث إما أن يكون للقاصر حياجه إلى كسوة ونفقة ولو أزم شرعية
أو يكون على الميت دين لا وفاء له إلا من ثمن هذا العقار لا غير أو يرغب المشتري
فيه بضعف القيمة هذا جواب المتأخرين من علمائنا رحمهم الله تعالى والفتوى
عليه هذا في بيع الوصي وأما غيره فلا يسوغ له بيع عقار القاصر فالبيع المذكور
باطل إذا لم يبيع على الباطل باطل ولمن سعى في ذلك أخري العظم والاثم ويجب
تفريقهم نسأل الله تعالى من الزلل والخسران والعصمة من الزرع والبصان **كتاب**
الفرائض **سئل** عن رجل مات وترك اختا شقيقة وأخوات وأخت لأب
وأخ لأم ما يخص كل واحد من الميراث **فاجاب** أصل الميعة من ستة للام
السدس وللأخت الشقيقة النصف وللأخ للام السدس والباقي وهو وحده
مكتسب على الأخوين والأخت لأب فيضرب رؤسهم وذلك خمسة في أصل الميعة
وذلك ستة تبلغ ثلاثين ومنها تقع للام السدس خمسة وللأخت الشقيقة
النصف خمسة عشر وللأخ للام السدس خمسة والباقي وهو السدس خمسة بين
الأخوين والأخت لأب لكل كوسهمان وللبنت سهم **سئل** عن شخص
توفي وخلف أربعة ذكور توفي أحدهم وخلف اختا لأب وأم وأخا واختا لأب
فما يخصهم بالأرث الشرعي **فاجاب** أصل المسئلة من اثنين وتصح ستة
للأخت الشقيقة النصف ثلاثة والباقي للذكر مثل حظ الأنثيين للأخ
سهمان وللأخت سهم **سئل** عن شخص توفي وترك زوجة واختا شقيقة
وأما وأخوين لأم ما يخص كل منهم بالأرث الشرعي **فاجاب** أصل المسئلة

ما ذكره في الفرائض

من اثنين عشر وتعمل إلى خمسة عشر للأخت الشقيقة ستة وللزوجة ثلاثة وللأخت
الثان ولأولاد الأم أربعة **سئل** عن امرأة ماتت وخلفت ثلاث بنات
واختا لبيها وأخوات لأمها فأفرشته كل من خلفها **فاجاب** للبنات
الثلاث والباقي للأخت من الأب ولا شيء للأخوات لأمها **سئل** عن رجل مات
وترك بنتين شقيقتين وابن ابن فما يخص كل منهم **فاجاب** للبنتين
المذكورتين سهمان وابن الابن سهم بالنقص فاصل المسئلة من ثلاثة وتصح
منها **سئل** عن امرأة ماتت عن بنتين لبطنها وعن ذكرين وبنت لأختها
فهل الثلث الباقي عن بنتيها يكون للذكرين أولاد أختها أم لهما ولاختها **فاجاب**
الثلث الباقي يكون للذكرين العاصيين دون أختها المذكورة **سئل**
عن رجل مات وترك اختا شقيقة واختا لأب لا غير وترك أختا لأب فما يخص كل
فما يخص الميراث كله للأخت الشقيقة **سئل** عن امرأة لها ولدان وبنتان
وأخت والحال أن المرأة والأخت في بلد والولدان وأختها في بلد آخر
فما للام والأخت والأخت الشقيقة من ميراثها ولم يعلم السابق منهم فادعت الخالة التي
هي أخت المرأة المتوفاة على البننتين وطلبت ميراثها فكيف الحكم الشرعي في قسمة
ذلك **فاجاب** إذا كان الأمر كما ذكر فهو نظير ميعة الغرقاء وكذا فيقسم
المال المتروك عن المرأة وابنتيها بين الخالة التي هي أخت المرأة وبين البننتين فيكون
للبننتين الثلثان والثلث للأخت **سئل** عن امرأة انتقلت بالوفاة وترك
ابن أختها وشقيقته وبنت أختها فدل الأرض خاص بابن الأخ وحده أم تساءل
أخته وبنت أختها وما الحكم في ذلك **فاجاب** الميراث كله لابن الأخ خاصة
سئل عن رجل مات وترك بنت خال وولد ولد خالة فما حصه كل منهما **فاجاب**
المالكه لبنت الخال لكونها أقرب من ولد ولد الخالة وقد صرح في الجمع وغيره
بان الأقرب يحجب الأبعد كما في غير ذوي الأرحام **سئل** عن امرأة ماتت وخلفت
زوجا وبنتا منه وأختها لبيها وولدي عم غير شقيق لبيها **فاجاب** للزوج

المذكور الربع وللبنت النصف والباقي للاخت والاب ولا شيء لولدي العم **سئل**
عن رجل مات وترك زوجة وبنتا واختا شقيقة واختا لام ما يخص كل واحد
من الميراث بينوا ذلك **فاجاب** اصل المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن
واحد للبنت النصف لربع وللأخت الشقيقة ما بقي وهو ثلاثة لانها مع
البنت عصبة ولا شيء للاخت للام ولا لابن الاخ **سئل** عن شخص مات وخلف
ولدا اسمه محمد وزوجة فمات محمد المذكور وخلفا ما وبنتا اسمها فاطمة
من امرأة وولد اسمها علي من امرأة اخرى ثم مات علي وولد محمد المذكور وخلف
اخته لابيها وابني عمه فهل اخت علي لابيها المذكور وابني عمه يرثونه ام لا
فاجاب لا اخت علي المذكورة النصف والنصف الباقي لعصبة أبي عمه
سئل عن رجلين احدهما عبد جارا لله والاخر عبيد مات جارا لله عن ثلاثة
ذكرهم مبارك وحسن وعلي ومات عبيد المذكور عن ذكر يدعي محمد عن زوجة
للزوجة الثمن والباقي لمحمد عاشر محمد مدة من الزمن ثم مات عن والدته وعن ذكر
وانتي فاعلي ففاطمة ثم مات علي المذكور عن اخته فاطمة المذكورة وعن بني عم
فما يخص اخته المذكورة وما يخص بني عمه **فاجاب** اصل المسئلة محمد بن عبيد الميت
المذكور ستة وتسعين من ثمانية عشر كل ما السدس ثلاثة وولده علي عشرة و
لبنته فاطمة المذكورة خمسة ثم ما يخص علي المذكور وهو عشرة صار بعد موته نصفه
لاخته فاطمة المذكورة سوا كانت شقيقة او اختا لابي ونصفه الاخر لبني عمه
سئل عن ثلاثة اخوة ضرب احدهم اخاه خطأ فقتله والمقتول ولد فمات
ولد المقتول بعد ابيه وقد احرز والده وما لابيها فطالب الاخ اخاه القاتل
بديته اخيه وبماله فليل ذلك لا وهل يلحق العم القاتل في خلاف ولدا اخيه
ام لا **فاجاب** يخلف ابن المقتول بن عميه القاتل والاخر سوي الدية وغير
ولا يلزم من ادراك القاتل من القتل وهو ممتنع لانا انما ورثناه من ابن اخيه لا من
المقتول **سئل** عن شخص انتقل وترك مالا وترك اباه وامه وستة اخوة لابي

ذكر واحد

ذكر واحد وخمس اناث وترك ايضا ستة اخوة لام ثلاثة ذكور وثلاث اناث ولم يترك
اولادا ذكر ولا اناثا لاهل مات عقيما فهل يرث الاخوة للام ام لا وهل يكون الميراث
بين الابوين والاخوة من الاب المذكورين ام يجوزون بالابوين ام بالاب **فاجاب**
الاخوة المذكورون كلهم يجوزون بالاب والميراث بين الابوين الثلاثة الثلثان
للأب والثلث للام **سئل** عن امرأة لها امر رقيقة وللمرأة المذكورة اولاد ذكر
واناث فوطي احد اولادها المذكور الامة المذكورة فولدت له ذكرا فاشترى الاب
باسم ولده المذكور ارضا مزودة بشرطها من والده الذي هو جده الولد المزروع
من الامة وبعت المبيع على حاكم حنفي المذهب حكم بموجب البيع المذكور فماتت
المرأة سيده الامة ثم مات البايع المذكور الذي هو والدي المشتري المذكور
والد اخوته المذكورين فادعوا بقية الورثة الذين هم اخوة المشتري على المشتري
بانهم يستحقون في المبيع المذكور نصيبهم من الميراث بمقتضى ان المولد المشتري
باسم الارض رقيق وهو لا يملك شيئا فصار ذلك ملكا لسيده ما ملكه امه وقد
ماتت وانحصار رثتها في زوجها واولادها منه فهل تسمع دعواهم والحال ما ذكر
ويستحقون نصيبهم من ذلك ام لا فلو انكر اخوهم المشتري المذكور ملكه والدتهم
للامة المذكورة هل لهم تحليفه ام لا واذا ادعاه ان والدته صيرت اليه الامة
ببيع او هبة هل يقبل قوله في ذلك بغير حجة ام لا **فاجاب** الشهادة على نوعين
شبهة في الفعل وتسمى شبهة استنباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية ففي
شبهة الفعل اذا قال الولد الراعي المذكور طنت انها تحل لي دوى عنه الحد
وان قال علمت ان وطئها حرام حد دوى من الشهادة في الفعل اذا وطئ جارية ابيه
وزوجته والمطلقة ثلاثة وهي في العدة وام الولد اذا اعتقها المولي وهي
في العدة ثم وطئها ففي جميع ذلك اذا ادعاه الحد دوى عنه الحد ولا يثبت
النسب في جميع ذلك لو ادعاه بخلاف الشهادة في المحل فان النسب يثبت اذا ادعاه
كافة لم يثبت النسب فالولد المذكور رقيق وما اشتراه الاب باسمه يكون

ملكاً سيدته فاذا ماتت صار ذلك ميراثاً لورثتها فتسمع دعوى الورثة المذ
كورين ويستحقون نعيمهم من الميراث ولو كان النيب يثبت في هذه الميراث
لعتق الولد على سيدته لان من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه للمحدث الشريف
وصار ما استراه الاب ملكاً له لانه حينئذ حر غير ان النيب لا يثبت ولو ادعاه
الاب واذا انكر الاب في المذكور ملك والدته للامة المذكورة لهم تحليفه واذا
ادعا التملك والشرا من والدته لا يقبل قوله الاب ببيته **سئل** عن شخص اعتق
عبد له وجعله حائراً جازعاً عتقه وملكه وحازه ثم مات السيد المعتق وما
المعتق يتصرف في الحائز المذكور نحو ان يشره في سنة ثم توفي المعتق وترك
الحائز المذكور وترك والدته وهي حرة معتقة للغير واخا واختا حريين
من امه المذكورة وابن اخ السيد المعتق واخت المعتق فمن يستحق الميراث
من هؤلاء المذكورين وما لكل واحد منهم بالارث **الجواب** لو ولد
المعتق المذكور السيد ولاخيه واخيه من امه الثلث لكل منهما السدس
والباقي وهو المضاف لابن اخ المعتق ولا شيء لاخت المعتق لان الولد لا يرث
للمنسا الحديث الوارد في ذلك **سئل** عن رجل مات وله عبد وظهر للعبد بنت
ثم ماتت العبد وظهر للبنت بنت ثم ماتت بنت العبد وما يعلم حال سيد
العبد هل اعتقه ام هو باق على الرق ثم ان اولاد السيد طالبوا العبد والبنت
فاذا كان باق على الرق ما يخصهم مع البنت وهل ترث البنت من ابيها
الرفيق ام لا واذا ظهر انه معتوق فمن يرثه اولاد المعتق والبنت واذا ورثه
البنت ما يخصها وما يخص اولاد المعتق **فاجاب** الاصل بقا الرق في
العبد فاذا مات مولا ملكه ورثته بعده وصار ما يملكه لهم اذ مات ولا
شيء لبنت اذ الرقيق لا يرث ولا يرث ثم ان كانت ام البنت حرة فميراثها انزل
بشما من جهة امها وان كانت الام معتقة الغير او مملوكة فاولادها لموالي امها
دون موالي ابيها واذا ثبت عتق العبد فاولاده المذكورين اولاد سيدته دون

الاناث فيكون ميراثه بين البنت وبين اولاد مولاها النصف للبنت والنصف
لاولاد سيدته **سئل** عن امرأة ماتت وتركته امها واخاها شقيقها واخها
من ابيها واخوين من امها فهل لاختها من ابيها واخوين من ابيها نصيب من
الميراث ام لا **فاجاب** اصل هذه المسئلة من سنة للام السدس واحد ولا
خيرها من امها سهمان لكل من سهم والثلاثة الباقية لاختها شقيقها ولا شيء
لاختها لا يبيها مع الاخ الشقيق **سئل** عن شخص له ولدان ذكران مات احدهما
في حياة ابيه وترك بنتاً ماتت جدها ابوايها بعد ابيها فهل ترث البنت من
جدها مع وجود عمها ام لا **فاجاب** كما ميراث لبنت الابن مع وجود الابن
بل كله الميراث كله لعمها **سئل** عن رجل مات وترك اخوين من السرة واخاً
من ابيه وزوجة وعمه اخا ابيه وامه فما يخص كل واحد من المذكورين من الميراث
وهل للعم شيء ام لا **فاجاب** اصل المسئلة من اثني عشر تقول في خمسة عشر
للأم السدس اثنا عشر للاخوين من الأم الثلث اربعة وللأخت من الأب
النصف ستة وللزوجة الربع فلانة ولا شيء للعم **سئل** عن رجل مات وترك اخاه
من ابيه وولداً اخ شقيق فمن يرثه من هذا **فاجاب** الميراث كله للاخ وللأب
وليس لابن الاخ شيء **سئل** عن امرأة ماتت وتركته زوجاً وملاط بنتاً واختاً
شقيقة وابن اخيها من ابيها وتركته مالا فما يخص كل واحد من الورثة المذكورة
فاجاب اصل المسئلة من اثني عشر وتصح من ستة وملاطين للزوج الربع
تسعة وللبنات الثلثان اربعة وعشرون لكل واحدة ثمانية وللشقيقة
ثلاثة ولا شيء لابن الاخ **مسائل مشهورة** **سئل** عن الكوع والكوسج
والرسع والبوع اين محلهم من الانسان وهل هو كما ذكر بعضهم ذلك بينين
ام لاوهما فعظم يلى لاهما كوع وما يلى لاهما الكرسج والرسع ما وسط
وعظم يلى لاهما رجل مملوك بسوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط هل هذا
صحيح ام لا **فاجاب** اكثر اهل اللغة على ما تضمنها البيتان المذكوران وقال

بعضهم ان **سئل** عن الخطيب اذا صعد المنبر و ذكر القحاة
الاربعة للخلفاء رضوان الله عليهم اجمعين فقال في حق سيدنا ابي بكر رضي الله عنه
خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل للثلاثة الباقيين تمسكوا بانهم ليسوا
خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة فهل يجوز ان يقول لهم ايضا خلفاء
رسول الله بنا علي انهم خلفاء له بواسطة ام لا وعلى تقرير الجواز هل الاولى ذكر
الخلافه في الكل على التسوية او التخصيص لسيدنا ابي بكر رضي الله عنه **فا**
جاب نعم يجوز ان يقول الخطيب للثلاثة الخلفاء رضي الله تعالى عنهم انهم
خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعنى انهم قايمون مقامه عليه الصلاة والسلام
لكن الاولى ان يقول لكل منهم امير المؤمنين على ما درج عليه المتقدمون في كل بلاد
بل يجوز ايضا ان يقال لسلطان الاسلام في كل زمان خليفة رسول الله بالمعنى
المتقدم ولا مواخذه على القائل ذلك ولا محذور **سئل** عن حنفى انتقل
الى مذهب الشافعى هل يائىء في ذلك ام لا وهل يستحق التقرير ام لا **فا جاب**
الا انتقال من مذهب الحنفى الى غيره فيه خلاف بين علمائنا المتقدمين والمتأخرين
رضي الله عنهم فمنهم من يمتنع من اجاز ذلك في منهم من منعه ومنهم من
فصل في ذلك قال الزاهد في القنية من كتب المذهب عامي حنفى المذهب فقد
ولم يعد الطهارة اقتدا بالشافعى في حق هذا الحكم لا يسوغ له ذلك ويصنع
لو فعل ذلك ثم قال ليس للعامة ان يتحول من مذهب الى مذهب ويستقوي فيه الحنفى
والشافعى فهذا صريح في عدم جواز الانتقال ثم ذكر بعد هذا وللرجل والمرأة
ان ينتقل من مذهب الشافعى الى مذهب الحنفى وعلى العكس ولكن بالكلية اما
في مسئلة واحدة فلا يمكن من ذلك فهذا صريح انه لا يجوز له الانتقال
في بعض المسائل اما اذا انتقل بالكلية فهو جائز وفي شرح الهداية للمحقق
الكامل ابن الهمام بركة المتأخرين ما نصه بعد كلام سابق في هذا المعنى
وقالوا المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان انه يستوجب التقرير